IEN= 240261

جامعة بيرزيت

كلية الدراسات العليا

برنامج الدراسات الدولية

لمشروع الشرق أوسطي

والنظام الدولي الجديد .

Thesis
DS
63.18
.S25
2001

إعداد الطالب

محمود احمد صلاح الدين .

مكتبة جامعة بيرزيت
40253
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

إشراف الدكتور

حماد حسين .

جامعة بيرزيت

كلية الدراسات العليا

مشروع الشرق أوسطي

والنظام الدولي الجديد

إعداد الطالب : محمود أحمد صلاح الدين .

الرقم الجامعي : ٩٦٥٠٣٧

تاريخ المناقشة : ١ / ٣ / ٢٠٠١.

إشراف الدكتور : حماد حسين .

لجنة الإشراف : الدكتور هشام أحمد

الدكتور عثمان شركس

قدمت هذه الأطروحة إستكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت – فلسطين.

جامعة بيرزيت

كلية الدراسات العليا

مشروع الشرق أوسطي

والنظام الدولي الجديد

إعداد الطالب : محمود أحمد صلاح الدين .

الرقم الجامعي : ٩٦٥٠٣٧

تاريخ المناقشة : ١ / ٣ / ٢٠٠١.

إشراف الدكتور : حماد حسين ..... د. حماد حسين

لجنة الإشراف

الدكتور هشام أحمد .....

الدكتور عثمان شركس .....

قدمت هذه الأطروحة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت – فلسطين.

الإهـــداء

إلى نبع العطاء اللامتناهي.....إلى والـــــديّ

إلى الأكرم منا جميعاً..إلى شهداء فلسطين والأمة العربيـــة الذيــن قدمــوا أرواحـــهم رخيصة على مذبح الحرية..... وكانت جراحات الكرامة فيهم تضيء الطريق لقـــراع سيوف الحق الذين نالوا رضا الله

إلى كل من أنعشته نسمات الحرية

إلى كل من قدم شيئاً للوطن الحبيب فلسطين

أهدي ثمرة جهدي هذا

****

شكر وعرفان:

بعد أن أوشكت هذه الدراسة على الإنتهاء أتقدم بالشكر والتقدير إلى الدكتـــور حمـــاد حسين المشرف على هذه الرسالة لما قدمه من وقت وجهد ومعرفة للخروج بها على أحســـن وجه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى عضوي اللجنة :

الدكتور : هشام أحمد.

الدكتور : عثمان شركس.

اللذين كان لهما دور مهم في وصولي إلى ما وصلت إليه .

وأتقدم بالشكر إلى جميع الذين قدموا لي المساعدة لإخراج هذا الجهد إلى حيز الوجود وأخص بالذكر أخواتي ياسمين وفريال.

فهرس المحتويات

قائمة الملاحق

ملخص الرسالة

المقـــدمـــة :-

الفصل الأول :- الإطار النظري .....١.

- أولا :- النظام الدولي .....١.

١-مفهوم النظام الدولي .....٢.

٢-مراحل تطور النظام الدولي .....٤.

ثانيا :- النظام الإقليمي العربي .....١٣.

١-النظام الإقليمي .....١٣.

٢-النظام الإقليمي العربي .....١٦.

أ- نشأة النظام الإقليمي العربي .....١٧.

ب-مراحل تطور النظام الإقليمي العربي .....١٨.

الفصل الثاني :- المشروع الشرق أوسطي

أولا :- تحديد مفهوم الشرق الأوسط .....٢٧.

ثانيا :- ماهية المشروع الشرق أوسطي .....٣١.

١-مفهوم الشرق أوسطية .....٣١.

٢-الأصول والجذور التاريخية للمشروع الشرق أوسطي..... ..٣٥.

٣-العوامل المحركة للمشروع الشرق أوسطي .....٣٩.

الفصل الثالث :- تحديات المشروع الشرق أوسطي

أولا :- التصورات المختلفة للمشروع الشرق أوسطي .....٤٥.

١-التصور الإسرائيلي للمشروع الشرق أوسطي .....٤٥.

٢-التصور الأمريكي للمشروع الشرق أوسطي .....٥٢.

٣-تركيا وإيران والمشروع الشرق أوسطي .....٥٦.

٤-التصورات العربية للمشروع الشرق أوسطي.....٥٧

ثانيا :- التحديات الشرق أوسطية .....٦٣.
١-التحديات السياسية .....٦٣.
٢-التحديات الاقتصادية .....٦٤.
٣-التحديات الأمنية والعسكرية .....٦٦.
٤-التحديات الثقافية . .....٦٧.

الفصل الرابع :- السوق شرق أوسطية

أولا :- ماهية السوق الشرق أوسطية .....٦٩.
ثانيا :- أسس ومراحل تحقيق السوق الشرق أوسطية .....٧٠.
ثالثا :- مشاريع الربط الإقليمي المطروحة .....٧٢.
١. مجال الطاقة .....٧٣.
٢. مجال السياحة .....٧٣.
٣. مجال ا لزراعة .....٧٥.
٤. مجال البنية التحتية .....٧٥.
٥. مجال المياه .....٧٦.
٦. بنك التنمية .....٧٨.
٧. جامعة الشرق الأوسط .....٧٨.
رابعا :- المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....٧٩.
١. مؤتمر الدار البيضاء .....٨١.
٢. مؤتمر عمان .....٨٣.
٣. مؤتمر القاهرة .....٨٤.
٤. مؤتمر الدوحة .....٨٦.

الخاتمة والإستنتاجـات .....٨٧.
الملاحـق .....٩٥.
المصـادر والمراجـع .....١٠٥.

قائمـــة المـــلاحـــق

أولاً: قائمة الخرائط :-

١. خارطة موقع الوطن العربي بالنسبة للعالم.....٩٦

٢. خارطة الشرق الأوسط بالنسبة للعالم.....٩٧

٣. خارطة تشابك الشرق الأوسط والشرق الأدنى والمشرق.....٩٨

٤. خارطة دول الشرق الأوسط حسب التصور الإنجليزي الفرنسي والأمم المتحدة...٩٩

٥. خارطة دول الشرق الأوسط حسب تصور شمعون بيرس.....١٠٠

٦. خارطة دول الشرق الأوسط وفق تصور يوسف صايغ.....١٠١

٧. خارطة دول الشرق الأوسط التي يشملها موضوع الأطروحة.....١٠٢

ثانياً: قائمة الملاحق :-

٨. مساحات وأعداد السكان في الدول المعنية بالنظام الشرق أوسطي تبعاً لتقديرات عام ١٩٩٦.....١٠٣

٩. الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في الدول المعنية بالمشروع الشرق أوسطي لعام ١٩٩٥/١٩٩٦.....١٠٤

١٠. المساعدات الأمريكية لإسرائيل خلال الفترة ١٩٥١-١٩٩٦ بملايين الدولارات...١٠٥

١١. إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي أيلول ١٩٩٣.....١٠٦

١٢. التعاون الفلسطيني الإسرائيلي المتعلق بالبرامج الإقليمية.....١٠٧

١٣. بروتوكول العلاقات الاقتصادية.....١٠٨

١٤. البروتوكول المتعلق ببرامج التعاون الفلسطيني – الإسرائيلي.....١٠٩

ملخص الرسالة

لقد شهد العالم جملة من التغيرات في العقد الأخير من القرن العشرين منها إنهيار الإتحاد السوفييتي ، وتفكك المنظومة الإشتراكية ، وسقوط جدار برلين ، وحرب الخليج الثانية ،أدت إلى إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على العالم والدعوة إلى نظام دولي جديد وضعت أسسه وأعادت صياغته. رافق ذلك تحول جذري في الصراع العربي – الإسرائيلي ، وساهمت هذه التطورات والتغيرات في إيجاد نظام دولي جديد تم من خلاله طرح مشاريع إقليمية قديمة ولكن بثوب جديد منها : المشروع الشرق أوسطي بغية إعادة ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وإيجاد شكل من أشكال التعاون الإقليمي والتنسيق بين الدول الموجودة في منطقة الشرق الأوسط ومنها إسرائيل ، فالمشروع الشرق أوسطي يتضمن مجموعة من الترتيبات والعلاقات السياسية والإقتصادية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . لقد توصلت الأطروحة ومن خلال فصولها المختلفة إلى أن العالم متغير ومتحرك غير ساكن ، فالتغيرات التي تتعلق بالنظام الدولي بمراحله المختلفة ، تثبت أمر توليد النظام الدولي الجديد من النظام الدولي القديم ، وبعد إستعراض المراحل التاريخية التي مر بها النظام الدولي نلاحظ أنه نظام غربي يعمل لخدمة الدول المنتمية إلى الحضارة المتفوقة ،وبالتالي ليس لدول العالم الثالث دور فاعل في وضع أسس هذا النظام ، والقوة هي التي تحكم النظام الدولي ، وبالتالي فإن النظام الدولي في جوهره ثابت أما التغيرات فهي مظاهر التعبير عن هذا النظام وهي تشكل التفاعلات في العلاقات وليس جوهرها المستمر لخدمة مصالح القوى المهيمنة .أما النظام الإقليمي العربي والذي يصل الحد ببعض السياسيين إلى إنكار وجوده أصلاً ، فإن عدم الحماس له شيء وإنكاره شيء آخر ، فالنظام العربي موجود وتنطبق عليه مقومات النظام الإقليمي ، ولكن غير الموجود هو قلة التفاعلات بين أطراف هذا النظام .

أما مصطلح الشرق الأوسط فهو مصطلح استعماري تم استخدامه أول مرة من قبل المؤرخ الأمريكي الفريدماهان عام ١٩٠٢ وهو ضابط بحرية أمريكي صاحب نظرية القوة البحرية ،وشاع استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة إنشاء مركز قيادة وتمويل الشرق الأوسط للحلفاء ، وهو مصطلح يضيق ويتسع وفق مصلحة من يستخدمه ، كما وأنه يشير إلى علاقة الآخرين بالمنطقة . أما المشروع الشرق أوسطي فقد استعمل كعنوان لنظام إقليمي جديد متضمنا نظاما إقليميا وسوقا مشتركة لإيجاد ترتيبات وعلاقات وتفاعلات سياسية

وإقتصادية وأمنية في منطقة الشرق الوسط ، حيث يمثل المشروع الشرق أوسطي كمشروع سياسي إقتصادي المحاولة الثالثة لإعادة رسم خريطة المنطقة وإقامة شبكة من العلاقات لإعادة صياغتها وترتيبها . المحاولة الأولى بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى والمحاولة الثانية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية والمحاولة الثالثة بعد إنتهاء الحرب الباردة . ويهدف المشروع الشرق أوسطي إلى دمج إسرائيل في المنطقة وجعلها دولة طبيعية بحجة تحقيق الإزدهار والتنمية لشعوب منطقة الشرق الأوسط .

كما توصلت الأطروحة إلى أن التصورات المختلفة للمشروع الشرق أوسطي ما زالت في حالة إبهام وغموض ، وهي عبارة عن أفكار وتصريحات وأراء ومقولات تنشر بين الحين والآخر تم العمل على تحقيقها على أرض الواقع من خلال المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، والتصورات الإسرائيلية للمشروع الشرق أوسطي تستند إلى إعتبار أن إسرائيل هي إمتداد للغرب والحامي لمصالحه مما يتطلب إبقائها قوية ، كما وترى بالمشروع الشرق أوسطي إمكانية للاعتراف بشرعية الوجود الإسرائيلي في فلسطين وإمكانية للتعايش مع دول الجوار والتوسع الإقتصادي والعلمي وأكثر الداعين للمشروع هو شمعون بيرس الذي يرى بأن دعائم المشروع الشرق أوسطي تتمثل في الإستقرار السياسي ودعم الإقتصاد الإقليمي والأمن القومي والديمقراطية وهدفه الوصول إلى سوق شرق أوسطية ذات هيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوروبية ، وفيما يتعلق بالتصور الأمريكي فإنه يستند إلى ضرورة إيجاد ترتيبات إقليمية لضمان إستمرار هيمنتها على النظام الدولي الجديد ، إستناداً إلى إقامة تعاون إقليمي شرق أوسطي وإيجاد مؤسسات جديدة تعمل على تجاوز الخلافات التي تعرقل إقامة العلاقات بين دول المنطقة ، تكون إسرائيل محور هذا النظام ويكون لها دور قيادي . كما أن هناك جملة من التحديات والمخاطر التي تنبثق من المشروع الشرق أوسطي من خلال العمل على القضاء على النظام الإقليمي العربي وإقامة نظام شرق أوسطي ، ومحاولة دمج إسرائيل في المنطقة ، وجعلها دولة طبيعية ومقبولة كأية دولة أخرى ومحاولة السيطرة والهيمنة على اقتصاد الوطن العربي وثرواته والعمل على تجريد المنطقة العربية من أسلحتها بالمقابل تحتفظ إسرائيل بترسانة من الأسلحة وتقيم علاقات وتحالفات عسكرية لكي تبقى هي المسيطرة والمهيمنة حيث هناك سعي للسيطرة الإسرائيلية من خلال إقامة السوق الشرق أوسطية التي تقوم على ثلاث مراحل الأولى : تعاون فلسطيني-إسرائيلي والثانية ، تنضم الأردن إلى التحالف ، والثالث تنضم بقية الدول العربية وفي جميع المراحل فإن إسرائيل هي المستفيدة من خلال المشاريع المقترحة في منطقة الشرق الأوسط .

Thesis Abstract

During the last decade of the twentieth century the Glob has witnessed a series of changes , such as the collapse of the Soviet Union , inflash of the social regime , the fall of Berlin wall and the second war in the Gulf , which has being concluded into a USA monopoly of control over the world , protesting a new international regime in which it's basis and formula have been drawn by the Americans . This has been accompanied by a dramatic change in the Arab – Israeli conflict . These changes and developments have contributed to create a new international system through which several old regional projects have been proposed in different new formulas.

The middle eastern project targeted the rearrangement of rules and powers in the Middle East and also finding forms of regional cooperation and coordination between the middle eastern countries including Israel . The middle eastern project includes several arrangements of political-economical and security cooperation in the Middle East and Northern Africa .

This thesis , throughout the different chapters , has concluded that the world is changeable and dynamic . The changes in the international system in it's different stages prove that the new international system is the old legitimate son . After going through the historical stages in which the international system took place , we would recognize that it has been always a western system in favor of the regimes belonging to the superior cultures , therefore , the "third world" countries have no positive role in formulating the basis of such a new system .

The international system is being formulated by power , therefore , genuinely it's static , where the changes are only the signs of such system , and it expresses the interactive relations and not main basis working for super powers in control .The regional Arab regime is being totally denied of existence by some politicians ,well , to be suspicious about it is something , and to deny it 's existence is totally something else . The Arab regime is there and quite identical with any regional regime , but , what's missing is the lack of interaction between it's main parts .

The expression : the Middle East , is a colonialist one , has been first named by the American historian Alfred Mahan in 1902 , and then been largely used after the second world war as a result of establishing a leader center and funding the Alliance through it (the middle east) . It's an expression that could be extended or withdraw according to it's users interests. It also explores the other's relation towards the region .

The middle eastern project is just an address used for a new regional system including a regional regime , and a union market to establish arrangements , relations and political – economical – security interactions in the middle east , where the M. E. project represents (as a political- economical project) the third try to redraw the regional map and create a net of relations to reformulate and rearrange it (the region) . The first try was immediately after the cold war . The second after the second world war , and the third after the cold war .

The middle eastern project aims to integrate Israel in the region , to become a natural part , under the excuse : maintenance of overall development towards the middle eastern people .

The thesis has also concluded that the different visions towards the middle eastern project are still mysterious . They are just ideas , announcements and views that would be published from time to time , and has been efficiently worked upon through the economical conferences for the Middle East and North Africa .

The Israeli vision of this project is supported by the idea of counting Israel as an extension to the west and the defender of it's best , so , it should remain strong . It also concludes that the M.E. project could be the mediator in which the Israeli existence in Palestine would be legitimized , and where Israel might live and expand economically and scientifically with the neighborhood .

The most enthusiastic for this project is Shamoon Peris who concludes that the solidity of such project could be accomplished by political stability ,and by supporting the regional economics , security and democracy . His aim is to establish a middle eastern market by certain chosen administrations such as the European Union .

Concerning the American vision , it comes from the necessity of creating regional arrangements to guarantee it's continuous monopoly over the new international regime . This depends on creating a cooperative regional middle east , and establishing new institutions that would overcome all differences that might interrupt the regional relations in which Israel is the center and leader .

There are also series of risks and challenges that result through such project : The intensions to demolish the regional Arab regime , to establish middle eastern one , and to integrate Israel in the region as a natural accepted county . There is also the attempt to control and manipulate the Arab economy and fortunes , and disarm the whole Arab region , where on the other hand , Israel would keep her powerful military basis and would establish military alliances to remain in power and control .

There is an attempt of an Israeli control through creating middle eastern market that would require three stages :

an Israeli – Palestinian cooperation .

Jordan to be joined in the union .

the rest of the Arab countries to join in .

All over the stages , Israel is the one to be the winner through the suggested project , which clarify this reality .

المقدمة

شهد العالم جملة من التغيرات العالميـــة والإقليميـــة وعلـــى المســـتويين السياســـي والاقتصادي خلال العقد الأخير من القرن العشرين أدت إلى حدوث تغيرات هامة في الوضـــع العالمي والإقليمي ، فعلى الصعيد الدولي انهيار الاتحاد الســـوفيتي والمعســـكر الاشـــتراكي وتفككه ، وانحلال حلف وارسو وانحسار الشيوعية في العالم ، وانتهاء الحرب الباردة وعلـــى الصعيد الإقليمي العربي حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من نتائج ، وكان من نتائج هـــذه التغيرات اختلال التوازن الدولي والإقليمي ، وتحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلـــى نظام أحادي القطب كنظام دولي جديد تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنـــة عليـــه ، وتراجع تأثير العوامل الأيديولوجية لصالح العوامل الاقتصادية والتكنولوجيـــة فـــي السياســـة الدولية ، وما نجم عن ذلك من إحلال مفردات وقيم وأنماط سلوكية جديدة في السياسة الدوليـــة ، وأصبح هناك تحول في التحالفات من تحالفات سياسية إلى تحالفات اقتصادية ، فكـــان مـــن الطبيعي أن يتم العمل على إيجاد تكتلات اقتصادية وتجارية إقليمية تتماشى مع طبيعة النظـــام الدولي الجديد .

وفي هذا الإطار برزت الدعوة الأمريكية لعقد مؤتمر مدريد لإحلال الســـلام فـــي الشـــرق الأوسط ، وحدث تحول جذري في الصراع العربي –الإسرائيلي ، حيث تمت الدعـــوة لحلـــه من خلال مؤتمر مدريد بعد أن توافرت المعطيات الأساسية والمناسبة لغرض الحـــل علـــى الطريقة الأمريكية دون منازع بما يحقق مصالحها ومصالح حليفتها إسرائيل ، فمنذ انطـــلاق محادثات مدريد انشغلت الأوساط السياسية والاقتصادية بطبيعة التســـوية الجاريـــة للصـــراع العربي ، الإسرائيلي وبمستقبل المنطقة في ضوء العلاقات العربية الإسرائيلية في مرحلة مـــا بعد السلام ، فتم طرح تصورات لمشاريع قديمة بثوب جديد ، فقد انبثق عن مؤتمـــر مدريـــد محادثات ثنائية بين كل من إسرائيل والدول العربية –سوريا ولبنـــان وفلســـطين والأردن – ومحادثات متعددة الأطراف والتي من خلالها تم طرح المشروع الشـــرق أوســـطي للتعـــاون الإقليمي في المنطقة ، بغية إعادة ترتيب الأوضاع في منطقـــة الشـــرق الأوســـط ، وإعـــادة صياغة الأدوار الإقليمية ، وإيجاد شكل من أشكال التعاون والتنسيق بين الدول الموجودة فـــي منطقة جغرافية معينة تعرف بالشرق الأوسط .

لا شك أن حلم إقامة المشروع الشرق أوسطي ليس بالجديد وإنما قديم ، يرجع إلى فكرة إقامة أحلاف في المنطقة في الخمسينيات ، إلا أن الظروف الراهنة تمثل الظرف الأنسب لطرح الفكرة من جديد لما تمثله هذه المرحلة من انحدار وصل إليه الوضع العربي ، فقد تم إطلاق رصاصة الرحمة على النظام العربي الذي مثلت جامعة الدول العربية مؤسساته الوظيفية كإطار لممارسة

وتحقيق اتجاهات ووقائع مختلفة من التفاعل الإقليمي العربي ، وقد أثار المشروع الشرق أوسطي جدلاً فكريا وسياسيا وعلى أعلى المستويات وعبر مختلف الوسائل ، ويحمل هذا المشروع معنى سياسياً هو النظام الشرق أوسطي ، ومعنى إقتصادياً هو السوق الشرق أوسطية ، فهو يتضمن مجموعة من الترتيبات والعلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية في منطقة " الشرق الأوسط " وشمال إفريقيا ، وبالتالي فإن المشروع الشرق أوسطي مشروع متكامل بحيث يصعب الفصل بين السياسة والاقتصاد من أجل تحقيق المصالح لجميع الأطراف المعنية من خلال إلتقاء العقل الإسرائيلي ورأس المال العربي والعمالة العربية والماء التركي على حد تعبير المنظرين للمشروع الشرق أوسطي .

ولأجل بلورة رؤية لموضوع المشروع الشرق أوسطي سيتم تناول الموضوع ودراسته دراسة شاملة ومن مختلف جوانبه ومحاوره المختلفة ومعالجته وفق منظومة فكرية ، وعلاقة هذا المشروع بالنظام الدولي الجديد على اعتبار أنه إفراز للنظام الدولي الجديد لا غنى عن الحديث عن النظام الدولي وتطوره وصولا إلى النظام الدولي الجديد الذي قام على أنقاض النظام الدولي الذي ساد بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، ولكن هذا المشروع هو مشروع نقيض للنظام العربي سيتم الحديث أيضا عن النظام الإقليمي العربي ، فالمشروع الشرق أوسطي هو أحد المشاريع الإقليمية المقترحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كبديل للنظام العربي ، كما وستتحدث هذه الدراسة عن المشروع الشرق أوسطي مركزة على سياقه التاريخي وأبعاده وأهدافه السياسية والوظيفية والهياكل الإرتكازية والمفهوم الأمريكي الإسرائيلي للمشروع والمشاريع الإقليمية المطروحة ومحاولة الوقوف على إمكانية تحقيق المشروع الشرق أوسطي ، فعلى الرغم من الدعوات المتكررة لإحياء النظام العربي وتطبيق المشاريع المشتركة والإسراع في إقامة تجمع إقليمي عربي على إعتبار أن إقامة نظام إقليمي عربي هو الجوهر الأساسي في جمع هذه المنطقة لم تنجح هذه المحاولات ، مما أدى إلى إثارة تساؤل حول الجدوى من إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي في ضوء فشل إقامة نظام

إقليمي عربي ! أم أن الظروف الدولية والإقليمية تحتم الانتقال إلى علاقات شـــرق أوســطية بدلا من العلاقات العربية ، كونها تتناسب مع النظام الدولي الجديد .

وقد يتبادر إلى الذهن تساؤل في ضوء أن المشروع الشرق أوسطي إفراز للنظام الدولي الجديد وتم طرحه في إطار عملية السلام ، فهل ذلك يؤدي إلى أن تحقيق السلام يجب أن يقود إلى ضرورة الدخول في علاقات سياسية واقتصادية مع إسرائيل ومن ثم الوصول إلى التطبيع ؟ لقد تعرضت منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص لكثير من المشاريع الاستعمارية القديمة ، فهل المشروع الشرق أوسطي مجرد إمتداد لهذه المشاريع ولكن بثوب جديد ؟ وإذا كان هذا المشروع يشكل خطرا على النظام العربي فهل من سبيل للتخلص من هذا الخطر ؟

ويرى البعض بأن المشروع الشرق أوسطي لم يعد له جدوى بعد مؤتمر الدوحة الاقتصـــادي وذلك لأنه تبين بأن هذا المشروع يرتبط بالعملية السلمية ويتأثر إلى حد كبير بمجرى العمليـــة السلمية ، وأيديولوجية الحزب الحاكم في إسرائيل ، ويرتبط إلى حد كبير في شمعون بـيرس ، والسؤال المطروح هل المشروع الشرق أوسطي يموت ويندثـــر بمـــوت بـــيرس سياســـيا ؟ إن أهمية هذه الدراسة تنبع من إعتبارات عديدة ، حيث يثار جدل في الشؤون الدولية بشـــأن المشروع الشرق أوسطي وإمكانية نجاحه أو إيجابياته وسلبياته ، حيث تم طـــرح المشـــروع الشرق أوسطي في ظل ظروف دولية مغايرة وأحوال عربية غير طبيعية ، الأمر الذي جعـــل الإبهام والغموض يكتنف ردود الفعل على ما تسرب من معلومات بصـــدد الموضـــوع قيـــد البحث لا بل أخذ التناقض بدوره يتسرب إلى عقول المثقفين سواء بالرد إيجابا م سلبا ، حيـــث يمكن القول بأن المشروع الشرق أوسطي تم عرضه دون إتاحة المجال للدراســـة والمناقشـــة وبالتالي سهولة تمريره في ظل الوضع العربي الراهن (الواهن) والمأزوم سياسيا وإقتصاديـــا ، وبالتالي فإن أهمية الدراسة تنبع ليس من كونها الدراسة الأولى التـــي ســـتعالج المشـــروع الشرق أوسطي من جميع جوانبه وأبعاده وخلفياته ، وإنما نابعة مـــن أهميـــة الفكـــرة التـــي أصبحت قيد التحقيق من خلال أربعة مؤتمرات إقتصادية ، كما وستعالج هذه الدراسة ما تردد في الأونه الأخيرة من حديث عن إنهاء المشروع وأنه لم يعد يلقى الإهتمام

وهذا لأسباب عديدة منها أن شمعون بيرس لم يعد له تأثير داخل الحكومة الإســـرائيلية ،كمـــا وتنبع أهمية الدراسة من قلة الدراسات التي تعرضت للموضـــوع مـــن مختلـــف جوانبـــه ، وأظهرت خطورته في المجالات كافة ، وبالتالي يمكن أن توفر هـــذه الدراســـة نوعـــا مـــن الأدبيات التي تناقش هذا الموضوع .

إن هذه الدراسة تنطلق من فرضية تتمثل في أن المشروع الشرق أوسطي هو إمتداد لمشاريع قديمة طرحت إزاء المنطقة ولكن بثوب جديد يتناسب مع المتغيرات الدولية وكإفراز للنظام الدولي الجديد لإعادة الترتيبات الإقليمية أو خلق نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط يتم من خلاله إدخال قوميات جديدة وطمس الهوية العربية للمنطقة بهوية جديدة شرق أوسطية تكون إسرائيل من خلاله دولة طبيعية يتم دمجها ثم توسعها واختراقها للمجالين العربي والإسلامي على إعتبار أن المشروع الشرق أوسطي لا يأخذ بالاعتبار الأولويات العربية أساسا لمنطلقاته ومرتكزات قياسا للأهمية التي يوليها لإسرائيل سواء من حيث مراعاة أولوياتها أو انخراطها في المنطقة أو ضمان أمنها ، وهذا كله من متطلبات النظام الدولي الجديد الذي يقوم على أساس التجمعات الإقليمية التي يسيطر عليها المهيمن على النظام الدولي الجديد ممثلا بالولايات المتحدة الأمريكية .

من المعروف بأن المنهج يمثل الطريقة التي يتم استخدامها من قبل الباحث وصولا إلى إثبات أو نفي الفرضيات ، وسوف يقوم الباحث بإستخدام منهجية دراسية تعتمد على العديد من الأساليب لجمع المعلومات ، وذلك نظراً لتعدد الأهداف المرجوة منها ، وبالتالي فانه سيتم استخدام المنهج التاريخي من خلال تتبع الظاهرة قيد الدراسة ، مع الاستعانة أيضا بالمنهج العلمي التحليلي الذي يتم من خلاله تحليل القضايا وفق منهجية علمية من خلال تحليل الكتب والمقالات والأبحاث مع الربط بين ما هو متوفر من معلومات تدعم الفرضيات وتجيب عن الأسئلة التي تم طرحها للوصول إلى الأستنتاجات المطلوبة .

أما فيما يتعلق بحدود الدراسة ، من الناحية المكانية : تقتصر الدراسة على المنطقة التي يطلق عليها الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تشمل كلاً من دول الخليج العربي ، العراق ، سوريا ، لبنان ، الأردن ، فلسطين ، مصر ، اليمن ، إسرائيل ، تركيا ، إيران ، ودول المغرب العربي . ومن الناحية الزمانية : منذ انطلاق محادثات السلام العربية الإسرائيلية وانعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ إلى فترة انعقاد مؤتمر الدوحة الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام ١٩٩٧ مع الأخذ بالإعتبار الجذور التاريخية للمشروع .

وقد إعتمدت الدراسة على المصادر الأولية والتي تتمثل في الكتب والمؤلفات العربية والإنجليزية التي تطرقت بشكل مباشر أو غير مباشر والتي كتبت من قبل السياسيين والاقتصاديين المهتمين بهذا الموضوع بالإضافة إلى الوثائق المرتبطة بالموضوع .والمصادر الثانوية والتي تشمل الجرائد والمقالات وبعض الأبحاث التي تعالج موضوع الدراسة.

وقد تم إعداد هذه الدراسة وفق مخطط متسلسل يؤدي إلى تحقيق الهدف من خلال التحقق من الفرضية المطروحة مع إلقاء الضوء على النظام الدولي الجديد ومفاهيمه ومفرداته ، وقد تم تقسيم الرسالة إلى أربعة فصول يتفرع من كل فصل عناوين فرعية وتختتم الرسالة بالخاتمة والاستنتاجات. فقد عالج الفصل الأول موضوع النظام الدولي من خلال اعتباره إطارا نظريا يقوم بتعريف مفهوم النظام الدولي ومراحل تطور النظام الدولي . والجزء الثاني من الفصل يتحدث عن النظام الإقليمي العربي من خلال تعريف النظام الإقليمي والنظام الإقليمي العربي نشأته وتطوره ، والهدف من هذا الفصل يتمثل في تماشيه مع الفرضية فالحديث عن المشروع الشرق أوسطي كإفراز للنظام الدولي الجديد وبديل للنظام العربي يدفعنا إلى الحديث عن النظام الدولي الجديد وهذا بدوره يدفعنا إلى البحث عن مفهوم النظام الدولي وتطوره وصولا إلى النظام الدولي الجديد .

أما الفصل الثاني فتمت فيه دراسة المشروع الشرق أوسطي انطلاقا من التعريف بمفهوم الشرق الأوسط ، وماهية المشروع الشرق أوسطي من حيث مفهوم الشرق أوسطية والجذور التاريخية للمشروع والعوامل المحركة للشرق أوسطية .

أما الفصل الثالث فقد تناول بالدراسة والتحليل تحديات المشروع الشرق أوسطي متضمنا التصورات المختلفة للمشروع الشرق أوسطي الأمريكية والإسرائيلية والتركية والإيرانية. والقسم الثاني يتحدث عن التحديات المختلفة للمشروع الشرق أوسطي السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية .

أما الفصل الرابع فيتحدث عن السوق الشرق أوسطية باعتبارها جوهر المشروع الشرق أوسطي من خلال التركيز على مفهوم السوق الشرق أوسطية وأسس ومراحل تحقيق السوق الشرق أوسطية والمشاريع الإقليمية المطروحة سواء في مجال الطاقة أو السياحة أو الزراعة أو البنية التحتية أو في مجال المياه أو بنك تنمية أو الجامعة ،

وهناك جزء آخر يتمثل بالحديث عن المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية من حيث أهدافها ومخاطرها وسلبياتها وإيجابياتها .

وأخيرا تصل الدراسة إلى الخاتمة والاستنتاجات التي توصل إليها الباحث مع تضمنها لأهداف ومخاطر المشروع الشرق أوسطي مع توصيات لكيفية التعامل مع المشروع الشرق أوسطي ومستقبله .

الفصل الأول : الإطار النظري

أولا : النظام الدولي :-

إن التصدي لدراسة النظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي يدفعنا بالضرورة لتناول النظام الدولي والمراحل التي مر بها هذا النظام الدولي إبتداءً من وستفاليا إلى النظام الدولي السائد الآن .

إن أول ما يطالع المراقب للأوضاع الدولية حاليا هو جملة من التغيرات المثيرة في العقد الأخير شهدها النظام الدولي، وهي :إنتهاء الحرب الباردة ، وسقوط جدار برلين ، وانهيار المنظومة الإشتراكية ، وتفكك الاتحاد السوفييتي ، وانحلال حلف (وارسو) ،و حرب الخليج الثانية ، وتشكل ميزان قوى جديد على المستوى العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، كل هذا أدى إلى إثارة جدل في حقل العلاقات الدولية حول النظام الدولي وطبيعته . وقد استخدم مجموعة من المفاهيم والمقولات لوصف التحولات والتغيرات التي حدثت ، فيجري الحديث عن نظام دولي جديد ، وتحولات دولية جديدة ، وعالم متغير ، وبيئة دولية جديدة .

وفي ظل هذه التغيرات أصبح توازن القوى يعتمد على الوزن الاقتصادي والقوة الصناعية والعسكرية ، ونظرا لكون القيادة الدولية قد آلت للولايات المتحدة الأمريكية ، كان هناك ضرورة لإيجاد هيكلية تساعد على إستمرار هذا الوضع ، فكانت نماذج الأنظمة الإقليمية المختلفة إحدى الطرق التي تم اللجوء إليها لضمان إستمرارية هذه الهيمنة ومن ضمنها ما يعرف بالنظام الإقليمي الشرق أوسطي، بحيث يتم تشكيل هذا النظام وفق التصور الأمريكي ولخدمة المصالح الأمريكية ، مما يدلل ويؤكد على أن شيئا جديدا يحدث في العلاقات الدولية ، وسيتحدث الباحث عن العلاقات الدولية من خلال الحديث عن النظام الدولي من حيث المفهوم ، والفكرة ، ومراحل التطور ، بهدف إماطة اللثام عن مصطلح النظام الدولي ، بالإستعانة بالتاريخ لإبراز سمات النظام الدولي ابتداءً من وستفاليا* ومرورا بنظام فرساي وإنتهاءً بالثنائية القطبية لرؤية الجديد في النظام الحالي .

وتعود أهمية هذا الفصل كإطار نظري، انطلاقا من أن المشروع الشرق أوسطي إفراز للنظام الدولي الجديد وهذا يدفعنا إلى ضرورة فهم النظام الدولي الجديد ومقوماته

---

* نسبة إلى معاهدة وستفاليا التي عقدت عام ١٦٤٨ والتي أدت الى إنهاء الحرب الدينية في اوروبا والتي امتدت من عام ١٦١٨ – ١٦٤٨.

وعناصر استمرايته وهذا بدوره يدفعنا إلى فهم المقصود بالنظام الدولـــي ومراحـــل تطـــوره كمدخل للموضوع الرئيس الذي يعتبر إفرازاً للنظام الدولي الجديد ، فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الإشتراكية وظهور الهيمنة الأمريكية أصبحت الظروف مواتية لطـــرح مشاريع إقليمية تتماشى مع الظروف الدولية السائدة متمثلة بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكيـــة فالإطار النظري يهدف إلى ترتيب الأوضاع انطلاقا من فرضيات البحث .

١. مفهوم النظام الدولي :-

هناك ضرورة لتعريف وإيضاح المصطلحات والمفاهيم المســـتخدمة لاســـيما وأنـــها ستستعمل بكثافة في هذه الإطروحة ، ومن أجل تحليل مفهوم النظام الدولـــي ســـيتم تعريـــف مصطلح مفهوم ، ومصطلح النظام كمدخل نظري .

إن مصطلح المفهوم لغة هو اسم مفعول من الفعل فهم، فهو يعبر عن الفهم ومـــا وقـــع عليه فعل الفهم.أما اصطلاحاً فهو يعبر عن "وصـــف أو نعـــت مجموعـــة مـــن الأشـــياء أو الذكريات ، ويستخدم لاختيار حقائق معينة وتنظيم معلومات مقامة بطريقة أو منح المســـاعدة في طرح أسئلة جديدة " [١] .أما مصطلح النظام فيجب أن يأخذ بعين الاعتبار الإشكالية فـــي أدب العلاقات الدولية من حيث التمييز بين كلمة system بمعنى المنظـــم أو المنظومـــة أو النسق وكلمة Order بمعنى النظام أو الترتيب[٢] . وتشير كلمة النظام من حيـــث المدلـــول اللغوي إلى عدة معان يمكن تضمينها في أنها حالة أو وضـــع يتســـم بـــالتوافق والإنضبـــاط والترتيب ، بحيث تمثل مجموعة من القواعد أو التوجيهات أو الأوامر وهي مصـــدر للفعـــل نظم ، وذلك بعامل الإلتزام بالقوانين واحترام السلطة ، أما من حيث المدلـــول الاصطلاحـــي سواء في الدراسات الإجتماعية أو السياسية تستخدم عبارة Political Order في إشارة إلـــى حالة الضبط السياسي ، بمعنى تحقيق حالة من الهدوء والإنضباط داخل المجتمع ، وقد تشـــير عبارة Social Order إلى النظام الاجتماعي بمعنى مجموعة القواعد والضوابط السياســـية التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات في إطار مجتمع معين [٣] . ويعرف النظام كذلك علـــى أنه مصطلح يطلق على الظواهر والعلاقات بغية تبلورها وانتظامها فـــي قواعـــد ومصـــالح

---

[١] " احمد الكفارنة ، الاردن في النظام الإقليمي العربي . رسالة ماجستير غير منشورة ، (عمان : الجامعة الأردنية ، ١٩٩٢) ، ص٤

[٢] " سعد توفيق ، النظام الدولي الجديد ، (عمان : الاهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩) ، ص٤ .

[٣] ممدوح محمود مصطفى ، مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٧ . ص١٠.

واتجاهات وقيم متميزة ، ويتضمن النظام سياسيا مبـادئ وإجـراءات ومؤسسـات وأجـهزة تنظيمية تعمل بتحقيق هدف أو مصلحة [٤].

في ضوء التعريف السابق للنظام يمكن القول بإن النظام يعني مجموعة من القواعـد والإتجاهات العامة التي تشترك في اتباعها الدول ، ويكـون النظـام بذلـك مجموعـة مـن التفاعلات التي تشترك في اتباعها الدول ،واللاعبين الدوليين الذين يمتلكون عنـاصر النظـام بحيث يكون هناك مجموعة من الأنماط والمستويات بين الأطراف علـى السـاحة الدوليـة ، وبالتالي فإنه يفترض وجود مجموعة من القواعد المنظمة أو الأنماط السلوكية التـي تحقـق الصورة المثلى للعلاقات بين الدول .

أما فيما يتعلق بمفهوم النظام الدولي ، فإنّ هذا المفهوم يعتبر جديـداً فـي العلاقـات الدولية ، وقد تم طرح العديد من التعريفات للنظام الدولي ، ولم يتم الوصـول إلـى تعريـف جامع مانع متفق عليه ، وإنما هناك في الغالب وصف لهذا النظام [٥] . ومن تعريفات النظـام الدولي أنه "شبكة من العلاقات والتفاعلات بين وحدتين أو اكثر تتسم بنوع من التكـرار " [٦]. إلا أن هذا التعريف لا يحدد طبيعة الوحدات ، وكان من الأولى اعتبارها مؤثـرات سياسـية لتكون أكثر تحديدا وشمولية ، إذ تشمل هذه الفواعل : الدول ، والمنظمات الدولية والإقليمية ، والشركات متعددة الجنسيات ، وأحياناً الأفراد . بينما يعرفه (موريس ايست) بأنه يمثل أنمـاط التفاعلات والعلاقات بين القوى الدولية الفاعلة المتواجدة في زمن واحد [٧].

ويقصد بالنظام الدولي أيضا : وجود ترتيبات سياسية وقانونية لتنظيم العلاقـات بيـن الدول المختلفة وإدارة عملية الصراع والتعاون فيما بينها بحيث يكون مقبولا من أغلبية الـدول ، وهذا يعني أن النظام الدولي هو إطار دولي ذو أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية في مقدورهـا التأثير على مكانة وفاعلية وحظوظ غالبية الدول [٨]. ويعرف أيضا بأنـه " الإنتظـام الآلـي الواقعي لمجموعة معينة من قوى دولية في زمن معين ، والقوى الدولية هي مجموعة الـدول التي تمثل الجماعة الدولية أو المجتمع الدولي وأضيفت إليها المنظمات الدولية والإقليميـة [٩]،

---

[٤] عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسة والنشر ، ١٩٨٣) ، ج٦ ، ص٥٨٢

[٥] فتحي يكن ، المتغيرات الدولية والدور الإسلامي المطلوب ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٣) ، ص٣١ .

[٦] جيمس دورتي ورو برت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، (الكويت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٨٦) ، ص٨ .

[٧] فتحي يكن مصدر سبق ذكره ، ص١٤ .

[٨] محمد عبد العزيز ربيع ، النظام العالمي بين الماضي والحاضر ، جريدة القدس ، العدد ١٠٧١٧ ، ٩٩٩/٦/٢٦ .

[٩] عدنان السيد حسين ، العلاقات الدولية الحرب والسلم مفاهيم اساسية ، (بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ١٩٩٤م) ، ص٧٦ .

أو هو مجموعة من العلاقات المنتظمة تربط الدول بعضها ببعض وتكون قائمة على أسس معينة قد تأخذ جانب الصراع والتعاون ، وقد تكون ضمن الإطار السياسي أو الاقتصادي ، وقد تكون هذه العلاقات معبرة عن واقع جاء نتيجة لظروف معينة مرت بها الجماعة الدولية سواء كانت عقائدية أو تاريخية [١٠].

استنادا إلى التعريفات السابقة يمكن القول بإن النظام الدولي هو النهج المعتمد في العلاقات المختلفة بين مختلف الوحدات الدولية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية أو مالية ، وبالتالي فان هناك نظاما دوليا يفترض وجود نوع من العلاقات من خلال مجموعة من القواعد المنظمة وتكون معبرة عن الشرعية الدولية ، وقد يكون نظاما دوليا عالميا إذا ما كان ينظم العلاقات على مستوى الجماعة الدولية ، ويكون نظاما إقليميا إذا ما كان ينظم العلاقات على مستوى مجموعة من الدول الواقعة في نظام إقليمي معين [١١]

٢. مراحل تطور النظام الدولي :-

إن تتبع ظاهرة نشأة النظام الدولي ودراسة مسيرته ومتابعة مراحله عبر عقود من الزمن وصولاً إلى النظام السائد الآن ، يدفعنا إلى دراسة التاريخ بهدف فهم آلية إنتاج المراحل ، من هنا فإن فكرة النظام الدولي ليست جديدة في إطار العلاقات الدولية ، حيث أن ظاهرة العلاقات الدولية هي ظاهرة قديمة ارتبطت بنشوء الوحدات السياسية ، والحاجة إلى أيجاد نوع من الاتصالات بين الوحدات عرفت فيما بعد بالتنظيم أو النظام الدولي ، وهناك نظرات متباينة بين الكتاب والمفكرين السياسيين حول فكرة النظام الدولي ، فهناك دراسات ترجع فكرة النظام الدولي بشكل أو بآخر إلى العهد الروماني (Pax Romana)الذي من خلاله نشأ أول نظام دولي ، حيث أن ذلك شكل صيغة نظام دولي عالمي فرضته روما على العالم القديم ، وخلال الفترة المميزة بين العهد الروماني والعهد السائد عهد الهيمنة الأمريكية، ظهر العديد من الأنظمة الدولية التي تم فرضها على حلبة السياسة الدولية [١٢]

---

[١٠] مجدي عمر ، التغيرات في النظام الدولي واثرها على الشرق الأوسط ،(عمان : دار البشير للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥م) ، ص١٧ .

[١١] ممدوح محمود مصطفى ، مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢ .

وتعرف الشرعية الدولية على إنها : اتفاق جماعة الدول على مجموعة من المبادئ والقيم والترتيبات التي يتعين ان تحكم سلوك الدول في المجال الدولي وفي علاقاتها المتبادلة ، فضلا عن الأهداف التي تعتبر مقبولة ، وكذلك الوسائل المسموح بها تحقيقا لهذه الأهداف في إطار السياسات الخارجية للدول .

[١٢] ناصيف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٨٥) ، ص٤٥ .

وهناك أيضا تاريخ للفترة الزمنية للنظام الدولي جاء في كتاب الحسان بو قنطار بعنوان العلاقات الدولية ، ان بطرس غالي يرجع بداية النظام الدولي الى معاهدة التحالف التي أبرمت سنة ١٢٧٨ . ق . م بين رمسيس الثاني وحاتوسيس الثالث ملك الصين بالامتناع عن شن الغارات على الحدود او أراضي كل منهما .

إن العالم يعيش في إطار الدولة القومية باعتبارها الكيان السياسي الرئيس في العلاقات الدولية، ، والدولة القومية حديثة الولادة ، فهي لم تكن مألوفة قبل أربعة قرون ، رغم أن الدولة كنظام سياسي أبعد منها تاريخيا ، فقد شهدت وديان العراق ومصر والصين والهند أنظمة سياسية وأسست إمبراطوريات خاضت صراعات داخلية وخارجية ، وأقامت علاقات اتبعت نظام تحالف بالشكل المعهود سعيا وراء صد قوة صاعدة ، فكان نظام ميزان توازن القوة يؤدي دوره في إحلال الاستقرار داخل نظام مؤلف من عدة إمبراطوريات [١٣]. وقبل ظهور الإسلام كان هناك نظام سائد يمثل نظام القطبية الثنائية بوجود الإمبراطورية الرومانية والفارسية ، حيث كان العالم منقسما إلى قسمين ، ففي العصر الإغريقي شكلت العلاقات الدولية نظاما سياسيا ، وأولى المفكرون السياسيون الإغريق اهتماما للنشاط السياسي على المستوى التنظيمي داخليا أو خارجيا ومارسوا أساليب حسم الصراع عن طريق المجالس ، أما في العصر الروماني فقد اعتمدوا على القانون لتصريف أمورهم ، ولكن القانون لم يحم الإمبراطورية الرومانية من الانهيار [١٤]

ومع ظهور الإسلام حصل تحول تاريخي على اعتبار أنه أعاد تشكيل النظام السائد على نحو جديد من خلال تحديه للنظام السائد بإعلانه عقائدية هذا النظام . ومع الابتعاد عن تعاليم الدين الإسلامي ، وتراجع قوة الدولة الإسلامية ، ظهرت أنظمة عالمية متعددة وخاصة خلال ما عرف بالمجتمع المسيحي والتدرج من عصور الظلام عبر العصور الوسطى وصولا إلى عصر النهضة ، وأصبحت الديانة المسيحية والبابا هما الوسيلتان الأكثر قدرة على إدارة العلاقات الدولية ، ومع انهيار وحدة الكنيسة بفعل تأثيرات سياسية واقتصادية ودينية وعلمية أخذت الدولة القومية بالظهور وتعززت سلطة الملك مما أدى إلى ظهور الحرب الدينية في أوروبا والتي استمرت اكثر من ثلاثين عاما (١٦١٨-١٦٤٨) ، وبقيت إلى أن تم توقيع معاهدة (وستفاليا) عام ١٦٤٨م ، وقد كانت فكرة النظام الدولي حتى أواسط القرن السابع عشر إما فكرة مثالية أو واقعا تجسدت في بعض المراحل ، إما بغزو أو احتلال أو تطبيقا لدعوة دينية ، وفي جميع الأحوال لم تستطع دول العالم وضع قواعد ملزمة ، إلا إنه ومنذ القرن السابع عشر اصبح النظام الدولي في تطوره يعتمد على المعاهدات أو

وهناك أيضا تاريخ للفترة الزمنية للنظام الدولي جاء في كتاب الحسان بو قنطار بعنوان العلاقات الدولية ، ان بطرس غالي يرجع بداية النظام الدولي الى معاهدة التحالف التي أبرمت سنة ١٢٧٨ . ق . م بين رمسيس الثاني وحاتوسيس الثالث ملك الصين بالامتناع عن شن الغارات على الحدود او أراضي كل منهما .

[١٣] كاظم نعمة، العلاقات الدولية ، (بغداد : جامعة بغداد ، ١٩٧٦ م) ، ص٢٢ .

[١٤] المصدر السابق ص٢٣ .

إتفاقيات الدولية التي يتم توقيعها بين دول تحكمها بعض الضوابط في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية [١٥].

ويرى "د. إسماعيل مقلد" أن النظام السياسي الدولي -الذي نعرفه اليوم- قد انبثق عن النظام السياسي الأوروبي الذي ظهر بعد انهيار الإقطاع الأوروبي ،وأدى إلى ظهور الدولة القومية والتي بدورها هيأت الأساس لظهور النظام الدولي الأوروبي وهو النظام الذي تبلورت وتحددت معالمه وإطاره العام في معاهدة وستفاليا ١٦٤٨، ويرى بأن النظام الدولي قد مر بمراحل يمكن تحديدها فيما يأتي : [١٦]

المرحلة الأولى : وتبدأ منذ معاهدة (وستفاليا) في عام ١٦٤٨ حتى قيام الحرب العالمية، الأولى ، وكان النظام الدولي قائما على أساس الدولة القومية .

المرحلة الثانية : وتبدأ منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى ظهور ملامح انهيار المعسكر الإشتراكي، ويمكن إضافة مرحلة أخرى تبدأ منذ إنهيار المعسكر الإشتراكي وظهور النظام الدولي الجديد حتى هذه اللحظة ، وفيما يلي المراحل التي مر بها النظام الدولي إنطلاقا من وستفاليا وصولا إلى النظلم الدولي السائد الآن وقوفا عند أبرز المراحل التي شهدت هذا التطور .

أ) النظام الوستفالي :-

يغطي النظام الوستفالي الفترة الممتدة من عام ١٦٤٨-١٩١٩ [١٧] ،حيث جاءت معاهدة وستفالية عام ١٦٤٨ لتمثل الحدث الأهم في القرن السابع عشر والنظام الدولي، [١٨]أنهت حربا دينية بين الدول الأوروبية استمرت ثلاثين عاما وبالتالي إنتهاء النظام الإمبراطوري المسيحي وتراجع سلطة البابا ، وأسفرت عن ظهور أول نظام دولي فعلي قام على أساس حرية المعتقد الديني والمساواة بين الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ،

---

[١٥] مجدي عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨ .

[١٦] اسماعيل مقلد ، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات ، (الكويت : دار السلاسل للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧) ، ص٤٦ .

[١٧] هنري كيسنجر ، الدبلوماسية من الحرب الباردة الى يومنا هذا ، (عمان : الاهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥) ، ص٥٢٨ .

[١٨] ان معاهدة وستفاليا عبارة عن تسوية أوروبية أنهت الحرب الدينية في أوروبا والتي استمرت ما يقارب ثلاثين عاما ، وقد بدأت مفاوضات المعاهدة عام ١٦٤٤ في مؤتمرين عقدا في وقت واحد هما : مونسترا واوزنا بروك ، انتهيا بإبرام معاهدتين كونتا تسوية الصلح ، وكانت الدول المشتركة في المفاوضات منقسمة الى قسمين يمثل تحالف وهما : فرنسا والسويد من جانب ، وإسبانيا والإمبراطورية الرومانية المقدسة من جانب آخر متحدة معها الدويلات التابعة لها وهولندا ، وقد جاءت المعاهدة لترضي كلا من فرنسا والسويد وتضعف الإمبراطورية (مجدي عمر ، التغيرات في النظام الدولي ، (عمان : دار البشير للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥).

وقد أعطت معنى قانونيا للنظام الدولي كون الدول اجتمعت لمناقشة أمورها وحل مشاكلها [١٩] ، وقد انحصر النظام الدولي في هذه المرحلة في أوروبا كترجمة أمينة على جنسية الدولة القومية ، أضف إلى ذلك انحصار التأثير على العالم في الدول الأوروبية مع تهميش لبقية دول العالم ، بمعنى أن الدول القومية الأوروبية أصبحت الفواعل التي تشكلت بموجبها منظومة العلاقات الدولية ، فبرز الولاء للدولة القومية وبالتالي أصبحت مصادر التوافق والتناقض في المصالح القومية الأساس الذي يقوم عليه التمييز بين الظروف التي تشجع على السلام أو تدفع إلى الحرب ، فالإدارة المستخدمة هي العنف المسلح يتم اللجوء إليه لحل التناقضات مما أدى إلى إندلاع الحرب العالمية الأولى وانهيار مبادئ معاهدة (وستفاليا) .

وقد كان أقطاب النظام الدولي في هذه الفترة ممثلة في هولندا والسويد والنمسا ، ولكنها تراجعت في قوتها ولتظهر بريطانيا كقوة عظمى في القرن الثامن عشر ، ثم تبرز دول الحلف المقدس ضد "نابليون" في مؤتمر "فينا" عام ١٨١٥ مكونا من بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا ، إلى أن اصبح أقطاب النظام الدولي في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مكونا من فرنسا ، وألمانيا ، وروسيا ، وإنجلترا ، والنمسا ، والمجر [٢٠].

ب) نظام فرساي :-

يغطي نظام فرساي الفترة الممتدة من عام ١٩١٩-١٩٤٥ ، وهو النظام الذي تكون بعد الحرب العالمية الأولى ، وتمت صياغة أسسه بناء على قرارات مؤتمر (باريس للسلام)[٢١]، وهناك بعض الكتاب السياسيين الذين لا يرون بهذه الفترة نظاما ، إلا أنهم يعتقدون بأهمية هذه الفترة حتى ولو تم اعتمادها كمرحلة انتقالية ، وقد تعرض النظام الدولي في هذه الفترة إلى إختلالات في الاتجاهات كافة ، سارعت الحرب العالمية الأولى آلي مراكمة الأحداث وتعميق أثرها ، وحصلت حالة من الفوضى وعدم الإستقرار ، وكثرت الحروب والإعتداءات بين الدول (الصين واليابان ، إيطاليا والحبشة ، ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا)، وزادت الدول الأعضاء في النظام الدولي ، وحصلت المزيد من الدول على استقلالها وحريتها القومية ، وظهرت دول ذات تأثير من خارج أوروبا كالولايات المتحدة والاتحاد

---

[١٩] محمد المجذوب ، النظام الدولي الجديد ومستقبل الوطن العربي ، (المنابر ، العدد ٦٠ ، يناير ، ١٩٩١) ، ص١٢ .

[٢٠] عدنان السيد حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٧ .

[٢١] مؤتمر باريس للسلام ، مؤتمر دعت اليه الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى ، وقد عقد في باريس من ١٩١٩/١/١٨ حتى ١٩٢٠/١/٢٠ ، لتقرير مستقبل النظام الدولي والعلاقات الدولية ، وقد سيطر على قرارات المؤتمر كل من أمريكا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا بهدف تقسيم مناطق العالم الى مناطق نفوذ بينهم ، وفرض العقوبات على ألمانيا ، ومن ثم تكريس النظام الدولي القائم من خلال إنشاء عصبة الأمم ، وهي منظمة دولية أنشئت استنادا الى معاهدة فرساي التي نظمت الاوضاع الدولية الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى (الموسوعة السياسية) .

السوفيتي واليابان والصين [٢٢]. وسعت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى إلى إيجاد نظام توازن دولي جديد ، وكانت أقطاب نظام فرساي ممثلة بالدول الأوروبية مع تقدم اليابان والولايات المتحدة كقوة كبرى ، وبقي هذا الوضع إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية والتي جاءت نتيجة تمرد ألمانيا على الشروط التي فرضتها الدول التي انتصرت في الحرب العالمية الأولى على ألمانيا .

ج) نظام يالطا :-

يغطي نظام "يالطا" الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ١٩٤٥-١٩٨٩ ، حيث شكل مؤتمر "يالطا" والذي عقد في شباط ١٩٤٥ بين" ستالين" " وروزفلت" " وتشرشل" أساسا لنظام دولي قائم على أنقاض نظام "فرساي" ونتائج الحرب العالمية الثانية [٢٣]. وإذا ما أردنا رصد سمات وتطورات هذه المرحلة فإننا نشاهد بإن قمة "يالطا" وإن عقدت على أنقاض الحرب العالمية الثانية إلا أنها لم تلغ الصراع وإنما غلفته بأشكال مختلفة ومتعددة ، مما أدى إلى بروز حروب عقائدية وإقليمية ، وهذا بسبب تحرك القوى العالمية ليتجسد في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، فظهر مصطلح القوى العظمى وأطلق على هذا النظام نظام ثنائي القطبية [٢٤] .

ومن أهم سمات هذا النظام شدة المنافسة بين المعسكرين المكونين لهذا النظام ، مما دفع الطرفين إلى ضرورة إيجاد حلفاء بشكل ((هستيري)) ويتأثر التوازن بين التحالفين بسلوك الأطراف الهامشية والثانوية ثم تحولت الحروب إلى حروب بالوكالة من خلال ما عرف بالحرب الباردة ، والتي كانت تقوم على حالة وسطية بين الحرب الحقيقية والسلام الحقيقي ، فكانت العلاقات تقوم على العداوة ، والكراهية ، والخوف ، والخشية ، والحذر ، ثم ثانيا، انتصار سياسة الكتل ، فالحرب الباردة ولدت في الواقع من التنافس بين السوفييت والأمريكان لسد أنواع الفراغ الذي نشأ في أوروبا أولا ،ثم آسيا إثر استسلام اليابان ثانيا ، لأجل ذلك تزعمت كلا القوتين حلفا ورسمت له سياساته الاقتصادية والأمنية ، ثم كان العالم الثالث ساحة هامة في الصراع ، وآخرها بروز استخدام أدوات أخرى داخل السياسة الخارجية نتيجة الردع المتبادل للسلاح النووي وعلى رأس هذه الأدوات كانت الأدوات الإقتصادية الأمر الذي طبع النظام الدولي هذا ورسمه بالإستقرار لعوامل منها حجم الدمار لو

---

[٢٢] فتحية مهنا ، أصول العلاقات السياسية الدولية ، (الإسكندرية : الناشر للمعارف ، ١٩٨٥) ، ص٣٣٤ .

[٢٣] عقد مؤتمر يالطا من ٤-١١/شباط ١٩٤٥ في يالطا بشبه جزيرة القرم بحضور قادة دول التحالف المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وهم ستالين وروزفلت وتشرشل من اجل ترتيب الأوضاع الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، والدعوة الى ضرورة أعداد ميثاق الأمم المتحدة. (الموسوعة السياسية).

[٢٤] دانيال كولا ، العلاقات الدولية ، (بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠) ، ص٧٨ (مترجم)

حصلت الحرب [٢٥] ، وتم احتكار القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية من قبل قطبي الصراع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، بمعنى انتقال القوة من أوروبا إلى خارجها ، وتبعية بقية دول العالم لأحد المعسكرين وانتصار سياسة الكتل ، وسيادة منطق القوة في حل المنازعات الدولية والإقليمية ، وسجل المؤرخون في هذا السياق المراحل التي مرت بها العلاقات الدولية في هذه الفترة ، مرحلة الحرب الباردة في الخمسينيات ، ومرحلة التعايش السلمي في الستينيات ،ومرحلة الانفراج والوفاق الدولي التي مثلت عقد السبعينيات ، ومن ثم تداعي "النظام اليالطي" في نهاية الثمانينيات [٢٦]

د) النظام الدولي الجديد :-

تمتد هذه الفترة منذ عام ١٩٨٩ حتى الآن ، وقد شاع استخدام هذا المصطلح -النظام الدولي الجديد- بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، حيث شهد العالم والعلاقات الدولية تغيرات هامة وغير مسبوقة منذ أن تشكلت هيكلية المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، فحدثت تغيرات واستبدالات تمثلت في استبدال نظام دولي قديم بنظام دولي جديد ، فمنذ عام ١٩٨٩ تلاحقت الأحداث التي شهدها العالم مثل انهيار الاتحاد السوفييتي ، وتفكك المنظومة الاشتراكية ، وحرب الخليج الثانية ، وما نتج عنها من أثار وتراجع العوامل الأيديولوجية لصالح العوامل الاقتصادية ، وما نتج عن ذلك من إحلال قيم وأنماط سلوكية في العلاقات الدولية مما أدى إلى سقوط النظام الدولي القائم على الثنائية وظهور نظام دولي جديد .

إن التغيرات في النظام الدولي تتم من خلال انسحاب أحد الأطراف أو بعض الأطراف الرئيسة نتيجة انهيار النظام الدولي سلما أو حربا مما يمهد إلى بروز أطراف دولية جديدة تعكس قيما وأنماطا سلوكية جديدة ، وأصبح هناك ضرورة لإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية ، ففي ١١/ أيلول/١٩٩٠ وضع الرئيس الأمريكي "جورج بوش" أربعة أهداف أساسية لإدارته وهي انسحاب العراق من الكويت ، وعودة الحكومة الشرعية وتحقيق الأمن والاستقرار في الخليج العربي ، وحماية رعايا أمريكا ، وكان خاتمتها إقامة نظام دولي جديد. [٢٧] وقد استخدم بوش هذا المصطلح ابتداء بهدف حشد التأييد العالمي ضد العراق ، ثم عاد واستخدمه مرارا بعد ذلك في خطاباته ، ففي ٥/آذار /١٩٩١ وأمام الكونغرس قال " أن

---

[٢٥] ناصيف حتى ، أي هيكل للنظام العالمي الجديد ، (عالم الفكر ، المجلد ٢٣ ، العدد ٣، ٤ ، آذار نيسان ، ١٩٩٥)، ص٨٣ .

[٢٦] محمد المحذوب ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧ .

[٢٧] مصطفى الحمارنة ، العرب في الاستراتيجية العالمية ، (عمان : مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٤) ، ص٢٩ ,

حرب الخليج كانت المحك الأول للنظام الدولي الجديد " [٢٨] ، ثم عاد بعد تدمير العراق ليعلن في الكلية الحربية بقاعدة ماكسويل الجوية " أن أركان النظام الدولي الجديد هي : تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، التضامن الدولي في مواجهة العدوان ، العمل من أجل تخفيف مخزون الأسلحة وإخضاعها للسيطرة ، ومعاملة الشعوب معاملة عادلة [٢٩] ، كما وأكد "جورج بوش" على ضرورة حماية مصالح أمريكا التي تعتمد على أمن الخليج واعتماد أسس منبثقة عن النظام الدولي الجديد وخاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط، ومنها العمل من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من سلاح الدمار الشامل ، وحماية الأمن الإقليمي ، والعمل من اجل التطور الاقتصادي الإقليمي [٣٠] ، وفي هذه الظروف السابقة ولد النظام الدولي الجديد ، وهناك جملة من السمات والخصائص الجديدة في المجتمع الدولي والعلاقات الدولية والتي شكلت سياقا موضوعيا للنظام الدولي الجديد وهي : -

١- الانتقال من القطبية الثنائية إلى النظام القطبي الواحد ، فالتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية أسفرت عن إيجاد تغير في النظام الدولي الجديد ، حيث جرى الانتقال من نظام ثنائي القطبية إلى النظام القطبي الواحد على اعتبار أن النظام السابق كان يعتمد على القوة العسكرية وتقاسم النفوذ وتوزيع الهيمنة ، إلا أن انهيار الإتحاد السوفييتي وانسحاب روسيا من الساحة الدولية كلاعب فاعل ، وتوجه الدول الشرقية التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي نحو التحالف الغربي ، في خضم هذه الأحداث برز دور الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية كمهيمن في الساحة الدولية ، وتهميش القوى الأخرى ولم يعد للمنظمات الدولية والإقليمية دور ، وتراجع دور الأمم المتحدة الفعلي وتحولت إلى مظلة تعمل أمريكا تحتها [٣١] .

وهناك من يرى أن النظام الدولي الجديد نظام قطب واحد ومنهم من يرى أنه متعدد الأقطاب وهذا سببه إختلاف وجهة النظر فيما يتعلق بمفهوم النظام استنادا آلي تفسير وتعريف النظام ، حيث يرى البعض أنه نمط توزيع القوى بين الدول وآخرون يفسرونه على أساس نمط العلاقات القائمة بين الدول الرئيسة ، والذين يرونه بأنه نمط توزيع القوى يركزون على تتبع التحولات التي تطرأ على القوى وبالتالي انتقالها ومعرفة الانتقال ، ويكون

---

[٢٨] اهرون كليمن ، نظام عالمي جديد قدم ، (شوون دولية ، العدد ١ ، السنة الأولى ، ١٩٩٤) ، ص١٣١ ,

[٢٩] علي الدين هلال ، النظام الدولي الجديد الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، (عالم الفكر ، المجلد ٢٣ ، العدد ٣، ٤ آذار ونيسان ، ١٩٩٥) ، ص٢٣ .

[٣٠] Jawad Haifa , The Middle East In The New Word Order , (Birmingham , West College , 1994) p 81

[٣١] مجدي عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠ .

النظام أحادي القطب حينما تحتكر الدولة وحين يسقط خصمها أما الذين يرونه نمطا للعلاقات فالنظام متعدد الأقطاب[٣٢]..

٢- الفوضى السياسية على المسرح الدولي ، حيث إنه ومع بداية ظهور ملامح انهيار الاتحاد السوفييتي ، بدأ الحديث عن ظهور نظام دولي يدخل الإنسانية عهدا جديدا قد يكون نظاما يخدم البشرية أو نظام فوضى ، إلا أن الفوضى العارمة في عالم اليوم تشكل عنصرا أساسا للنظام الدولي الجديد ، حيث أن هناك فريقا يرى بأن النظام الدولي بعد الحرب الباردة اتسم بالفوضى السياسية رغم أنهم غير متفقين على مدلول الفوضى فلكل مفكر ومهتم رأيه الخاص ، فهناك فوضوية "بول كبندي" الذي يقول في التدليل على ذلك " سيبقى العالم موسوما بالفوضى سواء هيمنت عليه عدة قوى أو قوتان بسبب النمو أو التقلص في حصتها النسبية في القوى العالمية [٣٣] أما سمير أمين فيرى بان انهيار موازين القوى ما بعد الحرب الباردة لم يؤد تلقائيا إلى تكوين نظام دولي جديد يتسم بسمات جديدة ويحل محل السابق ، بل أدى إلى فوضى نتيجة لعدم تكيف الدول في إدارة سياستها كي تلائم مقتضيات عولمة الاقتصاد [٣٤]. أما "بول سويزي" فيرى بان الرأسمالية قد أتت على العالم كله بسبب الاقتصاد في الحرب الباردة ، وهناك محاولة إخضاع النظام الاجتماعي محليا وعالميا لمقتضيات السوق ، وهي مشروع لن يخلق نظاما عالميا جديدا بل فوضى متفاقمة لأن الرأسمالية لن تترسخ بطريقة عادية [٣٥] .

في حين يرى فريق آخر أن النظام الدولي هو في طور التكوين وقيد التشكيل رغم وجود أصوات متباينة بأن النظام الدولي أحادي القطب أو ثنائي القطب ، "فكيسنجر" قال " تحدث بوش وكلينتون عن نظام عالمي جديد كما لو انه طوع البنان ، ولكن الواقع أنه في طور التصور ولن تتاح رؤية معالمه النهائية " [٣٦] .

٣- زيادة الاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية ، وبروز ظاهرة التكامل المتبادل ، وليس الأمر مقصورا على حجم التجارة والسياسة ، بل هناك درجة عالية من الإدراك بان النظام الدولي الجديد يقتضي درجة عالية من التعاون في المجالات كافة وعلى رأسها

---

[٣٢] رضوان العبد الله ، الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي ، (عمان المؤتمر الإستراتيجي العربي الثالث ، ٢٦-٢٨/ آذار /١٩٩٤) ص١٧

[٣٣] بول كيندي ، نشوء وسقوط القوى الكبرى ، (عمان : الاهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤ ، ص٦٦٩) (مترجم)

[٣٤] سمير أمية ، في مواجهة أزمة عصرنا ، (القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩٧) ، ص ١٦ .

[٣٥] بول سويزي ، العولمة على وجه التقريب ، (كنعان ، العدد ٨٨ ، كانون ثاني ، ١٩٩٨)/ ص٦٢ .

[٣٦] هنري كيسنجر ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢٧ .

الاقتصاد فاصبح هناك توجه نحو عالمية الاقتصاد ، واقتصاد السوق من منطلق أن العامل الاقتصادي أصبح هو العامل الحاسم والمؤثر في الصراع من أجل السيطرة والنفوذ في العالم مما دفع إلى ضرورة إيجاد ترتيبات اقتصادية دولية وإقليمية ،وأصبح كل قطب من الأقطاب الرأسمالية يسعى إلى إيجاد تكتل اقتصادي يهيمن عليه من خلال إحاطة نفسه بمجموعة من البلاد ، وذلك للقدرة على المنافسة، ووجود تكتلات اقتصادية متصارعة داخل النظام الرأسمالي ليست بحد ذاته ظاهرة جديدة بل أن الجديد هو الإتجاه نحو إضفاء طابع تكامل شامل على العلاقات بين الأعضاء والتكتل للوصول بالعملية التكاملية إلى مرحلة متقدمة كما هو الأمر بالنسبة للإتحاد الأوروبي ، وأصبحت المصالح الإقتصادية هي المعيار الحقيقي في العلاقات الدولية [٣٧]

أن النظام الدولي الجديد يسعى إلى أيجاد تجمعات إقليمية اقتصادية لضمان بقائه واستمراريته من خلال هيمنته على هذه التجمعات وجعلها سوقا له ، وهذا بدوره يتطلب أيضا إحداث تقدم في الدول فتم طرح مشروع السوق الشرق أوسطية والشرق الأوسط الجديد، وبذلك يكون الإنسان العربي خلالها إنسانا اقتصاديا ويسقط الدائرة التاريخية والهوية ويحل محلها المادة والسلع والمنفعة الذاتية ولم يكن لهذا المشروع أن ينجح لولا توفر الظروف الدولية الملائمة لنجاحه ، انطلاقا من أن المهيمن على هذا المشروع سيكون إسرائيل ، وهي الوحيدة المستفيدة من هذا المشروع إضافة إلى أمريكا ، على اعتبار أن إيجاد ترتيبات إقليمية هي من الأسس التي يقوم عليها النظام الدولي الجديد .

٤- زوال حلف "وارسو" واستمرار وجود حلف الأطلسي وما رافق ذلك من كثرة الحروب المحلية والإقليمية سواء بدافع عقائدي أو قومي، وهذا بدورة عزز الاتجاه للتدخل العسكري المباشر لوقف النزاعات بغطاء من الحلف الأطلسي أو بغطاء من الأمم المتحدة.

ويتوفر للنظام الدولي الجديد مجموعة من الروافد أولها : القوى العسكرية الأمريكية ، حيث نجحت أمريكا في إقامة شبكة من التحالفات العسكرية ، وذلك من أجل محاصرة الإتحاد السوفيتي ومنها حلف الأطلسي ، إلا أنه وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي ، وانتهاء الحرب الباردة ، وبدلا من فقدان دور حلف الأطلسي حصل عكس ذلك ، وازدادت أهمية هذا الحلف كورقة رابحة في يد أمريكا لتمرير سياستها الدولية والإقليمية ، وسعت منظمة

---

[٣٧] محمد دياب ، النظام العالمي الجديد سمات المرحلة الراهنة ، (مجلة العربي ، العدد ٤٣٣ ، كانون أول ، ١٩٩٤) ، ص٢١ .

الأطلسي إلى ضرورة جديدة لها ، أوجد ميزات جديدة لها لوجود الحلف وتوسعه ومنها إيجاد مصادر خطر وهمية تهدد مصالحها ومصالح الغرب ومنها ما يسمى الأصولية الإسلامية .

وثانيها :- الشرعية الدولية، وهي الدعامة الثانية التي تحتمي بها الولايات المتحدة الأمريكية رغم أنها اكثر الدول انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، إلا أن استخدام شعار الشرعية الدولية وحرب الخليج الثانية أثبتت مدى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمة الدولية بحيث أصبحت المنظمة الدولية مجرد أداة مهمتها إضفاء الشرعية الدولية على تصرفات الولايات المتحدة [٣٨]

وهناك رافد آخر للنظام الدولي يتمثل بالخطاب الأيديولوجي والذي يرتكز على محاور منها الديمقراطية والتي أصبحت تشكل مدخلا لضرب أنظمة مستعصية على حد تعبير الولايات المتحدة الأمريكية ، والدعوة آلي احترام حقوق الإنسان - كما أن هذه الدعوة ليست من ابتكار هذا النظام ولكن الحاصل أن هذه القيمة الإنسانية تحولت لسلاح سياسي في يد حماة النظام الدولي الجديد لاستخدامه ضد الرافضين لهيمنتها

ثانيا : النظام الإقليمي العربي :-

استنادا آلي ما تمت الإشارة إليه في المبحث السابق والمتعلق بضرورة تعريف وتحديد المفاهيم المستخدمة فان هذا المبحث سيخصص لتعريف وتحديد النظام الإقليمي ، كما وستتم الإشارة آلي النظام الإقليمي العربي بشكل خاص .

١- النظام الإقليمي :

يعرف النظام الإقليمي لدى الأوساط السياسية والباحثين بالنظام التابع ، وهناك عدة تعريفات للنظام الإقليمي ومن ضمن هذه التعريفات أنه " مجموعة من التفاعلات والعلاقات بين دول تقع في إقليم جغرافي واحد وتخضع لقواعد وقوانين منظمة تستوجب الولاء لفكرة وسلطة عليا " [٤٠] ، ويقصد به أيضا " نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدد على أساس جغرافي [٤١]. أو " مجموعة من التفاعلات والعلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية في

---

[٣٨] جمال قنان ، (المستقبل العربي ، العدد ١٨ ، شباط ، ١٩٩٤) ، ص١٢ .

[٤٠] احمد الكفارنة ، مصدر سبق ذكره ، ص٥ .

[٤١] جميل مطر وعلي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي -دراسة في العلاقات السياسية العربية - ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٦) ، ص٢٢ .

منطقة جغرافية معينة تربط بين دولها عناصر تماثل ثقافية وإجتماعيـــة وإقتصاديـــة "[٤٢] ،أو نظام من العلاقات المتشابكة والمتبادلة في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والعلميـــة بين الدول المنخرطة في إطارها والقاعدة التي تحكم الإنضواء في النظام الإقليمي هي القـاعدة الجغرافية[٤٣].

إن مفهوم النظام الإقليمي مفهوم جديد في دراسة العلاقات الدولية حيث لم ينتشر بشكل واسع إلا في الستينيات والسبعينيات رغم أن بعض الدراسات أرجعته إلى زمن أبعد من ذلـــك وهو الوضع العالمي الذي ساد بعد الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية من أجـــل تحقيق الأمن والسلم الدوليين ، وإيجاد نوع من التعاون ،وكانت أوروبا هي السباقة في طـــرح فكرة التجمعات الإقليمية من أجل توحيد الجهود الأوروبية وذلك على لسان رئيـــس الـــوزراء البريطاني "تشرشيل" بطرحه إقامة شكل من أشكال الولايات المتحدة الأوروبيـــة [٤٤] . وقـــد ارتبط مفهوم الإقليمية بالعالمية والتي تعني إقامة تنظيم عالمي يشمل جميع الدول ، والإقليميـــة تعني إقامة تنظيم محدد لبعض الدول ، وتمخض الجدل الذي ثار حول العالمية والإقليمية عـــن إيجاد هيئة الأمم المتحدة كمنظمة دولية ، وبعض المنظمات الإقليمية اعتمادا على أن الإقليمية ليست بديلا عن العالمية أو العكس ، بل من منطلق أن الإقليمية خطوة لتحقيق العالمية ، وقـــد تجسد التعايش بين كل من الشكلين في المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة " لا يوجد ما يعـــوق تواجد ترتيبات إقليمية تتعامل مع تلك الأمور الخاصة بخطط السلام والأمن الدوليين " [٤٥] .

أما الرابط الآخر لموضوع الإقليمية فهو كونها ترتبط بفكرة التكامل بين الدول ، وتم التميـــيز بين اتجاهين ، الأول : يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون والتنســـيق بيـــن الدول المختلفة دون المساس بالسيادة ، والثاني : يعتبر التكامل عملية تطوير العلاقـــات بيـــن الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر علـــى ســـيادة الدول ، وهناك شروط للتكامل الإقليمي تتمثل في وجود الدولة القائد ، والأســـاس بـــالتوزيع العادل للمكاسب ، ووجود ثقافة سياسية مشتركة ، ووجـــود المؤسســـات الحكوميـــة وغـــير الحكومية القادرة على تنشيط التفاعلات والتبادلات [٤٦] .

---

[٤٢] ماجد الكيالي ، النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأمريكية الإسرائيلية ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٤١ ، تموز ، ١٩٩٢). ص٥٩ .

[٤٣] المصدر السابق ، ص٥٩ .

[٤٤] كارل دوتيش ، تحليل العلاقات الدولية ، (القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٣) ، ص٢١٣.

[٤٥] عبد الله بن علي المسند ، المنظمات الدولية والإقليمية واثرها على العالم الإسلامي ، (القاهرة : دار المنار ، ١٩٩١) ، ص١٣ .

[٤٦] جميل مطر وعلي الدين هلال ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣ .

إن النظام الإقليمي مفهوم وسطي بين الدولة المنفردة من ناحية وبين النظام الدولي الذي يضم الدول كافة ، ويعبر النظام الإقليمي عن عدد محدود من الدول التي يضمها إقليم جغرافي محدد ، وهناك معايير لتعريف النظام الإقليمي وهي : -[٤٧]

١-اتجاه يركز على التقارب الجغرافي .

٢-اتجاه يركز على وجود تماثل

٣-اتجاه يركز على مدى وجود تفاعلات سياسية ، اقتصادية ، ثقافية ، أمنية وهناك إجماع على أن أي نظام إقليمي يتكون من عدة عناصر : -[٤٨]

١-منطقة جغرافية

٢-يشمل ثلاث دول على الأقل .

٣-عدم وجود أي من الدول الكبرى ضمن الوحدات المكونة للنظام .

وهناك تصنيف لوحدات النظام الإقليمي تتمثل في ثلاثة قوالب وهي : -[٤٩]

١-**مركز أو قلب النظام** : وهو تلك الدول التي تمثل محور التفاعلات السياسية والتي تشكل الجزء الأكثر كثافة في التفاعلات .

٢-**الأطراف** : وهي دول أعضاء في النظام ولكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية وحداته لاعتبارات جغرافية أو سياسية .

٣-**الهامش** : وهي الدول التي تعيش على هامش النظام فهي قريبة من النظام لكنها ليست منه لأن تطلعاتها خارجية.

وعندما تم تشكيل هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ كان هناك تكتلان إقليميان جماعيان هما : اتحاد الدول الأمريكية والذي يعرف بمنظمة الدول الأمريكية ، والتكتل العربي المعروف بجامعة الدول العربية ، وهناك مجموعة من العوامل تساعد على إيجاد تنظيم إقليمي منها :-[٥٠]

١-**العامل الجغرافي** : فكلما كان هناك تقارب جغرافي يؤدي ذلك آلي التماسك ومن ثم الاستقرار.

---

[٤٧] المصدر السابق . ص٢٤ .

[٤٨] المصدر السابق ، ص٢٥ .

[٤٩] المصدر السابق ، ص٢٧ .

[٥٠] احمد الكفارنة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢ .

٢-**العامل الثقافي والتاريخي** : وهو أقوى العوامل وأشدها رسوخا ، وإذا ما أضيف هذا العامل إلى العامل الجغرافي سيحقق نجاحا في مجالات التنسيق وتوحيد المواقف وربما يعود سبب نجاح هذه المجموعات آلي أن القرار السياسي يجد له صدى لدى المواطنين نتيجة الإحساس بعمق الروابط وصدق المشاعر .

٣-**عامل المصالح المشتركة** : فلكي يكون هناك قدرة على تكوين تجمعات ، لا بد وأن تقوم بين دول متشابهة في الخصائص الحضارية والثقافية وهذا بدوره يؤدي آلي تقارب المصالح وتوافقها .

٤-**العامل اللغوي** : وهو عامل شديد الأهمية حيث تعبر الوحدة اللغوية عن تجانس ثقافي وتقارب في الخصائص البشرية والعادات والقيم الاجتماعية .

٢-**النظام الإقليمي العربي** :

لقد نشأ اصطلاح النظام الإقليمي العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع تأسيس جامعة الدول العربية ، وانسحاب الوجود العسكري الإستعماري من الأقطار العربية وتتابع نيلها الاستقلال ، وظهور أنظمة الحكم العربية .

ويقصد بالنظام الإقليمي العربي : (البلاد العربية من المحيط إلى الخليج) *، وتربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في مجالات عديدة لغوية ، دينية ، تاريخية ، ثقافية ، اجتماعية ، وهو بالتالي ينطبق عليه تماما المناهج الرئيسة الثلاثة التي ذكرت سابقا في تعريف النظام الإقليمي ، فمن الناحية الجغرافية تمثل البلاد العربية إقليما ممتدا ، ومن الناحية التماثلية تتمتع الدول العربية بالعديد من العناصر المشتركة ، ومن ناحية التفاعلات هناك تدفق من التفاعلات بينها ، ويمتاز النظام الإقليمي العربي عن غيره من النظم الإقليمية الأخرى أنه ينفرد باعتبار آخر يتمثل بالقومية العربية ، وبالتالي فإن النظام الإقليمي العربي ليس نظاما إقليميا وإنما نظام إقليمي قومي ، والعلاقات بين الدول العربية علاقات ذات طبيعة خاصة ، إذا ما أضفنا ميزة أخرى تتمثل في وجود ما يمكن تسميته رصيد مشاعر من قضايا معينة وبالتحديد القضية الفلسطينية ، ويتمتع الوطن العربي بأهمية فريدة ، ويعتبر منطقة استراتيجية وحيوية متميزة عن بقية المناطق في العالم ، وساهمت عدة عوامل في إضفاء ميزة للنظام الإقليمي العربي وهي : -

١-**العامل الجغرافي** :- حيث يمثل الوطن العربي موقعا جغرافيا سهلا ومتميزا لعدم وجود عوائق طبيعية تفصل بين أجزائه ، وعدم صعوبة الربط بين الوطن العربي والمناطق الأخرى في العالم ، بالإضافة إلى إشراف الوطن

١

العربي وسيطرته على المدن البحار والمضائق العالمية الهامة والسواحل التي يمتد طوله إلى حوالي ١٦٠٠٠ كيلو متر ، ويتمتع بثروة متعددة سواء نفطية أو زراعية نتيجة اتساع المنطقة الجغرافية وتعدد الأقاليم المناخية

٢-**العامل اللغوي والثقافي** :- ويعد هذا العامل الأبرز انطلاقا من أن اللغة العربية تلعب دورا محوريا كأحد مكونات الثقافة العربية ، وأساس القومية العربية على اعتبار أنها هي التي توجه الإحساس بالانتماء بين أبناء الجماعة الواحدة [٥١]، فمنذ ظهور الحركات القومية أعتبرت اللغة من العوامل الأساسية لتكوين الأمة وعنصرا أساسا من عناصر تماسك الأمة [٥٢] .

٣-**العامل السياسي**:- يتسم النظام السياسي في الوطن العربي بخصائص النظم السياسية في البلاد النامية ، مثل غياب التعددية الحزبية ، ووجود الحزب الواحد ، ومركزية السلطة ، وبروز دور القائد السياسي .

٤-**العامل السكاني** :- شهد الوطن العربي انفجارا سكانيا ، إذ يبلغ عدد سكان الوطن العربي ما يقارب ٢٧٠ مليون يسكن غالبيتهم في الجزء الأفريقي ، ويبلغ معدل الزيادة ٣,٢٤% سنويا ، وهذا ترتب عليه وجود ضغوط متزايدة على الخدمات والمرافق العامة .

أ. نشأة النظام الإقليمي العربي .

لم تكن نشأة النظام الإقليمي العربي فقط لأن دولا مستقلة أو موعودة بالاستقلال الكامل قررت إنشاء هيئة إقليمية (جامعة الدول العربية) ، أو أنها شعرت بتجاورها وحريتها النسبية في إنشاء العلاقات ، أو تصادف أن هذه الدول المتجاورة تتشابه ثقافيا ، وسياسيا ، وتتقارب في مراحل نموها وتطلعاتها ، ليس هذا كله بل نشأ النظام الإقليمي

---

* - انظر ملحق رقم (١) .

[٥١] صوفي حسن أبو طالب ، دروس في المجتمع العربي ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٦) ، ص٩٤ .

[٥٢] عز الدين مودية ، المجتمع العربي مقوماته ووحداته وقضاياه السياسية ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٦) ، ص١٧٢ .

العربي نتيجة لتفاعل العديد من العوامل التي مر بها هذا النظام ، فالشعوب التي تشكل قاعدة النظام العربي عاشت بصفة دائمة على أرضها لعشرات القرون تتحدث اللغة نفسها وتدين غالبيتها بعقيدة واحدة ، وفي بعض الاحيان تخضع لنظم سياسية متشابهة . وقد جاءت جامعة الدول العربية لتعكس وجود ظاهرتين في المنطقة العربية :-

أولهما : ظاهرة القومية العربية وسعيها نحو الوحدة العربية وهي التي تدعو إلى إعادة النظر في الحدود السياسية القائمة .

وثانيهما : ظاهرة وجود دول مستقلة تحاول كل دولة الحفاظ على سيادتها .

لذا جاءت جامعة الدول العربية كظاهرة فريدة في التنظيم الدولي كمنظمة إقليمية تضم دولا متجاورة جغرافيا ، وتعود فكرة إقامة تنظيم عربي يشمل أقطار الوطن العربي إلى الحرب العالمية الثانية كافة ولقي ترحيبا من بريطانيا وهذا جاء على لسان وزير خارجيتها فيما عرف بتصريح أيدن عام ١٩٤١ وكرره عام ١٩٤٣ [٥٣].

وكانت بريطانيا تهدف من هذا التصريح إلى تحقيق أهداف استراتيجية وسياسية تتمثل في رغبة بريطانيا في إقامة إتحاد عربي وربط هذا الإتحاد وإخضاعه لبريطانيا ضمن دائرة واحدة هي وزارة شؤون الشرق الأوسط البريطانية ، كما وكانت تهدف بريطانيا آلي إخراج سوريا ولبنان من سيطرة النفوذ الفرنسي عن طريق ضمان بريطانيا لإستقلال البلدين ومن ثم دمجهما في الاتحاد العربي الذي بعث مشروعه تصريح أيدن وبهذا تكون بريطانيا قد خفضت من حدة العداء لها بسبب تزايد الشعور القومي في الوطن العربي ، ومحاولة استمالة الشعوب العربية إلى جنبها [٥٤]

---

[٥٣] احمد فارس عبد المنعم ، جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٨٥، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ ، ص١٦ ، في ١٩٤١/٥/٢٩ ادلى المستر ايدن وزير خارجية بريطانيا بتصريح هام حول سياسة حكومته تجاه الشعوب العربية فقال : لبريطانيا تقاليد طويلة من الصداقة مع العرب ، وهي صداقة أثبتتها الأعمال وليس الأقوال وحدها ، ولنا بين العرب عدد لا يحصى من الأصدقاء ممن يرجون الخير لنا ولهم أصدقاء عندنا ، وقد قلت منذ أيام ان حكومة جلالته تعطف كثيرا على أماني سوريا في الاستقلال ، واود ان اكرر الان ، ولكني سأذهب الى ابعد من ذلك فاقول ان العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب الماضية ، ويرجو كثير من مفكري العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة اكبر مما تستمتع به الان ، وان العرب يتطلعون الى نيل تأييدها في سعيهم نحو هذا الطلب من جانب أصدقائنا ، ويبدو لي انه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية ، وكذلك الروابط السياسية أيضا ، وحكومة جلالته من ناحيتها سوف تبذل تأييدها التام لأي نقطة تلقى موافقة عامة ...(احمد طربين ، الوحدة العربية بين ١٩١٦-١٩٥٨ ، دمشق : ١٩٦٦) ، ص٢٥١).

[٥٤] احمد طربين ، المصدر السابق ، ص٢٥٥ .

ب. مراحل تطور النظام الإقليمي العربي :-

يمكن القول بان النظام العربي مر بمراحل عديدة بحيث تشكل كل مرحلة مفصلا من خلال معاصرتها لحدث يعتبر نقطة تحول في النظام العربي ، ويمكن تقسيم هذه المراحل على النحو الآتي :-

المرحلة الأولى : ١٩٤٥ -١٩٥٥

وتسمى هذه المرحلة بمرحلة النشأة ، وقد تأثر نمط التفاعلات في النظام الإقليمي العربي في هذه المرحلة بعوامل داخلية وخارجية غيرت فيه ، وطبعته بطابعها ، وكان هناك توضيح في تأثير أي دولة من دول النظام الإقليمي العربي بسبب عمق الأساس القومي بين شعوب هذه الدول وضعف الولاء للدولة القطرية على اعتبار أن هذا نتاج للتسويات الاستعمارية [٥٥] ، وكان هناك أيضا تحولات دولية تمثلت في تحول النظام الدولي من نظام توازن القوى إلى نظام ثنائي القطبية والذي أفرزته الحرب العالمية الثانية ، في الوقت نفسه كان هناك اختراق للنظام الإقليمي العربي والذي مثلته سبع دول عربية حصلت على استقلالها حديثا ، وتمثل هذا الاختراق في قيام دولة إسرائيل في قلب الوطن العربي ، وقد أدى هذا بدوره إلى ازدياد الحس القومي ، ومن الأمور اللافتة هي لعب مصر دورا محوريا أهلها لذلك امتلاكها لمقومات الدولة المركزية وإصلاحات البنية التحتية ، وأصبحت مصر تؤدي دورا هاما استطاعت من خلاله أن تدعم الحس القومي بمواقفها القومية [٥٦]

وقد اقترنت نشأة النظام الإقليمي العربي بالافتقار إلى القوى الذاتية الكافية لضمان استقلال حركته ، فمعظم الدول العربية كانت خاضعة للإستعمار ، بالإضافة إلى التبعية الاقتصادية والنفوذ السياسي الخارجي ، وفي هذه الفترة كانت هناك التحالفات الثنائية ، وجاءت نشأة النظام العربي في ظل هزيمة الجيوش العربية وحدوث نكبة عام ١٩٤٨ ، إلا أنه كان يوحدها الشعور القومي والذي استطاع إلزام الوحدات العربية به ، إلى جانب ذلك أدى إلى عدم تفتت النظام العربي ، وإيجاد نوع من التفاعلات داخله .

المرحلة الثانية : ١٩٥٦-١٩٧٠ .

وتسمى هذه المرحلة بمرحلة المد القومي ، وهي المرحلة التي شهدت الحرب الباردة فيها ذروتها ، فالتوتر الدولي وصل إلى حافة الحرب الشاملة ، كما وشهدت حدوث العدوان

---

[٥٥] احمد الكفارنة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١ .

[٥٦] جميل مطر ، مستقبل النظام الإقليمي العربي ، (المستقبل العربي ، العدد ١٥٨ ، نيسان ، ١٩٩٢).ص٧ .

الثلاثي على مصر والذي أثار حفيظة القوى الثورية والقومية في الوطن العربي مما أدى إلى ازدياد الحس القومي ، وكانت مصر بقيادة جمال عبد الناصر تمثل المحور في هذا الشعور ، حيث رأت الشعوب بعبد الناصر والإجراءات التي اتخذها إمكانية الخلاص من الضغط الاستعماري ، فمع ازدياد حدة التوتر بين العملاقين ، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة تحالفات عسكرية هدفها عزل الاتحاد السوفيتي ومحاصرته ، وبالمقابل قيام الاتحاد السوفيتي بدعم هذا الصراع وجدت بعض الدول أنه لا مفر أمامها سوى أن تنتهج نهج الحياد الإيجابي [٥٧]كوسيلة للحفاظ على إرادتها السياسية ، إلا أن سياسة الحياد الإيجابي* لم ترق للولايات المتحدة الأمريكية وسعت إلى خلخلة هذه السياسة وعدم انتشارها ، وتم الإعلان عن مبدأ "أيزنهاور" وحق الولايات المتحدة في التدخل العسكري لحماية أية دولة تتعرض للخطر من جانب الشيوعية ، وبالمقابل كان الرد القومي الذي رافق انبعاث الحركة القومية في أرجاء الوطن العربي ، ولاقت فكرة الحياد الإيجابي صدى لدى دعاة القومية ، وأعطت القوى الثورية حركة الحياد الإيجابي طابعا ثوريا [٥٨]، وتمحورت السياسات في النظام العربي في هذه الفترة حول بعض القضايا رافقت المد القومي ، معركة الأحلاف والدفاع عن المنطقة ، وتوجه العراق نحو تركيا لإقامة التحالف ودعم موقف العراق ، وهي بالتالي المحاولة الأولى لإدخال طرف هامشي إلى المنطقة ، وكان رد الفعل العربي عنيفا تمثل برفض هذا التحالف ، وقد شهدت هذه الفترة بعض الأحداث الهامة على مستوى النظام العربي تمثلت بإعلان الوحدة المصرية -السورية عام ١٩٥٨ ، وحدوث هزيمة عام ١٩٦٧ ، والتي أدت إلى أن يمر النظام العربي بحالة حرجة وجمود ، وجاءت نهاية هذه المرحلة بوفاة جمال عبد الناصر الذي اعتبر الشخصية التاريخية التي حافظت على النظام العربي .

المرحلة الثالثة ١٩٧٠ -١٩٧٧ :

ويطلق عليها مرحلة الانحسار القومي ، حيث شهدت هذه المرحلة تحولات وتغيرات هامة في النظام الدولي ، الوفاق الدولي ، ورحيل جمال عبد الناصر ،رغم أن هذه المرحلة قد شهدت حرب تشرين ١٩٧٣ وما رافقها من وقفة عربية أعادت إلى الأذهان مرحلة المد القومي ، إلا أنها لم تستغل بالشكل المطلوب ، حيث تبين أن الهدف هو تحريك القضية

---

[٥٧] مجموعة من الباحثين ، النظام الإقليمي العربي الوضع الراهن والتطورات المستقبلية ورقة مقدمة الى المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول ، (عمان : الجامعة الأردنية ، ١٥-٨٧/٩/١٧) ، ص٥٥ .

* ويقصد بالحياد الإيجابي : نهج سياسي تتفاعل الدولة التي تسير عليه مع الأحداث الدولية وتشارك في حل المشكلات الدولية على أساس عدم الانحياز بهدف تحقيق السلم والأمن الدوليين ، ونشأ هذا المفهوم في جو كان يسود العلاقات الدولية بسبب الحرب الباردة ، وذلك لتجنب الدولة زج نفسها في الحرب الباردة ، وأول من استخدم هذا المصطلح في الوطن العربي جمال عبد الناصر عام ١٩٥٦

[٥٨] جميل مطر وعلي الدين هلال ، مصدر سبق ذكره ، ص٨١ .

العربية والسير بها باتجاه السلام وليس الهدف منها هو تحرير الأرض وأصبحت كل دولة تركز على تحقيق مصالحها الجزئية الضيقة ، فتضاربت المصالح ، ونتج عنها تراجع الفكر القومي ، وانقسام الحركات والأحزاب ، وأصبح التركيز يتجه نحو العمل الداخلي ، هذا بالإضافة إلى أن هيكل القوى بعدما كانت مرتكزة بدرجة كبيرة في مصر أصبحت موزعة ومنتشرة ، ولقدرات مصادر القوة ، ولم يعد هناك دولة تستطيع أن تفرض نفسها ومواقفها على الدول الأخرى، ولم تعد هناك دولة تفرض سياسة خارجية معينة على الدول الأخرى المجاورة .

المرحلة الرابعة : ١٩٧٧- ١٩٨٧ .

وقد شهدت هذه المرحلة ضعفا في الإمكانيات العربية ، وظهور تحالفات جديدة داخل النظام العربي بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد فظهرت جبهة التصدي والصمود ، ودخلت إسرائيل طرفا قويا في شبكة التفاعلات إثر زيارة الرئيس السادات للقدس . وتميزت هذه الفترة بمرور النظام العربي بإحباط خاصة بعد اجتياح إسرائيل للبنان ، وأصبح هناك عزوف عن المشاركة الجادة في شؤون النظام العربي وافتقرت المنطقة إلى شخصية عربية قيادية تعمل على لم الشمل العربي وتفعيل النظام العربي مما أدى إلى الإتجاه نحو الركود والفوضى في النظام العربي ، وبالتالي انهيار قدرة النظام على الأداء الفعال في مواجهة أزماته الخارجية والداخلية [٥٩]، وأصبح النظام العربي مستعد لقبول نفوذ خارجي متزايد سياسيا وعسكريا وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية .

المرحلة الخامسة : ١٩٨٨ -١٩٩٠ .

وقد شهدت هذه المرحلة النشاط الدبلوماسي المتزايد من أجل تنقية الأجواء بين الدول العربية وخاصة بعد عقد مؤتمر القمة في الدار البيضاء عام ١٩٨٥ ، حيث تم تشكيل لجان لمتابعة عملية تنقية الأجواء ، وبالفعل عادت مصر إلى جامعة الدول العربية بكامل صلاحياتها والى مؤسسات النظام العربي بعد مقاطعتها بسبب معاهدة كامب ديفيد ، وشهدت هذه الفترة قيام تكتلات إقليمية في النظام العربي ، فمع بداية عام ١٩٨٩ كان هناك ثلاثة تكتلات إقليمية هي : مجلس التعاون الخليجي ، واتحاد المغرب العربي ، ومجلس التعاون العربي ، مما أفقد جامعة الدول العربية فعاليتها ونشاطها ، كما وشهدت هذه الفترة انتهاء

---

[٥٩]. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٧) ، ص٢٤١

الحرب العراقية الإيرانية مما دفع بالعراق إلى محاولة السيطرة على النظام العربي عبر خطابه الراديكالي ، وإبدائه تشددا في التعامل مع إسرائيل [٦٠].

المرحلة السادسة : ١٩٩١ -١٩٩٨ .

رغم أن النظام العربي ومنذ نشأته واجه العديد من الأزمات والتحديات إلا انه لم يواجه مثل التحديات التي واجهها في هذه الفترة والتي تمثلت في اجتياح العراق للكويت ، حيث مر النظام العربي بأزمة حقيقية وصلت إلى مرحلة التفكك والإنقسام ، بل وصل النظام العربي إلى مرحلة الذوبان في نظم فرعية ملحقة بنظم دولية وإقليمية ، وأصبح هناك دعوات من أجل إقامة نظم إقليمية محل النظام العربي المتأزم والمتفكك والذي يعاني من خطر الإنحطاط والإختراق والإنشقاق والإلحاق والإنسحاق كما يرى غسان سلامة .

ويمكن القول بان هناك عدة عوامل ساهمت في وصول النظام العربي إلى ما هو عليه : -

١. الاختلال في الجبهة الداخلية من حيث كثرة النزاعات العربية - العربية.
٢. التهديد الخارجي للنظام العربي وعجزه عن التعامل مع هذه التهديدات كوحدة واحدة .
٣. التراجع في قومية النظام ، حيث أصبح هناك تركيز على الدولة القطرية وخاصة بعد حرب ١٩٧٣ ، فلم تتم الاستفادة من مكاسب أحداث عام ١٩٧٣ ، وأصبح هناك ابتعاد عن التوجه القومي إلى التوجه القطري ، وتحالف لبعض الدول العربية مع قوى معادية للنظام العربي ، وظهرت دعوات لإنضمام دول غير عربية إلى التكتلات العربية ، كالدعوة لإنضمام تشاد ومالي إلى اتحاد المغرب العربي مما يفتح المجال لانضمام دول أخرى كإسرائيل [٦١].
٤. غياب المركز (أزمة الدولة القائد) ، وهي الدولة التي تتمتع بمكانة عليا فريدة داخل إقليم معين نظرا لموقعها ، وتفوقها ، وقدرتها الديمغرافية ، والتقنية والحضارية ، وبالتالي تستطيع أن تحدد نمط التفاعلات السياسية داخل النظام ، وتمنع اختراق الدول الدخيلة على النظام [٦٢]. وقد كانت مصر ولفترة طويلة تمثل الدولة القائد داخل النظام العربي ، واعترفت الدول العربية بهذا الدور والذي لم يأت من فراغ وإنما جاء مستندا إلى أسس منها الموقع الاستراتيجي أو الثقل البشري ، والمكانة الاقتصادية والعسكرية ، إلا أنه وبعد عقد اتفاقية كامب ديفيد فقدت مصر هذا الدور ، وبدأت عملية التشرذم والانهيار للنظام ، وغياب الإرادة العربية المشتركة وتغليب المصلحة

---

[٦٠] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩١) ، ص٢٤ .

[٦١] Fouad Ajami , The Arab Predicment , (Cambridge , Camebridge University press , 1981), P.P s

[٦٢] احمد الكفارنة ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤٨ .

القطرية . وهناك عدة عوامل تهدد النظام الإقليمي العربي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ، أما العوامل الخارجية فهي تشمل دول الجوار الجغرافي والدول الكبرى ، والعوامل الداخلية فهي قضايا عدم اندماج الأقليات وأزمة الديمقراطية .

١-العوامل الخارجية :-

أ-دول الجوار الجغرافية :-

وهي تشمل كلا من إسرائيل وتركيا وإيران وأثيوبيا ، وهناك بعض من هواجس الشك والريبة تكتنف العلاقات بين النظام الإقليمي العربي ودول الجوار ، من منطلق أن هناك مجموعة من المشاكل ما زالت عالقة وبحاجة إلى حلول منها الحدود والسكان والمشكلة الإقتصادية والقومية .

١-إسرائيل : -

تعتبر إسرائيل كيانا هامشيا من حيث حجم التفاعلات ، كونها تعتبر كيانا دخيلا على النظام العربي ، إلا أنها تسعى إلى أن تصبح ذات فاعلية بحيث يكون لها تأثير في التفاعلات وتتحكم بالنظام الإقليمي العربي ، ولجأت من أجل تحقيق ذلك إلى إثارة المشاكل الداخلية وتدعيم وتفصيل عوامل التنافر لكي يبقى النظام الإقليمي العربي ضعيفا ، وإلى التحالف مع بعض الاقليات العرقية والدينية لخلق شقاق وتجزئة على المستويين القطري والقومي ، ولتحقيق أهدافها فإنها لجأت إلى استراتيجية تقوم على ما يلي[٦٤] :-

١. ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي مما يمكنها من التوسع في الأراضي العربية.
٢. ضمان البقاء على التوازن الديمغرافي بين العرب واليهود في فلسطين فلجأت إلى جلب اليهود من الاتحاد السوفيتي والدول الشرقية .
٣. العمل على تأمين الدعم الأمريكي لها واستمراريته .

ويأتي التهديد الإسرائيلي للنظام الإقليمي العربي من خلال تنامي القدرات النووية الإسرائيلية ، حيث تشير التقارير إلى أن القدرات النووية الإسرائيلية تتراوح ما بين ١٠٠-٢٠٠ قنبلة ذرية كالتي ألقيت على ناكازاكي [٦٥].

---

[٦٤] احمد كفارنة ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤ .

[٦٥] مجموعة من الباحثين ، نظرية الأمن القومي العربي ، (العين : الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨٧) ، ص٦٣ .

٢-تركيا : -

يمكن القول بأن هناك علاقات قديمة بين العرب وتركيا نتج عنها حسابات قديمة ، فتركيا تشكل تهديدا للنظام الإقليمي العربي من خلال مسألة المياه ومن خلال تحكمها بنهري دجلة والفرات ، مما يهدد الأمن القومي السوري والعراقي ، إضافة إلى أن تركيا ما زالت تحتل أراض عربية ممثلة بلواء الاسكندرونة الذي اقتطع من سوريا وضم إلى تركيا مما أدى إلى وقوع أقليات عربية ضمن الحكم التركي ، بالإضافة إلى التحالف العسكري بين تركيا وإسرائيل رغم عدم وجود مبررات لدى تركيا لمثل هذا التحالف سوى العمل على لعب دور إقليمي مهيمن ، وهذا التحالف يأتي إمتداد لسياسة تركيا تجاه إسرائيل بدءا من الاعتراف التركي بإسرائيل عام ١٩٤٩ حتى يومنا هذا والمتمثل بالسماح للدول الاستعمارية باستخدام أراضيها للإغارة على الدول العربية [٦٦].

٣-إيران

يمكن الإشارة إلى أن الصراع الإيراني مع النظام العربي بدأ مع الاختلاف على تسمية الخليج -بالفارسي أم العربي -، أما التهديد الإيراني فانه يرتبط ارتباطا مباشرا بأطماع شاه إيران في لعب دور إقليمي ، وجاءت حرب الخليج الأولى لتشكل تهديدا للنظام الإقليمي العربي ، كما ويتمثل التهديد الإيراني في احتلال إيران لأراض عربية مثل عربستان والذي ترجع أهميته لكونه يحتوي على اكثر من ثلثي النفط الإيراني [٦٧]، كما وأنها تعتبر البحرين جزءا منها لدرجة أنها أعلنت عام ١٩٥٧ أن البحرين هي المديرية الرابعة عشر من إيران [٦٨]، وقيامها باحتلال الجزر العربية في الخليج العربي (طنب الكبرى ، طنب الصغرى ن أبو موسى) التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة .

٤-أثيوبيا :

تشكل أثيوبيا خطرا على النظام العربي لا يقل شأنا عن الخطر الذي تشكله دول الجوار الأخرى ، ويأتي هذا الخطر من جوانب عدة ، منها مسألة المياه حيث أنها تتحكم بحوالي ٩٥% من مياه النيل ، وهي الكمية الحيوية لاقتصاديات كل من مصر والسودان ،

---

[٦٦] حسن محمد الظاهر ، التحديات التي تواجه الأمة العربية ، (شؤون عربية ، العدد ٩٥ ، أيلول ، ١٩٩٨) ، ص٣٩ .

[٦٧] يحي رجب ، الأحكام القانونية الدولية للملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز ، (المستقبل العربي ، العدد ٦٢ ، ١٩٨٤) ، ص٥٤ .

[٦٨] عبد المنعم سعيد ، العرب ودول الجوار الجغرافي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) ، ص٤٨ .

والخطر يكمن من خلال سعيها وبالتحالف مع إسرائيل إلى إقامة مشاريع على نهر النيل مما يحرم كلا من مصر والسودان من الكمية الكافية من المياه ، والتحالف الإسرائيلي مع أثيوبيا لتهديد النظام الإقليمي العربي لا يقتصر على المياه بل أنها سعت إلى تسليح أثيوبيا بالأسلحة التي حصلت عليها من اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ [٦٩].

ب-الدول الكبرى .

هناك عبر تستمد من تاريخ الوطن العربي وهي تتمثل في أنه ما من قوة أجنبية سادت في عصرها إلا وأعطت اهتماما للوطن العربي ، والعبرة الثانية أن مصالح الدول الكبرى لا شك تتعارض مع مصلحة الأمة العربية وعلى رأس القوى الكبرى التي تهدد النظام العربي تأتي الولايات المتحدة الأمريكية ، فللولايات المتحدة مصالح في الوطن العربي تتمثل في حماية أمن إسرائيل والإحتفاظ بتفوقها العسكري ، وحماية مصالحها الاقتصادية المتمثلة بالحصول على النفط ، وعدم السماح لأي نفوذ آخر غيرها في المنطقة ، فلجأت آلي أساليب مختلفة في سبيل حماية مصالحها ، فسلحت الكيان الصهيوني ضمن التحالف الاستراتيجي بينهما ، وعقدت معاهدات ثنائية وعامة تحت المظلة الأمريكية ، وسعت إلى عزل مصر التي تشكل ثقلا عربيا عن النظام الإقليمي العربي ، ودعمت إسرائيل في معاركها مع الدول العربية ، وأنزلت قواتها في لبنان عام ١٩٨٢ ، وقامت بالهجوم على ليبيا عام ١٩٨٦ ، وقامت بجمع دول العالم في تحالف ضد العراق ، وقامت بتدمير البنية التحتية للعراق ، وستبقى الولايات المتحدة الأمريكية تشكل خطرا على النظام الإقليمي العربي وذلك من خلال استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل ، وممارسة سيطرة جوية على الفضاء بإرسال أقمار تجسس فوق الدول العربية لتخدم إسرائيل والتي هي الطرف المباشر في الصراع مع أعضاء النظام الإقليمي العربي [٧٠].

ثانيا : العوامل الداخلية :-

أ- قضايا عدم إندماج الأقليات في النظام الإقليمي العربي ، حيث تشكل هذه القضية واحدة من مصادر عدم الأستقرار وتهديد الأمن القومي العربي نتيجة لهدر القدرات الوطنية والقومية ، ويمكن التغلب على هذا التهديد من خلال العمل على دمج الاقليات في مفهوم الأمة الواحدة وبتحقيق المساواة وعدم التمييز ، وبالتالي قطع الطريق الدول

---

[٦٩] عمرو هشام ، العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية من عام ١٩٤٨ -١٩٨٧ ، (شؤون فلسطينية ، العدد ١٨٢ ، أيار ، ١٩٨٨) ، ص٦٠ .

[٧٠] ماجد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي ، (القاهرة : دار المواقف العربي ، ١٩٨٤) ، ص١١٩ .

الاستعمارية التي لجأت إلى إثارة صراع الاقليات وتدعيمها وتسليحها لتكون دويلات طائفية [٧١]. إلا أن الشيء الذي يجب أن نأخذه بالاعتبار أن وجود الاقليات بحد ذاته لا يشكل خطرا على الأمن القومي العربي ، ولكن الخطر قد يحدث عندما تشعر الاقليات بعدم الأمان على حياتها ومستقبلها ويدعم ذلك وجود أطماع استعمارية تغذي الشعور بعدم الأمان لدى الاقليات وبالتالي تلجأ إلى إثارة المشكلات والبحث عن طرف خارجي داعم لها ولمطالبها .

ب-أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في النظام الإقليمي العربي ، فمن المعروف أنه لا يوجد تعريف جامع مانع للديمقراطية ، وإنما هناك تعريفات عدة لها ومنها أنها حكم الشعب ، بينما التعريف الماركسي فيفهم بأنها سلطة الطبقة السائدة ، أما التعريف الشائع فهو تمليك السلطة للشعوب ومباشرتها إياها من خلال مؤسسات التعبير ، والرقابة ، والمحاسبة ، وأبرز هذه المؤسسات الأحزاب السياسية ، وفي ضوء ذلك يمكن تعريف الديمقراطية أنها نظام المشاركة الشعبية في صنع القرار [٧٢]. وفيما يتعلق بأزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي نلاحظ ما يلي :

١- أن الديمقراطية ليست صيغة جاهزة تقبل النقل من مجتمع إلى آخر ، بل يشير الواقع إلى عمومية النظرية الديمقراطية وخصوصية التطبيق مما يفسر تعدد التطبيقات الديمقراطية.

٢- أن حقوق الإنسان لا تقتصر على الحقوق المادية بل تشمل أيضا حقوقا معنوية ، وبالتالي من الخطأ التركيز على الحقوق المادية دون الحقوق المعنوية .

٣- يعاني الإنسان العربي من حالة حرمان من أهم حقوقه الأساسية المتعلقة بإبداء الرأي ، والتعبير عن شؤون مجتمعه ووطنه ، كما انه محروم من الحصول على المعلومات التي تتعلق بوطنه .

٤- في كثير من الأحيان يتم اللجوء إلى التصفيات الجسدية ، والتنكيل ، والقمع في مجتمعات عربية تدعي الديمقراطية ، مما يدفع المواطن إلى الاهتمام بمشاكله اليومية اكثر من الاهتمام بالمشاكل العامة مما يبقيه على هامش الممارسة السياسية .

---

[٧١] المصدر السابق ، ص٩٣ .

[٧٢] احمد الكفارنة ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٣ .

الفصل الثاني ((المشروع الشرق أوسطي))

أولا : تحديد مفهوم الشرق الأوسط *.

لقد عرف الفكر الغربي حتى الحرب العالمية الأولى ثلاثة مصطلحات مرتبطة ببعضها البعض وهي (الشرق الأدنى والشرق الأقصى والشرق الأوسط)* والتي وإن اختلفت أو تعددت فإنها تدل على مركزية ومحورية أوروبا في وصف هذه المنطقة . وقد استخدم أولا مصطلح الشرق الأدنى والذي أطلق على منطقة إقليمية لها صفاتها الجغرافية المحددة والمتميزة ، وظهر في فترة الاكتشافات الأوروبية ، فاستخدمه البريطانيون في أواخر القرن الماضي للدلالة على الإمبراطورية العثمانية ، أما وزارة الخارجية الأمريكية ، فإنها تقسم الشرق الأدنى إلى مكتبين : الأول خاص بتركيا واليونان وإيران والثاني خاص بالدول العربية ، بمعنى أن أساس التقسيم هو التفريق اللغوي والخلفية الحضارية (٧٣) ، إلا أنه قل استخدام هذا المصطلح في الكتابات المعاصرة بإستثناء المؤرخ Yale والذي حدد الشرق الأدنى في كتاب له بأنه يشمل المنطقة الجغرافية التي تضم (العراق ،فلسطين ، الأردن ، سوريا ، لبنان ، السعودية ،مصر، اسرائيل ، تركيا) (٧٤) .

أما الشرق الأقصى فإنه يشكل منطقة إقليمية مطلة على المحيطين الهندي والهادي وتضم شرق وجنوب شرق أسيا ممثلة في (منغوليا ، شرق سيبيريا ، الصين ، اليابان ، استراليا ، نيوزيلندا ، ودول جنوب شرق أسيا) (٧٥) . أما الكتابات في الوقت الحاضر فإنها تستخدم مصطلح الشرق الأوسط وتطلقه على المنطقة التي تتوسط الشرق الأدنى والشرق الأقصى وأصبحت محط أنظار العالم ، وهذه المنطقة كإقليم جغرافي يتوسط دائرة تضم القارات الثلاث أسيا وإفريقيا وأوروبا ، رغم أنه لم يكن لعلماء الجغرافيا دور في صياغته ، وفي بداية استعماله كان يعني الجزء المتوسط من الطرق البرية والبحرية للهند . (٧٦)

---

* انظر ملحق رقم (٢).

* انظر ملحق رقم (٣).

(٧٣) يحيى أحمد الكعكي ، الشرق الأوسط والصراع الدولي ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨٦) ،ص ١٤٥ .

(٧٤) جميل مطر وعلي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية العربية . مصدر سبق ذكره ، ص٣٠ .

(٧٥) سيار الجميل ، المجال الحيوي للشرق الأوسط ازاء النظام الدولي القادم ،(المستقبل العربي ، العدد ١٨٤ ، حزيران ، ١٩٩٤) ، ص ٦+٧

(٧٦) هنري لورنس ، دراسات في تاريخ الشرق العربي الحديث والمعاصر ، (القدس : المركز الفلسطيني للدراسات والنشر ، ١٩٩٤) ص ٩ .

وتشير الدراسات السياسية والتاريخية بأن الشرق الأوسط تم استخدامه لأول مرة عام ١٩٠٢ من قبل المؤرخ الأمريكي الفريد ماهان في مقالة له نشرت في المجلة اللندنية الفصلية National Review بعنوان : الخليج" الفارسي" والعلاقات الدولية ولم يذكر الكاتب البلاد التي يشملها هذا الإسم ، ثم استخدم هذا المصطلح من قبل تشرشل وزير المستعمرات البريطاني عندما انشأ إدارة الشرق الأوسط عام ١٩٢١ لتشرف على شؤون فلسطين والأردن والعراق ، وزاد استعماله بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة إنشاء مركز قيادة وتموين الشرق الأوسط للحلفاء . (٧٧)

من هنا يمكن طرح سؤال ، ما هي البلدان التي يتكون منها الشرق الأوسط ؟

لم يرد في الكتابات ودوائر المعارف تحديد موحد لمنطقة الشرق الأوسط ، وإنما تتسع وتضيق هذه المنطقة وفق اعتبارات من يستخدمه ، ففي الإنجليزية والفرنسية والأمم المتحدة فإنه يتردد اسم الشرق الأوسط على أنه الإقليم الممتد بين إيران إلى مصر ومن تركيا إلى اليمن ، أو البعض يرى بأن الشرق الأوسط يمتد من غرب مصر إلى شرق إيران (٧٨) أما شمعون بيرس في كتابه شرق أوسط جديد يرى بأنه يمتد من حدود مصر غربا إلى حدود باكستان شرقا ، ومن تركيا شمالا حتى المحيط الهندي وشمال السودان جنوبا ، وتمثل كلاً من (سوريا ، لبنان ، الأردن ، العراق ، فلسطين ، مصر ، إسرائيل) قلب منطقة الشرق الأوسط ، وهناك الحلقة الخارجية والتي تشمل (إيران ، السعودية ،تركيا ، ليبيا ، السودان) أما الدول الهامشية فهي (اليمن ، الكويت ، قطر ، الإمارات ، عمان)* ويرى يوسف صايغ بأن الشرق الأوسط يمتد في تاريخه إلى الحركة الصهيونية ، وترى إسرائيل بأن الشرق الأوسط يضم كلاً من (سوريا ، لبنان ، الأردن ، مصر ، العراق ، إسرائيل) هذا من الناحية السياسية ، أما من الناحية الاقتصادية يشمل مصطلح الشرق الأوسط أيضا دول الخليج ، ومن الناحية الاستراتيجية يشمل ليبيا ، إيران ، تركيا ، باكستان ، وبالتالي تحديد هذه المنطقة يكون حسب المصلحة . (٧٩) *

---

(٧٧) جميل مطر وعلي الدين هلال ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠ .

*) انظر ملحق رقم (٤).

(٧٨) Yahya Armajuni , Middle East Past and Present , (Engle wood Cliffs , N. J, prentice – Itall , 1970) , P.p 1-2 .

*) انظر ملحق رقم (٥) .

(٧٩) سالم توفيق النجفي ، الاشكالية الاقتصادية الشرق اوسطية رؤية عربية ،(المستقبل العربي ، العدد ٢٠٩ ،تموز،١٩٩٦)ص ١٤

*) انظر ملحق رقم (٦)

عوداً على بدء فإن هذا المصطلح هو في طبيعته ونشأته واستخدامه مصطلح جغرافي سياسي اكثر منه تاريخي ، فهو عبارة عن مزيج من الدول ذات الهوية الثقافية والدينية واللغوية المختلفة ، فهو يشير إلى مجموعة كبيرة من الدول ، ففي أوروبا تركيا ، وفي آسيا إيران وأفغانستان وباكستان بالإضافة إلى الدول العربية ، وفي إفريقيا مصر وليبيا والسودان ، كما أن هذه التسمية لا ترتبط بخصائص المنطقة البشرية أو الحضارية أو الثقافية أو خصائصها أو طبيعتها وإنما يشير إلى علاقة الآخرين بالمنطقة ، وينظر إلى منطقة الشرق الأوسط على أنها منطقة فسيفسائية تتكون من خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية ومن ثم إضفاء صفة التعدد والتنوع وليس الوحدة والتماثل ما يسهل السيطرة والهيمنة وفقا لإستراتيجيات الدول الكبرى ، إضافة إلى أن هناك ثلاثة شعوب تسكن المنطقة هم الساميون والأتراك وبعض الجماعات العرقية الأخرى ، ومن الناحية الدينية فإن الإسلام هو الدين الأكثر انتشارا ، ومن ناحية اللغات تشكل اللغة العربية اللغة الأساسية السائدة لدى معظم قاطني منطقة الشرق الأوسط ، وقد كثر استخدام مصطلح الشرق الأوسط في وسائل الإعلام المختلفة من خلال ما يعرف بأزمة وقضية الشرق الأوسط. [٨٠]

نخلص إلى القول بأن هذا المصطلح هو سياسي جغرافي شاع استخدامه في أجزاء العالم المختلفة ، وليس لهذا المصطلح تحديد دقيق فهو مطاط من استعمال لأخر ، ليس لكونه ابتكاراً لفظياً في قاموس السياسة العالمية وأخيراً أيضا لأنه يتسع ويضيق حسب الهدف الذي يسعى إليه الباحث في أي مجال من مجالات العلوم ، فالشرق الأوسط يعتبر من أكثر مناطق العالم أهمية بالنسبة للدول الصناعية ، الأمر الذي يدفع إلى العمل الجاد من قبل هذه الدول لكي تكون منطقة الشرق الأوسط متميزة ومستندة إلى عنصري الاستقرار والسلام ، ومن ثم صبغ هذه المنطقة بهذه التسمية نابع من اعتبارين أساسيين أولهما : رفض الصبغة العربية للمنطقة وما يترتب عنها من حديث عن الوحدة العربية واستحالة قيامها في حين يطرح وحدة شرق أوسطية ، فعلى الرغم من أن العرب يشكلون ما نسبته ٧٠ %من الشرق الأوسط إلا أنهم مهمشون وممزقون ضمن هذا المصطلح حيث يتم إخراج دول عربية وإدخال دول

---

(٨٠) يقصد بأزمة الشرق الأوسط الانفجارات العسكرية والتوترات الناتجة عن الصراع العربي والإسرائيلي وكفاح الشعب الفلسطيني لإسترداد حقوقه ، أما المقصود بقضية الشرق الأوسط فهو تمويه حقيقة الصراع في المنطقة العربية من جهة ، واجمال عدة مسائل متشابكة في تعبير الشرق الأوسط ونفي الطابع العربي عن المنطقة ، وكلمة قضية تشير الى الصراع العربي والإسرائيلي نتيجة احتلال الأخير للأراضي العربية والنتائج المترتبة عن ذلك والمواقف الدولية والمشاريع المطروحة لحل القضية الفلسطينية . (**عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسة ، بيروت : المؤسسة العربية للدارسات والنشر ، ج ٣ ، ط٥ ، ١٩٨٣).** ص ٤٥٦ .

عربية أخرى ، [٨١] وثانيهما : تبرير شرعية وجود إسرائيل كدولة طبيعية في المنطقة من خلال التصور القائم على أن المنطقة هي خليط من الشعوب والقوميات واللغات .

إن إحدى السمات المركزية لبلدان الشرق الأوسط تنوعها الكبير ، وهو عامل كثيرا ما يغفل في الأطروحات ، فهو يمثل منطقة على قدر كبير من التنوع وعدم الاستقرار ، ويقابل هذا التنوع الأثني تنوع سكاني ، فالسكان البالغ عددهم ما يقارب ٣٠٠ مليون نسمة موزعون بنسب متفاوتة بين الدول ، فهناك دول يزيد عدد سكانها عن ٦٠ مليون (مصر ، إيران ، تركيا) ودول يقل عدد سكانها عن مليون (قطر ، البحرين ، عمان) [٨٢].

وقد لعبت منطقة الشرق الأوسط دورا كبيرا في الاستراتيجيات الدولية منذ نشوء الإمبراطوريات الكبرى وذلك بسبب موقع منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجي الفريد ، فهي حلقة الوصل بين القارات الثلاث (آسيا وأفريقيا وأوروبا) ، وتسيطر على الممرات المائية الهامة والبحيرات والبحار من هنا كان لهذه المنطقة أهمية كبرى زادت أهميتها مع شق قناة السويس واكتشاف النفط المادة الحيوية للاقتصاد .

وبعد الحرب العالمية الثانية وظهور المعسكرين الشرقي والغربي زادت أهمية الشرق الأوسط السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ويؤكد هذه الحقائق التقرير الصادر عن البنتاجون في عام ١٩٩٥ والذي جاء فيه ((أن أعلى وأهم مصلحة أمنية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تكمن في تدفق النفط دون عائق من منطقة الخليج إلى الأسواق العالمية وبأسعار مستقرة ، فحوالي ٧٠ % من احتياط النفط في العالم يقع في منطقة الشرق الأوسط ، ولذلك يزداد اعتماد الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين اكثر على نفط منطقة الخليج ، فمنطقة الشرق الأوسط لا تشكل فقط العامل الأهم والعنصر المؤثر في المصالح الأمريكية ، بل تشكل جوهر مصالح العالم واستقراره وذلك بسبب موقع الشرق الأوسط)) [٨٣]

في النهاية يمكن القول الآن بأنه لا يمكن الوصول إلى تعريف للشرق الأوسط كونه لا يمكن تعريف مخلوق اصطناعي ، وفي هذه الدراسة سوف يستخدم هذه المصطلح لتغطية دول تشمل (سوريا ، لبنان ، الأردن ، فلسطين ، دول الخليج العربي ، العراق ، مصر ، ليبيا ، السودان ، تركيا ، إيران ، إسرائيل) *.

---

[٨١] يوسف صايغ ، منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة للعرب ، (المستقبل العربي ، العدد ١٩٢ ، شباط ١٩٩٥) ص ٥ .

[٨٢] فريد هاليداي ، الاسلام والغرب خرافة المواجهة ، (بيروت : دار الساقي ، ١٩٩٧) ، ص ٢٨ .

[٨٣] ماجد الكيالي ، المشروع الشرق أوسطي أبعاده – مرتكزاته –تناقضاته ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات البحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٨) ، ص ١٦ .

*) انظر ملحق رقم (٧).

ثانيا : ماهية المشروع الشرق أوسطي :

١- مفهوم الشرق أوسطية :

إن مصطلح الشرق الأوسط مصطلح سياسي جغرافي يرتبط بالمخططات الغربية تجاه المنطقة التي تهدف إلى اقتسام النفوذ فيها بعد اكتشاف النفط في كل من إيران والعراق والجزيرة العربية ، وقد أخذ هذا المصطلح يكتسب معاني جديدة مع انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة والدعوة إلى نظام دولي جديد ، وانطلاق محادثات السلام العربية – الإسرائيلية ، فكثر الحديث عن المشروع الشرق أوسطي في الأدبيات السياسية والاقتصادية ، وعن مدى ارتباط هذا المشروع مع عملية السلام ، واستعمل هذا المصطلح كعنوان لنظام إقليمي جديد قيد الإنشاء متضمناً في طياته نظاما إقليميا وسوقاص شرق أوسطية .

ويقصد بالشرق أوسطية أو المشروع الشرق أوسطي ((مجموعة من الترتيبات والعلاقات والتفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية في منطقة جغرافية معينة تضم دولا في منطقة الشرق الأوسط)) .[٨٤]

من هنا فإن المشروع الشرق أوسطي لا يقتصر على الحقل الاقتصادي فحسب بل يتطرق إلى أوضاع المنطقة بأسرها ، والقاعدة الجغرافية للمشروع الشرق أوسطي هي منطقة الشرق الأوسط المتضمنة كلاً من دول الخليج العربي ، العراق ، سوريا ، لبنان ، الأردن ، فلسطين ، مصر ، اليمن ، إسرائيل ، تركيا ، إيران مع استبعاد كل من إيران والعراق مؤقتا لعدم توافق أنظمة هذه الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية راعية المشروع ، ونتيجة لعدم الوصول إلى تصور لهيكلية وشكل النظام سياسيا واداريا عند تحقيقه ، فإنه يستشف بأن المقصود بناء علاقات اقتصادية وأمنية بين الدول العربية والإسلامية وإسرائيل على أسس مصلحيه . [٨٥]وقد تزامنت هذه الطروحات مع الرغبة الأمريكية في إعادة رسم خريطة المنطقة من خلال إقامة نظام إقليمي جديد يكون فرعا من النظام الدولي الجديد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية .

---

(٨٤) ماجد الكيالي ، النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأمريكية الإسرائيلية ، مصدر سبق ذكره ص٥٩ .

(٨٥) إبراهيم المهنة ، مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية ، (أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٨) ، ص١٥

ويعتبر المشروع الشرق أوسطي المحاولة الثالثة لإعادة رسم خريطة المنطقة واقامة شبكة من العلاقات لإعادة ترتيب وصياغة المنطقة منذ مطلع القرن العشرين وفق مصالح الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولي ، وقد بدأت المحاولة الأولى بعد الحرب العالمية الأولى مع انحسار النفوذ العثماني وإخضاع المنطقة للنفوذ الاستعماري الأوروبي الذي حل محل الدولة العثمانية ، وما ارتبط بذلك من اتفاقيات ومشاريع كاتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦والمشروع الصهيوني الذي يهدف إلى اغتصاب فلسطين من أهلها واقامة دولة يهودية متحالفة مع الدول الاستعمارية ذات المصالح المشتركة ، فجاء وعد بلفور لتكريس هذا المشروع .

المرحلة الثانية وبدأت بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث دفعت المنطقة ثمن التغيرات والتحولات في الخارطة السياسية الدولية ، فتمت صياغة العلاقات الدولية على أساس هذه التحولات والتغيرات الجديدة ، فأدت إلى تكريس التجزئة في المنطقة وإفراز الدول الإقليمية القطرية ، واغتصاب فلسطين ، واعلان قيام دولة إسرائيل ، وقد ارتبطت المحاولتان ارتباطا محكما بعوامل تعميق التجزئة العربية وتأكيد الوجود الصهيوني . (٨٦)

وتتعرض المنطقة في المرحلة الراهنة للمحاولة الثالثة في صياغة جديدة وتشكيل خارطة جغرافية وسياسية بهدف تعميق التجزئة والتبعية ، ولتتلاءم مع المصالح والمعطيات الجديدة في النظام الدولي ، ويبنى المشروع الشرق أوسطي على أسس جغرافية وأسس قومية متعددة الجنسيات والعادات والأعراف دون الاعتراف بأن معظم المنطقة عربية ، فهذا المشروع سياسي بقوائم وآليات اقتصادية مبني على الحكمة الاقتصادية التي تذهب إلى أن اكفأ الوسائل للوصول إلى الهدف بأقل تكلفة وبالتالي ترى إسرائيل التي تمثل محور هذا المشروع أنه إذا أمكن الوصول إلى الأسواق العربية في سياق إسرائيل الكبرى اقتصاديا فإنه افضل من الحرب والدمار .

ورغم أن التركيز ينصب على السوق شرق أوسطية إلا أن المطروح هو نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط ، فالمشروع الشرق أوسطي يشار إليه أحيانا بالنظام الشرق أوسطي وأحيانا بالسوق الشرق أوسطية ، وأيا كانت التسمية فإن هذا المشروع هو هندسة اقتصادية وسياسية جديدة للمنطقة بمعنى أنه يتضمن بعداً سياسياً هو النظام الإقليمي، واقتصادي هو السوق الشرق أوسطية ، وبالتالي يصعب الفصل بين الاقتصاد والسياسة ،

---

(٨٦) ماجد الكيالي ، المناقشات في التحديات الشرق اوسطية الجديدة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤) ، ص ٦٩

فالعمليات الاقتصادية تبدأ أولا بالمحاولات السياسية أو أن تكون هناك عمليات سياسية تجوي في حقل الاقتصاد . [٨٧] فالمشروع الشرق أوسطي ذو طابع سياسي واقتصادي رغم المحاولات بوصفه مشروعا اقتصاديا عندما يشار إليه بالسوق شرق أوسطية ، إلا أن الجانب الاقتصادي هو أحد العناصر المكونة له وليس كلها .

وقد تولد المشروع الشرق أوسطي عما اسماه جورج بوش (الرئيس الأمريكي السابق) بالنظام الدولي الجديد ،ولهذا المشروع مضمونان ، اقتصادي ممثلٌ بالسوق المشتركة ، والتبادل التجاري وثانيهما سياسي من خلال المناداة بالديمقراطية والتعددية السياسية ، حيث يمكن اعتبار المشروع الشرق أوسطي مشروعاً أمريكياً ويندرج في سياق سياستها للسيطرة على المنطقة ، وتعزيز وضعها الاقتصادي ، وبالتالي فإن هذا المشروع سواء كان نظاما إقليميا أو سوقا مشتركة سيخضع للمنافسة الأمريكية – الأوروبية في ظل النظام الدولي الجديد ، وأصبح التعامل مع المنطقة يتم من خلال منظور الهندسة الجيو –اقتصادية والتي تساهم في صياغة المنطقة الجيو – سياسية ، فهذا المشروع محاولة لنقل المنطقة من المفهوم الجيو – سياسي إلى مفهوم الجيو – استراتيجي والذي يتلاءم مع المتغيرات الدولية من أجل خلق ترتيبات إقليمية متكاملة . [٨٨]

إن النظام الشرق أوسطي يشير إلى المشروع الشرق أوسطي بمختلف جوانبه وأبعاده وهذا انطلاقا من التعريف السابق للنظام ، وهو في حقيقة الأمر إعادة لرسم خريطة المنطقة واقامة شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية من خلال منظومة من المؤسسات . [٨٩] ويمثل النظام الشرق أوسطي أحد النظم الفرعية الذي سيؤدي إلى إعادة تفاعلات سوف تؤدي إلى عدة نتائج بالغة الخطورة والأهمية على الوجود العربي ، فالنظام الشرق أوسطي الجديد بوحداته وتفاعلاته ونزاعاته هو شرق أوسط جديد متعدد الأيديولوجيات والأديان والسياسات والثقافات . [٩٠]

---

[٨٧] طه عبد العليم ، السوق الشرق أوسطية في معادلة السلام العربي – الاسرائيلي ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهدام ، ١٩٩٥) ، ص ٤ .

[٨٨] حسين معلوم ، العرب والنظام الشرق اوسطي ، (مستقبل العالم الاسلامي ، العدد ١١٨ صيف ١٩٩٨) ، ص ٩٩ .

[٨٩] أحمد صدقي الدجاني واخرون ، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤) ، ص ٦٩ .

[٩٠] نبيل عبد الفتاح ، العرب من النظام العربي الى النظام الشرق اوسطي تحت التشكيل (السياسة الدولية ، العدد ١١١، كانون ثاني ، ١٩٩٣) ، ص ٦٩ .

من عوائد السلام إستنادا إلى إمكانية التكامل في المنطقة ، بالتالي هذا سيؤدي إلى عملية الربط بالنظام الإقليمي ويصبح الانحلال منه صعبا ، فالهدف هو تغيير خريطة المنطقة وتعميق تجزئتها لضمان تبعيتها . [٩٢]

ويقوم المشروع الشرق أوسطي على مجموعة من المرتكزات تساهم الولايات المتحدة الأمريكية بتدعيمها كونها راعية لهذا المشروع أهمها اعتماد مبدأ التدرجية أو المرحلية لتعزيز أسس النظام الإقليمي ، وقد تمت الاستفادة من تجارب الماضي التي فشلت في إيجاد تحالف إقليمي لأنه تم اللجوء إلى إقامة التحالف دفعة واحدة ، ومن ثم تم اللجوء إلى العمل بشكل بطيء لترسيخ هذه المؤسسات حتى تصبح واقعا لا يمكن الرجوع عنه بسهولة ، فتم الحديث عن علاقات ثنائية وعلاقات متعددة الأطراف وعلاقات إقليمية ، واقامة مشروعات على مراحل فيما يتعلق بمشاريع التعاون الإقليمي ، ولضمان نجاح هذه المشاريع وتعزيز النظام الإقليمي يعطى القطاع الخاص دورا مهما ويتم اللجوء إلى الخصخصة وحرية الأسواق وهذا ما طالبت به الدراسات الصادرة عن البنك الدولي ، والتقرير الصادر عن جامعة هارفارد ، كما ويتم اللجوء إلى التقسيم الدولي والإقليمي للعمل ، فتتخصص منطقة الشرق الأوسط في مجال العمل الذي تتناسب مع ما يتوفر فيها من إمكانيات ، وفيما يتعلق بالتخصص الإقليمي تتخصص كل دولة من دول المنطقة بما يتناسب مع إمكانياتها وفي هذا المجال فان إسرائيل وما تتمتع به من إمكانيات تفوق الدول العربية ستكون هي الأساس والمحور في هذا النظام[٩٣] ومن حيث المرتكزات التي يقوم عليها المشروع الشرق أوسطي أن يكون للولايات المتحدة الكلمة العليا في التخطيط الأمني للمنطقة وذلك من خلال التنسيق مع حلفائها وضمان وجود بحري كثيف في المنطقة والعمل على تطوير أشكال التعاون العسكري الثنائي ، ويكون للأمم المتحدة دور في الترتيبات الزمنية بمساهمتها في فرض قيود إقليمية على التسلح ، وإنشاء نظام للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة [٩٤].

٢-الأصول والجذور التاريخية للمشروع الشرق أوسطي .

مما لا شك فيه أن أي مشروع بصرف النظر عن طبيعته هو في النهاية يهدف إلى تحقيق شيء أو هدف أو غرض معين ، وتعتبر فكرة إقامة نظام إقليمي في الشرق الأوسط

---

[٩٢] ماجد الكيالي ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٨.

[٩٣] ماجد الكيالي ، مصدر سبق ذكره ، ص١١١ .

[٩٤] سيار الجميل ، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط : مفاهيم عقد قادم ، (بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ١٩٩٧) ، ص١٧٢ .

فكرة قديمة متجددة ، وحلقة من مسلسل طويل يرجع في جذوره إلى فترة سابقة تتعلق برغبة الدول الاستعمارية في السيطرة على المنطقة ، وقد ساعدت التطورات السياسية على الساحة الدولية آلي إيجاد مظاهر جديدة بثوب جديد ومغاير عن ما تم طرحة قديماً . ومن بين هذه المظاهر المشروع الشرق أوسطي والذي تزايد الحديث عنه مع بدء مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل عام ١٩٩١ ، وهناك بعض الكتاب السياسيين أعادوا فكرة المشروع الشرق أوسطي إلى القرن التاسع عشر وإلى الحركة الصهيونية والتي تعود إلى الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، والدعوة إلى دمج العقلية اليهودية والإمكانيات العربية الواسعة لتحقيق الازدهار من خلال التنسيق الشرق أوسطي ، فالمشروع الشرق أوسطي هو فكرة غربية –صهيونية تهدف إلى تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة يخيم عليها السلام والتعايش ويؤكد ذلك الكاتب اللبناني رغيد الصلح في أن المشروع الشرق أوسطي يرجع بالأساس إلى مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هيرتزل الذي تخيل قيام كومنولث شرق أوسطي تكون فيه إسرائيل المحرك الأساسي للتحديث والتصنيع والبحث العلمي ، وتحويل المنطقة إلى منطقة تعايش ، وهذا يلتقي مع الهدف الاستراتيجي لدى الغرب بعدم إقامة أي شكل أو ظهور قوة إقليمية عربية –إسلامية ، فكان زرع إسرائيل في المنطقة وسيلة لضرب أي توجه نحو تكتل عربي ، والعمل على نفاذ إسرائيل في المنطقة ، فالشرق أوسطية يمكن من خلالها أن يتحقق لإسرائيل الانتماء للمنطقة العربية على اعتبار أن إسرائيل لا يمكن أن تكون دولة عربية ولكن يمكن أن تكون دولة شرق أوسطية.

ويدلل على ذلك ميشيل جوبير وزير خارجية فرنسا السابق بقولة عن الشرق الأوسط أن ما يقارب ٢٠٠ مليون عربي يسكنون هذه المنطقة ويحتلون قلب العالم الإسلامي الذي يمتد من المحيط الأطلسي إلى بحر الصين ، والبلدان التي يقطنونها واقعة تحت الوصاية منذ أمد طويل رغم كل ما يقولونه ويعتقدونه ، وان هذه المنطقة من العالم التي وجد الأوروبيون وسكان البحر الأبيض المتوسط انه من المناسب تسميتها بهذا الاسم .[٩٥] وكان جابوتنسكي أحد زعماء الحركة الصهيونية من الذين طرحوا إيجاد كونفدرالية لمنطقة الشرق الأوسط وكان ذلك عام ١٩٢٢ من خلال إيجاد فدرالية فلسطينية بسكانها العرب واليهود وأردنية تنضم إلى كونفدرالية مع الدول العربية الأخرى وفي الثلاثينيات كرر بن غوريون ذلك وناقشه مع بعض الشخصيات العربية منهم الزعيم اللبناني رياض الصلح والسوري شكيب

---

(٩٥) ينفين عبد الخالق مصطفى ، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي ، (المستقبل العربي ، العدد ١٩٣ ، اذار ١٩٩٥) ، ص٦

انظر ايضا : محمد سعد ابو عامود ، الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربي ، (السياسة الدولية ، العدد ١١٥ ، كانون ثاني ، ١٩٩٤) ، ص١٦٦ .

ارسلان ومفتي فلسطين أمين الحسيني ، ومدى إمكانية إقامة إتحاد عربي -يهودي في فلسطين وشرق الأردن،وتطرق الباحث اليهودي يرجمان عام ١٩٤٣ إلى إمكانية أن تكون فلسطين منطقة صناعية لدول المنطقة من إيران شرقا وتركيا شمالا وبحر العرب جنوبا [٩٦].

أما محمود عبد الفضيل وجميل مطر فيرجعان المفهوم إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال ظهور مفهومين للنظام الإقليمي الذي طرح في هذه الفترة ، نظام إقليم عربي يرتبط بمفهوم القومية والوحدة العربية ، وتصور آخر يرى بإمكانية قيام نظام شرق أوسطي إقليمي في المنطقة [٩٧]. وطرحت حكومات كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وتركيا بشكل رسمي مشروعا لنظام شرق أوسطي عام ١٩٥١ على الدول العربية آلي جانب إسرائيل ، إلا أن الدول العربية رفضت هذا المشروع لقناعتها بأنه سيبقي الدول العربية تحت النفوذ الاستعماري من جانب والضغط الذي كانت تواجهه في إطار المد القومي من جانب آخر [٩٨].

وفي عام ١٩٦٧ أصدرت إسرائيل كتابا بعنوان ((الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠)) وتنبأت بان التنقل ضمن حدود منطقة الشرق الأوسط سيكون بسهولة ، وسيقام سوقا مشتركة بينها وبين الأقطار العربية الأخرى على غرار السوق الأوروبية المشتركة ، وأتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية السبعينيات بوضع مخطط للمشروع الشرق أوسطي وذلك بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ، حيث تم وضع هذا المخطط من قبل وكالة التنمية الأمريكية ، وثماني وزارات وهيئات حكومية أمريكية ومراكز خاصة بالبحث العلمي من ضمنها الأكاديمية الأمريكية للعلوم خلصت إلى تقديم وثيقة رسمية بعنوان ((التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط)) عرضت على الكونغرس عام ١٩٧٩ بهدف إيجاد تعاون اقتصادي بالمنطقة تكون إسرائيل طرفا فعالا به [٩٩]. وابتداء من أواسط الثمانينيات بدأت التصورات الحديثة للمشروع الشرق أوسطي بالذيوع باسم ((مشروع مارشال للشرق الأوسط)) ومن ابرز المساهمين في إعداده شمعون بيرس رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق وبمشاركة مصطفى خليل رئيس الحزب الوطني في مصر ، ويتضمن المشروع تصورات

---

[٩٦] اسامة الغزالي حرب ، الشرق أوسطية : أصولها وتطوراتها في سلامة احمد سلامة ، الشرق أوسطية: هل هي الخيار الوحيد ، (القاهرة : مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٥) ، ص٣١ .

[٩٧] محمود سعد ابو عامود ، مصدر سبق ذكره ، ص٦ .

[٩٨] إبراهيم المهنا ، مشروعات التعاون الاقتصادية الإقليمية والدولية ، (ابو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٨) ، ص٩

[٩٩] ماجد الكيالي ، النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأمريكية – الإسرائيلية ،مصدر سبق ذكره ص٥٥.

لترتيبات للعلاقات الاقتصادية في الشرق الأوسط [١٠٠]. وقد قام شمعون بيرس في عام ١٩٩٣ بنشر كتاب له بعنوان الشرق الأوسط الجديد والذي تحدث فيه عن مستقبل الشرق الأوسط لما بعد السلام

إن كل ما سبق يمكن اعتباره عملية تحضير للمشروع الشرق أوسطي في نطاق عملية السلام والتي بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد ، وبعدها تم عقد مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فالمشروع الشرق أوسطي يستند إلى المفاوضات المتعددة الأطراف من خلال لجنة التنمية الاقتصادية وتنظم هذا المؤتمر الاقتصادي يتم من قبل هيئتين دوليتين مستقلتين هما مجلس العلاقات الخارجية ومقره في نيويورك ومنتدى دافوس الاقتصادي العالمي ومقره سويسرا [١٠١]. وبالتالي فإن هذا المشروع يدل على أن الإهتمام به لم يقتصر على دول المنطقة بل تعدى ذلك إلى مؤسسات خارج المنطقة حكومية وغير حكومية ، والمشروع تضمن في جوهره بعدا سياسيا واقتصادياً .

فعلى الصعيد السياسي يأتي الهدف من المشروع من الأهمية الاستراتيجية للمنطقة عند الدول الكبرى ، نتيجة للموقع والأهمية الاقتصادية بعد الثورة الصناعية في أوروبا ، فبعد اكتشاف النفط انتقلت الأهمية من مجرد موقع استراتيجي إلىأهمية اقتصادية أيضا ، وهذا ما يفسر صراع الغرب عليها ، فتم العمل على زرع إسرائيل في قلب المنطقة كجزء من المخطط الاستعماري لمنع قيام أي تكتل يضر بمصالح الدول الغربية الكبرى ، وبعد ظهور النظام الدولي الجديد والمهيمن عليه أمريكيا والذي يستند إلى التكتلات الاقتصادية تمت الدعوة إلى المشروع الشرق أوسطي بمسمياته المختلفة والذي من خلاله تدمج إسرائيل في المنطقة وتصبح دولة طبيعية تمثل المركز والثقل ، يتبعها سيطرة على ثروات المنطقة واستغلالها لصالح الدول الكبرى على رأسها الولايات المتحدة .

أما على الصعيد الاقتصادي فإن دعاة هذا المشروع يرون أنه يفتح أبواب التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط ، وسوف يأتي بالخير على جميع دول المنطقة من خلال زيادة التجارة المتبادلة عبر منطقة تجارة حرة تتطور إلى سوق مشتركة [١٠٢]، وهذا بدوره سيؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال واقامة شركات ومصارف ، والغريب في الأمر أننا إذا انطلقنا من أن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في دعم المنطقة لماذا لجأت إلى عدم

---

[١٠٠] سيار الجميل ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٠ .

[١٠١] ماجد الكيالي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٠ .

[١٠٢] محمد عبد الشفيع عيسى ، مسارات غامضة ومصائر غير مؤكدة : بحث في الخيار الشرق اوسطي وبدائلة " ، (المستقبل العربي ، العدد ١٩٤ ، نيسان ، ١٩٩٥) ، ص٥ .

مساعدة الدول الحليفة لها في بداية السبعينيات ؟ أن الإجابة على هذا السؤال أن الظروف الدولية أصبحت مواتية لكي تقوم الولايات المتحدة بفرض شروطها في ظل عدم وجود توازن ، فهذا المشروع جاء في ظل واقع عربي ممزق ومنهار ومتصارع ، إضافة إلى أنه يستند إلى منطق القوة الذي يعلنه هذا النظام الدولي الجديد الذي يقوم على أساس التكتلات الإقليمية على حساب الأيديولوجيات الوطنية والوعي القومي لتحقيق النظام الأحادي .

٣-العوامل المحركة للمشروع الشرق أوسطي :-

قبل الحديث عن العوامل المحركة للمشروع الشرق أوسطي سبق وأن تمت الإشارة إلى أن المشروع الشرق أوسطي من المشاريع القديمة التي طرحت كنظام إقليمي ولكن بثوب جديد ، حيث تم طرح المشروع في ظروف دولية وإقليمية وعربية جديدة تتناسب مع طرح مثل هذه المشاريع ، فالظروف التي كانت سائدة لم تكن لتسمح بإقامة مثل هذه المشاريع ، ولكن مع تهيؤ الأوضاع عل المستوى الدولي والعربي سعت الولايات المتحدة المهيمنة على النظام الدولي إلى خلق سياق من علاقات التبعية يربط الاقتصاد العربي بها ، وتدعيم مكانة إسرائيل في المنطقة ، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد العوامل المحركة للمشروع الشرق أوسطي بما يأتي :-

أ- التغير في البيئة السياسية الدولية : - فقد لعبت التغيرات في البيئة السياسية الدولية دورا مهما وأساسيا في مكونات الخارجة السياسية والاقتصادية والأمنية في الشرق الأوسط ، وساعدت هذه التغيرات على إيجاد بيئة ملائمة ومشجعة لطرح مفاهيم وسياسات جديدة تتناسب مع الوضع القائم وبالتالي ترجمة المشروع الشرق أوسطي من مجرد فكرة آلي واقع ، ومن ضمن هذه التغيرات الدولية انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة فترتب على ذلك زيادة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها على النظام الدولي الذي ساد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واختلال توازن القوى فاتجه العالم نحو التفاعلات الجيو- اقتصادية بدلا من التفاعلات الجيو سياسية والجيو - استراتيجية ، في ظل هذه الظروف تسعى الولايات المتحدة آلي استغلال هذه الفرصة لفرض وتكريس هيمنتها وتعزيز نفوذها فدفعها ذلك آلي إعادة النظر في النظم الإقليمية -فالنظام الدولي الجديد من وجهة نظرها يتطلب قيام نظام شرق أوسطي قوامه سوق شرق أوسطية [١٠٣].

---

[١٠٣] زكريا محمد عبد الله ، التعاون العربي في ضوء التعاون الشرق اوسطي ، (السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ ، كانون ثاني ، ١٩٩٧) ، ض١٩٤ .

وهذا يتطلب السيطرة على المادة الحيوية التي تسير الآلة الصناعية لدى الغرب وهي النفط ، وهذا بدوره بحاجة إلى السيطرة على التطورات السياسية والإجتماعية في المنطقة ، فاستغلت الولايات المتحدة هذه الظروف لصالحها وأصبحت الولايات التي تسيطر على الشرق الأوسط والنفط واستغلت سعر برميل النفط كأداة لفرض الطاعة على الآخرين وتدعيم إمبراطوريتها في ظل منافسة القوى الدولية الأخرى [١٠٤]. لقد اصبح تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع المنطقة من منظار المصلحة المزدوجة ، فمن ناحية تبرز مصالحها الإقتصادية –النفط وعوائده ، السوق ، الممرات–، ومن جهة أخرى تبرز مصالحها السياسية من منطلق أن من يسيطر على هذه المنطقة يصبح سيد العالم كما أثبتت التجربة التاريخية ، فالتغيرات الدولية السابقة الذكر جعلت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة القادرة على عقد تحالف دولي وعلاقات خاصة بأهم دول الشرق الأوسط وأصبحت القوى المسيطرة دون أن يتحداها أحد ، وأدركت أن وضعها على الصعيد الدولي يتطلب إيجاد ترتيبات جديدة للحفاظ على هيمنتها الاقتصادية وتفوقها التقني .

ب– التغيرات السياسية والاقتصادية في الوطن العربي فالواقع العربي اليوم أصبح في وضعية يمكن من خلالها تمرير أي مشروع مضاد للمشاريع القومية العربية حيث ساهمت التغيرات والتطورات التي شهدتها المنطقة العربية إلى حد كبير في تمرير مشاريع إقليمية قديمة جديدة ومنها المشروع الشرق أوسطي ، فالوطن العربي يتعرض إلى إعادة صياغة جغرافيته السياسية على أساس لا قومي ، فالمجتمعات العربية تسودها التوترات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، فهناك توتر سياسي حاصل بين عدد من الأقطار العربية وصل إلى مرحلة إعلان الحرب ضد بعضها ، مما يزيد الوطن العربي إنكشافا أمام القوى الأخرى ويزيده تفككاً وأدى إلى انهيار المشروع النهضوي ، وساهمت حرب الخليج الثانية إلى حد كبير في تصدع النظام العربي وانهيار الأمن القومي العربي .

كما ونلاحظ أن هناك تغليب للمصلحة القطرية على المصلحة القومية مما أدى إلى ضعف العلاقات البينية في مختلف المجالات فنلاحظ أن التجارة العربية البينية لا تتجاوز ١١% من حجم التجارة العربية ، ونسبة العون الإنمائي العربي إلى العون الإجمالي للدول الحالية ٣,٥% ، وحصة الدول العربية من مجموع العون الإنمائي العربي ٤٣% ، ومقابل كل دولار يستثمر داخل المنطقة العربية يستثمر ٥٦ دولار خارج المنطقة ، ويبلغ حجم

---

[١٠٤] ماجد الكيالي ، المشروع الشرق اوسطي : ابعاده ، مرتكزاته ، تناقضاته ، مصدر سبق ذكرة ، ص٢٧ .

الأموال العربية الموجودة بالخارج من ٨٠٠-١٠٠٠ مليار دولار ، ويستورد العالم العربي سلعا بحوالي من ١٠٠-١٢٠ مليار دولار منها ١٦ مليار دولار مواد غذائية ، علما بأن نسبة عدد سكان العالم العربي إلى سكان العالم ككل ٤% . [١٠٥]

إن التغيرات والظروف التي يمر بها العالم العربي أدت إلى إحداث توترات على الصعيد السياسي والإقتصادي والإجتماعي ، حيث أن الأوضاع المعيشية متدهورة ، وهناك تزايد في مظاهر الفساد ومصادر الدخل غير المشروع ، يرافقه تأزم لأشكال الحياة الديمقراطية والإحساس بالإغتراب ، وهناك مشكلات فيما يتعلق بالهوية الثقافية والحضارية وتعكس المؤسسات العربية الرسمية إلى حد كبير الواقع العربي ، فالأزمة التي يمر بها العالم العربي انعكست على هذه المؤسسات وأصبح هناك تراجع بدورها ، والمشكلات التي تواجه العالم العربي لا تجد لها صدى في الإطار العربي ، فتترك بعض الأنظمة لمواجهة مصيرها في مواجهة النظام الدولي دون أن تبذل الدول الأخرى أي مساندة لها ، وهناك أنظمة عربية أصبحت متمردة في المواجهة الصعبة مع الاحتلال الإسرائيلي [١٠٦]

لقد ساهمت كل العناصر السابقة في السعي لإيجاد خيارات أخرى خارج الخيارات الوطنية العربية وأثرت على قضايا الصراع العربي -الإسرائيلي ، وأصبح الوطن العربي أكثر قبولا لأي املاءات خارجية واقل قدرة على مواجهتها . وأصبحت الدول العربية أكثر طواعية للإنخراط فيما -يسمى بالنظام الإقليمي الشرق أوسطي .

ج- الاقتصاد والتقنية ومسارات العولمة : حيث ساعدت في التغير الحاصل في الصراعات الدولية ، فشهد العالم ثورة علمية وتقنية وإعلامية وتطورات اقتصادية واصبح ينزع نحو التكتلات فوق القومية والاعتماد المتبادل والعولمة ، رغم أن السياسيين والاقتصاديين يرون بأن صياغة تعريف للعولمة أمر في غاية الصعوبة وإن كان السائد هو أن العولمة في ظل النظام الدولي الجديد تأخذ اتجاهاً إقتصادياً ، فهناك عهد جديد ظهر بعد انهيار الإتحاد السوفيتي هو عهد السوق ، وبذل محاولات جديدة لتوحيد العالم فيما يطلق عليه بالعولمة ، والسبب في عدم وجود تعريف جامع مانع للعولمة هو اختلاف وجهة نظر الباحثين الذين يتناولون موضوع العولمة ، والثاني أن العولمة مفهوم جديد مازال في طور التكوين والتشكيل . إلا أن محمد الأطرش يعرف العولمة

---

[١٠٥] السيد يسين ، أفاق التعاون العربي في التسعينات ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩١) ، ص٢٦٤ .

انظر ايضا : ماجد الكيالي ، المشروع الشرق أوسطي : إبعاد ، مرتكزاته ، تناقضاته ، ص٣١ .

[١٠٦] المصدر السابق ، ص٣٠ .

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

على أنها اندماج أسواق العالم في التجارة والاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة والثقافات واختراق الحدود القومية [١٠٧]

أما العولمة من وجهة النظر الأمريكية فقد جاءت من خلال "جيمس روزناو" فيقول أنه مبكرا وضع تعريفاً كاملاً وجاهزاً يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة ، فعلى سبيل المثال يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة من التحليل مثل الإقتصاد السياسة ، الثقافة ، الأيديولوجيا ، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج ، وتداخل الصناعات عبر الحدود [١٠٨].

لقد تم تعزيز مسارات العولمة بسبب الثورات السابقة الذكر وسياسات الخصخصة وإقتصاديات السوق ، وأصبح الإقتصاد وسيلة ناجحة بأيدي الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات لتجاوز الحدود القومية ، بمعنى أن هناك عوامل زادت أهميتها مثل التقنية والتعليم والنمو الإقتصادي على حساب عوامل أخرى مثل الجغرافيا والسكان والمواد الخام ، وتم ربط العلم بالإنتاج ، وازداد الترابط والإتصال بين شعوب العالم وتضاؤل عناصر السيادة الوطنية للدول ، كما وتضاءل دول العامل العسكري في حسم القضايا المستعصية لصالح العامل الإقتصادي بحيث أصبحت العلاقات الدولية تستند إلى المصالح ، وتحولت الأداة العسكرية كأداة للنظام الدولي إلى الإدارة الاقتصادية نتيجة تحول النظام الدولي من مرحلة الصراع إلى مرحلة التنافس [١٠٩].

وقد تجاوبت الأقطار العربية مع مسارات العولمة من خلال اندماجها في السوق العالمي والحاجة إلى شكل من أشكال التكامل إستجابة للتحديات التي يطرحها النظام الإقتصادي الدولي عن طريق إقامة تجمعات إقليمية ، رغم أن النظام العربي بقي ضعيف الفاعلية لأسباب كثيرة فإن طرح قيام نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط يأتي في سياق تحولات دولية وإقليمية .

د- عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط : فعملية التسوية السياسية الجارية في الشرق الأوسط لإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي بالإضافة إلى الدوافع السابقة الذكر تساهم في الدفع باتجاه إقامة نظام إقليمي في الشرق الأوسط ، فإقامة هذا النظام له علاقة وثيقة بعملية التسوية السلمية ، فنجاح العملية السلمية من شانه أن يوجد إمكانية ظهور بعد

---

(١٠٧) محمد الاطرش ، العرب والعولمة : ما العمل ، (المستقبل العربي ، العدد ٢٢١ ، تموز ، ١٩٩٧) ، ص١٠١ .

(١٠٨) السيد يسين ، في مفهوم العولمة ، (المستقبل العربي ، العدد ٢٢٨ ، تموز ، ١٩٩٨) ، ص٦ .

(١٠٩) وليد عبد الحي ، اثر التغيرات في النظام الدولي المعاصر على الوظيفة الاقليمية لاسرائيل (شؤون عربية ، العدد ٦٥ ، نيسان ، ١٩٩١) ، ص٨٠ .

تعاوني في العلاقات العربية –الإسرائيلية ، فعملية التسوية من وجهة النظر الأمريكية – الإسرائيلية لا تعني إنهاء حالة الصراع العربي –الإسرائيلي وإقامة علاقات وإنما السعي لإيجاد نوع من العلاقات التعاونية على المستوى الثنائي والمستوى الإقليمي ، والذي بدوره يساعد على إيجاد نظام إقليمي جديد يعزز الوجود الإسرائيلي ويدعم التبادل التجاري ويساهم في تحقيق الإستقرار .

فمنذ عام ١٩٧٩ بداية معاهدة السلام المصرية –الإسرائيلية شهدت منطقة الشرق الأوسط تحولا جذريا نمو إقامة السلام ، ومع انعقاد مؤتمر مدريد حصل تطور ملحوظ تمثل في توقيع اتفاقية السلام الفلسطينية –الإسرائيلية وإتفاقية السلام الأردنية –الإسرائيلية ، فرض الصراع مرحلة جديدة من ضمنها التخطيط لإدخال الوطن العربي ضمن ترتيبات إقليمية لما بعد السلام ، وهذا ما أكده "جورج بوش" في افتتاحه لمؤتمر مدريد "أن السلام الحقيقي يتضمن المعاهدات ، الأمن ، العلاقات الدبلوماسية والإقتصادية ، التجارة ، الإستثمار ، التبادل الثقافي السياحة [١١٠]. فالمشروع الشرق أوسطي يرتبط بعملية السلام من خلال مؤتمر مدريد الذي انبثق عنه محادثات ثنائية ومحادثات متعددة الأطراف والتي بدورها انبثق عنها خمس لجان منها اللجنة الإقتصادية والتي في إطارها تم طرح المشروع الشرق أوسطي من أجل وضع إطار للتعاون الإقليمي في المنطقة [١١١]. ويقول" شمعون بيرس" في هذا المجال " لا يمكن للأمن ولا للسلام أن يضمنا دولة إسرائيل من دون تغير في نموذج الشرق الأوسط ، فالإقتصاد هو الوسيلة الوحيدة لإخماد نيران المواجهة العسكرية وخلق أرضية مشتركة بيننا وبين دول المنطقة ...إن شرق أوسط جديدا تكون حدوده مفتوحة على أساس برامج تطوير إقليمي هو وحده الذي يستطيع نقل قضية الحدود إلى شيء أقل أهمية مما تبدو علية اليوم [١١٢]" ويضيف : لن يكون هناك تسوية دائمة ما لم يقم شرق أوسط جديد خصوصا في ثلاثة أمور : الحرب على الصحراء من أجل إنتاج الغذاء ، تطوير السياحة التي هي صناعة كبيرة وصناعة سياسية ، أيضا لأنها توجد السلام وكذلك بنية تحتية [١١٣]. إن ما يجري لا يعني أن الصراع العربي –الإسرائيلي قد انتهى ، وإنما دخل مرحلة جديدة طابعها الإنتقال من المواجهة العسكرية إلى الإحتواء تحت مظلة التعاون الإقليمي والإعتماد المتبادل والإحتواء بمعنى الذوبان والتبعية ، وارتباط عملية التسوية والنظام الإقليمي وتأثيرها على

---

[١١٠] ماجد كيالي ، المشروع الشرق اوسطي ابعاده –مرتكزاته –تناقضاته ، مصدر سبق ذكره ن ص٤٠ .

[١١١] عبد الفتاح الجبالي ، قمة عمان الاقتصادية ، (المستقبل العربي ، العدد ٢٠٢ ، كانون ثاني ، ١٩٩٦) ، ص٩ .

[١١٢] ماجد كيالي . المشروع الشرق اوسطي ابعادة –مرتكزاته –تناقضاته ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١.

[١١٣] المصدر السابق . ص٤١ .

بعضهما البعض يؤكد أن هناك بعداً سياسياً للموضوع وعدم اقتصارها على البعد الاقتصـــادي ، بمعنى أن المشروع الشرق أوسطي مشروع متكامل سياسياً واقتصادياً وأمنياً وثقافياً [١١٤]

---

[١١٤] نيفين عبد الخالق مصطفى ، المشروع الشرق اوسطي والمستقبل العربي ، (المستقبل العربي ، العدد ١٩٣ ، آذار ، ١٩٩٥) ، ص٥١ .

الفصل الثالث : تحديات المشروع الشرق أوسطي

أولا : التصورات المختلفة للمشروع الشرق أوسطي .

إن التصورات المطروحة حول المشروع الشرق أوسطي ما زالت في حالة إبهام وغموض ، حيث لم يتم تنفيذ المشروع الشرق أوسطي على أرض الواقع ، وما زالت هذه التصورات أفكاراً وتصريحات وآراء ومقولات تنشر بين الحين والآخر ويقدمها كل طرف حسب رؤيته ومصالحه .

١. التصورات الإسرائيلية للمشروع الشرق أوسطي .

- خلال محادثاتي العديدة مع الشخصيات الأوروبية خلال السنة الأولى من حكومة العمل ، رسمنا برنامجاً خاصاً بشرق أوسط جديد يقوم على التعاون الإقتصادي أولا، يتلوه تفهم سياسي متواصل إلى حين تحقيق الإستقرار " شمعون بيرس [١١٥].
- هدفنا النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم ، ذات سوق مشتركة ، وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوروبية ،" شمعون بيرس [١١٦]

لقد كثر الحديث عن النظام الشرق أوسطي الجديد كمدخل للسلام وتحقيق الرفاه الإقتصادي وأبدت إسرائيل حماساً منقطع النظير لقيام مثل هذا النظام ، فرؤية إسرائيل لمجمل الأحداث التي شهدها العالم في عقد التسعينيات قادها إلى إتخاذ القرار بالدخول في مفاوضات مع العرب بعد أن أدركت بأن سياسة الحرب لا يمكن أن تحسم الأمور ، فلجأت إلى المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف بهدف إيجاد إطار مؤسسي جديد لنظام إقليمي جديد ، وأصبحت التصورات الإسرائيلية في علاقتها مع المحيط تقوم على أساس إيجاد شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية وإيجاد مشاريع تعاونية إقليمية ، والإستفادة من محيطها في مجال التبادل التجاري ومشروعات البنية التحتية ، وقامت من خلال مؤسساتها المختلفة بوضع عشرات الأبحاث التي تناولت مشاريع في إطار تصور مستقبلي للمشروع الشرق أوسطي ، والتصور الإسرائيلي للمشروع الشرق أوسطي لا يقتصر على السوق شرق أوسطية ، بل هو مشروع لتأسيس نظام إقليمي جديد هدفه النهائي إنشاء جماعة إقليمية من الأمم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية تتشكل وفق نموذج الجماعة الأوروبية ، وتستند

---

[١١٥] شمعون بيرس ، الشرق الاوسط الجديد ، (عمان : دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية ، ١٩٩٤) ، ص٢٣ .

(مترجم) .

[١١٦] المصدر السابق . ص٧٩ .

التصورات الإسرائيلية للمشروع الشرق أوسطي إلى اعتبارات يمكن إجمالها في ما يأتي[١١٧]:-

١- إعتبار أن إسرائيل إمتداد للغرب ، وهي الحامية للمصالح الغربية في المنطقة مما يتطلب العمل على بقاء إسرائيل متقدمة عسكرياً وفقاً لضمانات أمريكية ، بالمقابل إلغاء القدرة العربية كقوة يمكن أن تفرض على المنطقة نظاماً إقليمياً عربياً وتحويلها إلى شريك من الدرجة الثانية في نظام شرق أوسطي .

٢-الإعتراف بشرعية الوجود الإسرائيلي في فلسطين في إطار حدود معترف بها من العرب، وإقامة علاقات مشتركة بينها وبين العرب مقابل تنازلات من الطرفين مما يساعد على النفاذ إلى التجمعات العربية واختراقها وتحويلها إلى سوق لمنتجاتها ، وهذا يتناسب مع الإدراك الإسرائيلي في عدم التعامل مع العرب كأمة واحدة ، وإن الوطن العربي وطناً لهذه الأمة ، وإنما التعامل معهم بوصفهم شعوباً تتألف من أعراق متباينة وطوائف ، مما يمهد الطريق لتنفيذ الخريطة الجديدة للمخططات الصهيونية المتمثلة في إقامة سلام مع العرب ، ودعم إقامة كيانات مذهبية وعرقية في الدول التي تواجه مشكلة في التعامل مع الأقليات .

٣-ترى إسرائيل في هذا النظام إمكانية للتعايش مع دول الجوار ، والتوسع الإقتصادي والعلمي ، وتحويل الشرق الأوسط إلى حوض إقتصادي مشترك تشكل إسرائيل محوراً لهذا الحوض ، وبالتالي الحصول على نصيب وافر من الثروات العربية .

إن إسرائيل ومنذ قيامها كانت مشروعاً سياسياً وظيفياً وليست مشروعاً إقتصادياً على غرار المشروعات الإستيطانية الإستعمارية الأخرى ، ومع ذلك ظل الحلم يراود زعماءها أن هناك إمكانية لإيجاد علاقات إقتصادية وسياسية مع الوطن العربي [١١٨]فرأى "ثيودور هيرتزل" بأن القبول العربي لإسرائيل سيساهم في تحسين التجارة العربية عن طريقنا ، أما "حاييم وايزمن" كان يتصور بأن إسرائيل ستكون سويسرا جديدة تزود السوق الاستهلاكية غير المستغلة بعد في الشرق الأوسط بالبضائع[١١٩].

وفي عام ١٩٦٨ ، أسست إسرائيل جمعية من أجل السلام لصياغة مفهوم للشرق الأوسط ، وأصدرت كتاباً بعنوان "الشرق الأوسط الجديد عام ٢٠٠٠ "، وأكدت أن إقامة

---

(١١٧) ماجد الكيالي النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأمريكية –الإسرائيلية ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٦ .
انظر أيضا : ناظم عبد الواحد الجاسور ، الآمة العربية ومشاريع التفتيت ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ ، ص٧٢ .

(١١٨) ماجد الكيالي والمشروع الشرق أوسطي ، أبعاده ومرتكزا ته وتناقضاته ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٦ .

(١١٩) المصدر السابق ، ص٤٧ .

سلام في المنطقة ينطوي عليه إزالة الحدود بين إسرائيل والدول العربية ، وتنبأت بأن التنقل ضمن هذه المنطقة سيكون بسهولة سواء في إطار سوق مشتركة للشرق الأوسط أو سوق مشتركة لدول البحر المتوسط[١٢٠]،إلا أن مشروع النظام الإقليمي في الشرق الأوسط أثار نقاشا داخليا في إسرائيل جعلها تواجه نزاعا سياسيا وفكريا بين اتجاهين أو خيارين[١٢١]:-

١) الخيار الداعي إلى قبول تنازلات للفلسطينيين والعرب عن أجزاء بسيطة من الأراضي بالمقابل الإحتفاظ بمصادر القوة والردع العسكري في الوقت الذي يجرد العرب من كل هذه المصادر والعمل على الإدماج الهادئ لإسرائيل في المنطقة ، ويتبنى هذا الاتجاه حزب العمل من خلال شمعون بيرس وهو الخيار الشرق أوسطي .

٢) الخيار الثاني ويمثله حزب الليكود وهو الخيار غير الشرق أوسطي ، فهو لا يخاطر بالتنازلات وإنما الإحتفاظ بالأرض وإعطاء إدارة ذاتية للفلسطينيين وهذا مرتبط بأيديولوجيته وبرنامجه السياسي حيث يعطي أولوية للإعتبارات الإستيطانية وجذب المهاجرين .

وعودا إلى الخيار الشرق أوسطي فإنه يمكن القول بأن" شمعون بيرس" يعتبر المصدر الفكري والمنظر الأول للمشروع الشرق أوسطي وأفضل من عبر عن التصورات الإسرائيلية لهذا المشروع رغم أنه ليس الوحيد الذي تحدث عن ترتيبات إقليمية في الشرق الأوسط ، وقد طرح "بيرس" مشروع النظام الإقليمي في الشرق الأوسط عام ١٩٦٧ في مقالة له تحت عنوان " يوم قريب ويوم بعيد " [١٢٢] ثم عاد وبلور أفكاره عام ١٩٩٣ في كتابه شرق أوسط جديد ، ويعتبر مشروع بيرس في كتابه شرق أوسط جديد من أهم المشاريع المطروحة من قبل الإسرائيليين من حيث الشمول ، وهذا المشروع يلاقي دعما غربيا وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لأسباب منها [١٢٣]:-

١- تعرض إلى بعض القضايا التي تلاقي اهتماما دوليا مثل الديمقراطية والتنمية ومحاربة الفقر .

---

[١٢٠] ماجد الكيالي النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٧ .

[١٢١] محمد عبد الشفيع عيسى ، مسارات غامضة ، ومصادر غير مؤكدة ، بحث في الخيار الشرق أوسطي وبدائله ، مصدر سبق ذكره، ص١٦ .

[١٢٢] ممدوح شوقي ، الشرق أوسطية بين الجغرافية السياسية والجغرافية الاقتصادية ، السياسة الدولية العدد ١٥٢ ، تموز ، ١٩٩٦) ، ص١٢٧.

[١٢٣] ناصيف حتي ، ورقة عمل ، (المستقبل العربي ، العدد ٢٠٥، آذار ، ١٩٩٦) ، ص٩١ .

٢- تتماشى مع الطروحات العالمية المتعلقة بالإقتصاد مثل العولمة والسوق الحرة والإنفتاح الإقتصادي والتعاون الإقليمي .

٣-تستند إلى فلسفة التعامل مع القضايا غير الشائكة وتلاشي العوامل المتفجرة بغية تحقيق نجاحات وقد كرس بيرس جهده وخبرته وإمكانياته وسجله السياسي وعلاقاته لإقناع الآخرين بهذا المشروع لأنه يرى به فرصة تاريخية تكفل لإسرائيل الأمن والاستقرار ، وان السلام لا يمكن أن يتحقق إلا في هذا الإطار ، ويرى بأن السلام بحد ذاته ليس هدفا وإنما وسيلة لهدف أسمى يتمثل بالوصول بالمنطقة ومقوماتها إلى حالة من التعاون والتعايش ، وقام برسم صورة تفصيلية لحلم نظام إقليمي جديد يسيطر عليه هاجس إسرائيل الكبرى ، ويرى بأن العناصر الأساسية لتحقيق هذا الطموح تتمثل بشقين: أمني واقتصادي وهما متداخلان ، فالإقتصادي يهدف إلى دعم الأمني عبر خلق تشابك في المصالح ، وإقامة جماعة اقتصادية شرق أوسطية تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة لدى شعوب المنطقة ، وهذا يساهم في إنهاء حالة الحرب وإنحسار الإرهاب المتمثل بالأصولية الإسلامية على حد تعبيره [١٢٤] ويضيف بيرس بأن الشق الأمني يجب أن يتضمن الحد من التسلح وخلق مناطق منزوعة السلاح وإقامة أجهزة إنذار مبكر ، أما الشق الاقتصادي فيرى بأنه يمكن تطبيقه على مرحلتين: حقل البنية التحتية وإستثمار المياه . لقد قام بيرس بطرح تصوراته الخاصة بالنظام الإقليمي المرتقب بترتيباته السياسية والإقتصادية والأمنية والعلاقات الإقليمية فدعى إلى :-

١-إقامة سوق شرق أوسطية مشتركة في المنطقة خلال عشر إلى خمس عشرة سنة على أساس التكامل بين التكنولوجيا الإسرائيلية والمياه التركية والأموال الخليجية والعمالة المصرية [١٢٥] .

٢-يرى بأن السلام في الشرق الأوسط يشكل أولا وقبل كل شيء هندسة معمارية وتاريخية ضخمة لبناء شرق أوسط متحرر من الصراعات ومستعد لأخذ مكانه في العصر الجديد الذي لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة ، وبين أن العصر الجديد له سمات تتمثل في الاقتصاد القائم على العلم ، ديمقراطية الحكم ، إقامة العلاقات الخارجية بمعزل عن التأثير العسكري [١٢٦] .

---

[١٢٤] محمد الأطرش ، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي ، (المستقبل العربي ، العدد ٢١٥ ، آب، ١٩٩٦) ، ص٥ .

[١٢٥] ناصيف حتي ، ورقة عمل ، مصدر سبق ذكره ، ص٩١.

[١٢٦] عصام الملكاوي ، النظام الإقليمي ومنطقة الخليج ، (الندوة ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، أيار ، ١٩٩٨) ، ص٥١.

٣-إنشاء مجلس يضم وزراء الزراعة في كل دول المنطقة ، فيرى بأنه كما بـــدأت أوروبـــا بالصلب والحديد علينا أن نبدأ بالزراعة والسياحة [١٢٧] .

٤-المطلوب إنشاء إطار جديد للمنطقة ، فالهدف الأساسي هو خلق جماعـــة إقليميـــة عندهـــا سوق مشتركة وهياكل مركزية منتجة مشابهة للجماعة الأوروبية ، وهذا يتطلب الإنتقـــال من سباق التسلح والتفوق الإستراتيجي إلى السباق الإقتصادي وهذا يستند إلـــى السياســـة المرحلية للوصول إلى التعاون الإقليمي ولا مفر مستقبلا من الوصول إلى منظمة إقليميـــة [128] وقد حدد شمعون بيرس أربع قضايا تشكل دعائم جوهرية للشرق الأوسط الجديـــد هي[١٢٩]:-

١. **الإستقرار السياسي** : وفي هذا المجال حدد شمعون بيرس عدواً مشتركاً بين إسرائيل والعرب يتمثل بالأصولية التي تشق طريقها بسرعة في كل بلـــد عربي مهددة بذلك السلام الإقليمي ، ويرى بأنه يجب التصـــدي لها بهدف صون الحرية والسلام والإســـتقرار السياســـي عـــن طريق إقامة هيكل إقليمي منظم يحدد إطاراً جديـــداً للمنطقـــة ، ويوفر القدرة على النمو الإقتصادي والإجتماعي لتبريد ريـــاح الثورة الساخنة .

٢. **الإقتصاد** : وقد شدد على أن إرتفـــاع مســـتوى المعيشـــة شـــرط مســـبق لتقليـــص حدة التوتر بين دول الشرق الأوسط ، ويرى بأنه لا يوجد إقتصاد لدولـــة نامية يستطيع أن ينمو دون تلقي معونة خارجية أو يصبح جـــزءاً مـــن نظام إقليمي أوسع ، فالحل هو إنشاء منظمة إقليمية فوق قوميـــة كـــرد ناجح على الأصولية ، والمقاربة الإقليمية هي الطريقة الوحيـــدة الكفيلـــة بإستثمار القدرات الكامنة في مجال الســـياحة والمواصـــلات فـــي هـــذه المنطقة لتجعل منها بقعة مزدهرة .

٣. **الأمن القومي** :- وقد توصل إلى أن السبيل الوحيد للأمن يتمثل بإقامة نظـــام إقليمـــي للرصد والرقابة على الأسلحة والتسلح في ضوء أن مفهوم العمـــق الإستراتيجي لم يعد له معنى في ضوء الأسلحة المتطـــورة ، وقـــد حدد أسس الأمن الإقليمي في المنطقة بنـــزع أسلحة التدمير الشـــامل

---

[١٢٧] Shimon Peres . The Middle east peace process and the mediterra –nean Basin, MALTA Review of international affairs , No 6, January 1995.p 14

[١٢٨] ناصيف حتى ، ورقة عمل ، مصدر سبق ذكره ، ص٩١ .

[١٢٩] شمعون بيرس ، الشرق الاوسط الجديد ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٩ .

في المنطقة ، وتفكيك القوة العربية ، وفرض الرقابة على التسلح ، وجمع المعلومات عن النشاط العسكري لدول المنطقة ، وهو يستثني إسرائيل من هذه الإجراءات ويقول بأن الوقت لم يحن بعد لتفكيك أسلحة إسرائيل وإعادة جنودها إلى البيوت [١٣٠] .

٤. الديمقراطية :- ويرى بأن الشرق الأوسط بحاجة إلى الديمقراطية كحاجة الإنسان إلى الهواء ، وهي ليست مجرد عملية تضمن الحرية الشخصية والمدنية بل هي أيضا هيئة رقابة تحرس السلام وتعمل على تبديل العوامل الكامنة وراء تحريض الأصولية ، ويرى بأن الأمم الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض ، والنظام الديمقراطي يتيح الفرصة لتحقيق الإزدهار والنمو الإقتصادي .

إن شمعون بيرس يرى بأن مشاكل الإقليم لا يمكن أن تحل بشكل فردي ولا حتى بشكل ثنائي بل أن السوق المشتركة هي مفتاح السلام والأمن وهي التي تقود إلى الديمقراطية والتنمية والرخاء وبالتالي ضرورة إنشاء السوق المشتركة على غرار السوق الأوروبية .ويمكن تلخيص أفكار بيرس على النحو التالي :-

١-يريد أن ينقلنا من النظام القومي العربي الذي يشكل أساس التعامل في المنطقة إلى نظام إقليمي شرق أوسطي يتم من خلاله إدخال دول عربية وإخراج دول عربية أخرى وفي نفس الوقت يتم إدخال دول غير عربية مثل إسرائيل ، تركيا ، إيران ، والمحاولة قديمة بدأت في أوائل الخمسينات بمحاولة إدخال العرب في أحلاف عسكرية أبرزها حلف بغداد [١٣١] ، فأثناء الحرب الباردة كانت الوسيلة لإبعاد قيام نظام إقليمي عربي تستند على الآلة العسكرية أما الآن فالوسيلة اقتصادية ، فالاقتصاد يحل محل الحرب ، والصراع يصبح تنافساً ، ويرى بان التنافس الاقتصادي البناء يؤدي إلى خروج الجميع بالفوز والمكاسب ، والجميع سيكونون أصدقاء وحلفاء ، وخلق تحالفات وأسرة إقليمية من أمم ذات سوق مشتركة ، والآلية للوصول إلى ذلك هي المشاريع الاقتصادية ، وجذب الاستثمارات الأجنبية ،الترفع عن الشعورالقومي ، فالقومية تعني التشرذم والإقليمية تعني المصالح المشتركة والقضاء على الفقر والإرهاب على حد تعبيره [١٣٢]

.

---

[١٣٠] ناظم الجاسور ، الامة العربية ومشاريع التفتيت ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٨ .

[١٣١] امين هويدي ، الشرق الاوسط الجديد كما يراه بيرس ، (مجلة العربي ، عدد كانون أول ، ١٩٩٤) ، ص٣٧ .

[١٣٢] شمعون بيرس ، الشرق الاوسط الجديد ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٢.

٢- يرسم المؤلف مشروعا كاملا للتطبيع الاقتصادي متجاهلا التطبيع السياسي ، حيث يقفز عن المشاكل السياسية على إعتبار أنها ليست السبب في عدم الإستقرار وإنما التعاون الإقتصادي الإقليمي هو الذي ينهي القضايا التي تهدد الإستقرار وعلى رأسها الأصولية ، فشمعون بيرس يرى بأن التطبيع الاقتصادي يسبق التطبيع السياسي ، وهنا يدفعنا إلى التساؤل هل التطبيع الاقتصادي فوق الرمال المتحركة نتيجة وجود قنابل سياسية متفجرة من الحقوق الضائعة والأراضي المحتلة يسبق التطبيع السياسي بإزالة الأسباب الحقيقية للصراع ؟ ويطالب بيرس بالشراكة في التنمية وفي هذه الحالة فإن المعادلة تقوم على أساس أن يأخذ ولا يعطي فنحن لدينا كل شيء (رأس مال ، عمالة ، مياه ، ارض ، أسواق ، طاقة) ، بالمقابل لا يريد أن يعيد الحقوق لأصحابها [١٣٣] .

٣- إن هدف شمعون بيرس هو الوصول إلى سوق شرق أوسطية مشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة حيث يرى بأن المشاريع المشتركة والاتفاقيات الاقتصادية نقلت أوروبا من حالة الحرب إلى حالة التعاون والبناء حتى وصلت إلى أن تشكل قوة كبيرة في العالم ، أما إذا عدنا إلى الأطراف المعارضة للمشروع الشرق أوسطي في إسرائيل فتتمثل في اليمين الإسرائيلي وعلى رأسه حزب الليكود ، فقد رأينا وجهة النظر المؤيدة من خلال شمعون بيرس الذي يمثل معظم المؤيدين .

إن حزب الليكود يمثل التيار الرافض للشرق أوسطية حيث يدعو إلى منع الدمج ويطالب بالإغلاق والفصل ، ويقول نتانياهو في رده على سؤال حول الشرق الأوسط الجديد " يالها من فكرة مسلية " [١٣٤] فهو يعتبر أن من يطرح الشرق أوسطية هو من يعيش في حصار طويل ويحمل سيكولوجية المحاصرين وهو يرفض هذه السيكولوجية ، كما وأنه يرى بأن التطبيع لا يمكن أن يتحقق مع العرب حتى بعد الإنتهاء من عملية السلام ويستشهد بذلك على العلاقات المصرية –الإسرائيلية ، وبالتالي يرفض التطبيع في ظل النظام الشرق أوسطي القائم على فكرة التكامل الاقتصادي ، والمشاريع المشتركة والمعاهدات الإقليمية ، وإنما التطبيع يكون من خلال الإحتفاظ في الردع الأمني كما وأن الليكود يرى بأن التطور الإسرائيلي لا يتناسب مع السائد في الدول الشرق أوسطية وإنما يجب أن يكون إرتباط إسرائيل مع أوروبا ذي المستوى المتقارب والقريب من إسرائيل ، تلك هي التيارات الممثلة للجدل القائم في إسرائيل حول الشرق الأوسط الجديد .

---

[١٣٣] أمين هو يدي ، مصدر سابق ، ص٣٧ .

[١٣٤] أيهود باراك وبنيامين نتنياهو يشرحان تصورها للحلول السلمية ومستقبل إسرائيل في الشرق الأوسط ، (مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢٩ ، شتاء ١٩٩١) ، ص٧٨ .

٢. التصور الأمريكي للمشروع الشرق أوسطي .

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة نظام إقليمي جديد في الشـــرق الأوســط يستند إلى ترتيبات مختلفة (سياسية ، اقتصادية ، أمنية) تحـــت مظلـــة تحقيـــق الإســـتقرار والتعاون الإقليمي ليس جديدا على الإدارات الأمريكية المتعاقبة ، وإنما يرجـــع إلـــى بدايـــة الخمسينات حيث بدأ التوجه الأمريكي صوب المنطقة بشكل عملي وجـــدي ، حيـــث تنظـــر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشرق الأوسط على أنه منطقة إستراتيجية مما دفعـــها إلـــى السعي إلى إيجاد تسوية للنزاع العربي –الإسرائيلي لضمان مصالحها .

ويمكن القول بأن التوجه الأمريكي صوب المنطقة قد مر بثلاث مراحل ، كان في كـــل مرحلة يتم طرح مشاريع مختلفة ، حيث كانت كل إدارة أمريكية تعطي أولوية لموضـــوع دون الآخر ، وصولا في المحصلة النهائية إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكيـــة وهـــذه المراحل هي [١٣٥] :

* **المرحلة الأولى** : امتدت من الحرب العالمية الأولى حتـــى نهايـــة الخمســـينات ، عملـــت الولايات المتحدة في هذه المرحلة على ترسيخ نفوذها فـــي المنطقـــة ، وتسريع إنحسار النفوذ الفرنسي والبريطاني للحلول مكانـــهما ، وذلـــك بخلق شبكة من المصالح الإقتصادية

* **المرحلة الثانية** : إمتدت من بداية الستينات حتى أواسط الثمانيات ، فـــاعتبرت الولايـــات المتحدة الأمريكية الخطر الشيوعي العدو الأول لها ويهدد مصالحها في المنطقة ، عملت على تأمين مصالحها وإقامة تحالفـــات إقليميـــة فـــي مواجهة الخطر الشيوعي .

* **المرحلة الثالثة** : وتبدأ منذ أواسط الثمانيات مع ظهور ملامح إنهيار الاتحاد الســـوفيتي ، وتعمقت مع التغيرات الدولية والإقليمية التي شهدها العالم وأدت إلـــى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي ، فسارعت إلـــى إيجاد ترتيبات إقليمية في المنطقة تتماشى مـــع مخططاتـــها لتكريـــس هيمنتها على النظام الدولي ومن ضمن الترتيبات الإقليمية إقامة نظـــام إقليمي جديد في الشرق الأوسط ، وبدأت ملامح هـــذا النظـــام فـــي

---

[١٣٥] ماجد الكيالي ، النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٧ .

الظهور مع معاهدة السلام المصرية –الإسرائيلية ، إلا أنها لم تتبلور إلا مع بداية التسعينات كإفراز للمتغيرات الدولية التي شهدتها هذه الفترة إنطلاقا من الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي ، فعمدت الولايات المتحدة إلى إقامة ترتيبات إقليمية في مختلف مناطق العالم تتماشى مع الترتيب العالمي للهيمنة الأمريكية في إطار النظام الدولي الجديد .

وتتضح التصورات الأمريكية للمشروع الشرق أوسطي من خلال ما طرحته المؤسسات الأمريكية ، فهناك وثيقة أمريكية أعدتها وكالة التنمية الأمريكية في الثمانينات تحت عنوان التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط وقدمت إلى الكونغرس عام ١٩٧٩ شارك في إعدادها ثماني وزارات حكومية وعشرات مراكز الأبحاث على رأسها الأكاديمية الأمريكية للعلوم ، تم التأكيد فيها على أهمية العمل على إحلال تعاون إقليمي في الشرق الأوسط على أن يقوم العمل على أساس مرتكزين هما الأساس الجغرافي والأساس الاقتصادي بدلا من التعاون على أساس قومي سياسي وبالتالي إدماج إسرائيل في المنطقة وإقامة بنية إقليمية تضم دول المشرق العربي إلى جانب إسرائيل وإيران وتركيا وإستبعاد المغرب العربي [١٣٦] ويمكن تحديد الأفكار التي وردت في هذه الوثيقة بما يلي [١٣٧] :-

١-تقوم فكرة التعاون الإقليمي على أساس شرق أوسطي وليس على أساس عربي،على أن يتضمن التعاون مجالات مختلفة (علمية ، تكنولوجيا ،طرق ، اتصالات ، وتطوير مصادر المياه)

٢- إيجاد مؤسسات جديدة تعمل على تجاوز الخلافات التي قد تعرقل العلاقات بين دول المنطقة ، والتركيز على البنية الإقتصادية والإنفتاح .

٣- إعطاء دور للأكاديميين ورجال الأعمال في بداية التعاون الإقليمي .

٤- سيكون الدور الأمريكي حاسما في مجال التعاون الإقليمي .

وقد جاء على لسان جون كيل " لا تتحدثوا عن العرب بعد اليوم ، تحدثوا عن شرق أوسط يخلو من العرب والعروبة ، شرق أوسط للسوريين واللبنانيين والمصريين ولكنه ليس شرق أوسط للعرب " [١٣٨] .

---

[١٣٦] ماجد الكيالي ، المشروع الشرق أوسطي أبعاده ، مرتكزا ته ، تناقضاته ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٤ .

[١٣٧] احمد ثابت ، مشروع النظام الشرق أوسطي ، (مستقبل العالم الإسلامي ، العدد ١٤ ، ١٩٩٥) ، ص١٠.

[١٣٨] أسامة الغزالي حرب ، الشرق أوسطية أصولها وتطوراتها ، في سلامة احمد سلامة ، الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد ، مصدر سبق ذكره ص٢٣ .

كما ونشر مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث الدولية في واشنطن تقريره الـــذي يحمل عنوان الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الجديد في الشرق الأوسط شارك في وضعـه مجموعة من أبرز خبراء الشرق الأوسط وعدد من كبار المسؤولين السابقين ركـــزوا علـــى قضايا الحد من التسلح ومسائل الديمقراطية وضرورة إلتزام أمريكا بأمن إســـرائيل ، إقامـــة مصرف للتنمية في الشرق الأوسط متعدد الجنسيات ، لهذا كان خطاب جورج بوش صريحـــا في مؤتمر مدريد حيث أكد على أن جوهر السياسة الأمريكية لا تقتصر على حـــل الصـــراع العربي الإسرائيلي وإنما أيضا تطبيع العلاقات بين الطرفين وصـــولا إلـــى علاقـــات ثنائيـــة وإقليمية تتيح المجال أمام إعادة هيكلية الشرق الأوسط ، وفي هذا المجال يقول الكسندر هيـــج وزير الخارجية الأمريكية الأسبق أن الولايات المتحدة تريد التوصل إلى إجماع إســـتراتيجي يمتد من تركيا إلى باكستان [١٣٩]

وفي عام ١٩٨٨ ، أوضح روبرت ماكفرلن وهو مستشار سابق لشؤون الأمن القومي الأمريكي الأفكار الأمريكية حول النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط بدعوته إلـــى أن يكون هناك بعد اقتصادي للتوجه السياسي على أساس أن السلام في الشـــرق الأوســـط هـــو مصلحة عالمية يجب أن تساهم به جميع دول العالم وأن تعمل جاهدة لإحداث تنمية وإســـتقرار في المنطقة ، كما وأكد بريجنسكي في السبعينات على ضرورة أن يبقى الوطن العربي مجـــزأ ، وإلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة مكونة من جماعات عرقية ودينية مختلفة يجمعـــها إطار إقليمي كونفدرالي مما يسمح لإسرائيل بان تعيش في المنطقة بعد تصفية فكرة القوميـــة العربية [١٤٠] .وحسب ما طرحته المؤسسات الأمريكية يمكن القول بأن هناك ركـــائز للنظـــام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط تتمثل في [١٤١] : -

١) أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية الكلمة العليا والأخيرة في التخطيـــط الأمنـــي فـــي المنطقة بحيث يتماشى مع مصالحها ، وهذا يتطلب تكثيف الوجود العسكري ، وتطويـــر التعاون العسكري الثنائي مع حلفائها على إعتبار أنه الأساس لعمل الترتيبـــات الأمنيـــة والإقليمية من وجهة النظر الأمريكية .

٢) تعزيز وتطوير التعاون المدني والأمني والاقتصادي والسياسي والثقافي بين دول الشـــرق الأوسط وأمريكا من خلال بناء منظومة إقليمية نسيجية .

---

[١٣٩] ماجد الكيالي ، المشروع الشرق أوسطي أبعاده ، مرتكزاته ، تناقضاته ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٣ .

[١٤٠] ماجد الكيالي ، النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٨-٧٠.

[١٤١] ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٠.

٣) رفض أي تكامل عربي أو إلتقاء إقليمي بين الدول العربية من خلال فصل المشرق العربي عن المغرب العربي ، وإشعال ثورات من المشاكل العرقية والطائفية والدينية .

إن النظام الشرق أوسطي الجديد في الأساس صياغة أمريكية إسرائيلية نابعة من وحي الفكر الأمريكي الصهيوني بهدف بناء نظام إقليمي يكون لإسرائيل دور رئيسي وقيادي وبمثابة الوسيط بين مراكز الرأسمالية في الغرب وبلدان الشرق الأوسط ، وهذا ما أكده محمود عبد الفضيل في بحث له بعنوان "الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي" ، فطبيعة العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة نابعة من السياسة الداخلية الأمريكية اكثر من السياسة الخارجية [١٤٢] .فالولايات المتحدة الأمريكية من اكثر الأطراف سعيا لتطبيق الشرق أوسطية على أرض الواقع ، وهناك تطابق بين التصور الأمريكي ورؤية بيرس ، حيث يقول نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق والمسؤول عن ملف المفاوضات المتعددة الأطراف دان كيركز أن هذه المفاوضات تشكل آلية الإندماج الإقليمي ، بإجراء التحول المطلوب في البنية السياسية الإقليمية من وضع الحرب إلى وضع السلام والتعاون ، ويرى بأن هناك ثلاث وظائف رئيسة للمفاوضات تتمثل في إسقاط الحواجز بين العرب وإسرائيل ، إحداث نشاطات فعلية من خلال مجموعات العمل ، التوجه نحو إقامة مؤسسات إقليمية كوسيلة لدفع عملية السلام استنادا إلى الإستفادة من تجارب التجمعات الإقليمية الأخرى كالإتحاد الأوروبي [١٤٣] .

تلك هي التصورات والمشاريع الأساسية للأفكار الأمريكية المطروحة حول المشروع الشرق أوسطي والذي يندرج في سياق الهدف الذي يبتغيه الأمريكيون المتمثل في إنشاء إطار مرجعي للتعاون في الشرق الأوسط ، بحيث يكون شرق أوسط مرن ومفتوح ينتج عنه إنشاء أنساق وظيفية وهو ما يعني بلورة مجموعة من القواعد والمعايير والأنماط للتعاون في إطار كل مسالة أو المضي خطوة لإنشاء مؤسسات إقليمية [١٤٤] .وفي ظل الظروف الدولية أصبحت التصورات الأمريكية اكثر عملية وهي مطروحة في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف ، فالإدارة الأمريكية تريد استغلال هذه المتغيرات الدولية لتكريس هيمنتها وسيطرتها على المنطقة وتعزيز وضعها الاقتصادي لتدعيم موقفها وهيمنتها على النظام الدولي مما يتطلب وضع يدها على المادة الحيوية ممثلة بالنفط ، فرأت بأن نظام التجزئة

---

[١٤٢] المصدر السابق ، ص٧١ .

[١٤٣] ناصيف حتى ، ورقة عمل ، (المستقبل العربي ، العدد ٢٠٥ ، آذار ،١٩٩٦) ، ص٨٨ .

[١٤٤] حسين المعلوم ، العرب والنظام الشرق اوسطي ، (مستقبل العالم الاسلامي ، العدد ٦١٨ ، صيف ١٩٩٨) ، ص٩٤ .

العربية لا يتناسب مع المتغيرات الدولية ومسارات التكتلات ، فرأت ضرورة إعادة هيكلية المنطقة بما يتناسب مع التطورات .

٣. تركيا وإيران والمشروع الشرق أوسطي .

إن التصور التركي للمشروع الشرق أوسطي ينبع من طموحها في إحتلال موقع متميز في الترتيبات الإقليمية الجارية ، حيث ترى بأن هناك إمكانية لدخولها كطرف فاعل ومؤثر في أي ترتيبات مستقبلية في الجغرافيا السياسية والأمنية للمنطقة ، وقد جاءت هذه الإمكانية نتيجة المتغيرات الأمنية والسياسية والإستراتيجية التي واكبت المتغيرات الدولية ، وينطلق هذا التصور من ضرورة إدخال دول المنطقة في تحالف اقتصادي وأمني وإستراتيجي عبر تركيا وإيران وإسرائيل وبعض الأقطار العربية فيما يسمى بالخيار الآسيوي وهو ما نادى به تورجت اوزال حيث دعى إلى ضرورة إقامة مشاريع اقتصادية بين دول المنطقة على أن يتم تمويلها من خلال إنشاء صندوق للتنمية تقوم بتمويله الدول النفطية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية [١٤٥] . وتستند تركيا في تصورها إلى موقعها الجغرافي والسياسي ، والثروة المائية ، وقوتها العسكرية حيث تحاول أن تظهر نفسها على أنها دولة ديمقراطية ، وعلى أن تكون جسرا بين الغرب والشرق لطبيعة نظامها السياسي ، وأن تكون سلة غذاء الشرق الأوسط اعتمادا على مشاريعها المائية ، وتسعى لأن تكون مشاركة في قيادة أي نظام في المنطقة ، لذا نراها تعطي اهتماما بالتطور الديمغرافي وإحلال السلام والمحافظة على الأمن والسلام والإستقرار في المنطقة [١٤٦] ويظهر الدور التركي أكثر شيء فيما يتعلق بالمياه والعلاقات العسكرية وذلك لتعزيز دورها ومكانتها في النظام الشرق أوسطي الجديد ، فتحاول الضغط على سوريا والعراق فيما يتعلق بمياه دجلة والفرات ، وتحاول تكريس مبدأ مقايضة النفط بالمياه للحصول على عوائد مالية ، ويطرح في هذا المجال وضمن الإطار الشرق أوسطي المشروع المعروف بأنابيب السلام ، أما الجانب العسكري فهي تستند إلى قوتها وعضويتها في حلف الأطلسي وسعيها للمشاركة في مشروعات الأمن الإقليمية لتدعيم دورها السياسي ، وفي هذا المجال لجأت إلى عقد اتفاقيات ثنائية بينها وبين إسرائيل ، وبينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، فتركيا تريد من هذا النظام أن يعيد لها بعض نفوذها السابق ، وتعزيز دورها الإقليمي .

---

[١٤٥] نبيل عبد الفتاح ، العرب من النظام العربي الى النظام الشرق اوسطي تحت التشكيل ، (السياسية الدولية ، العدد ١١ كانون ثاني ، ١٩٩٣) ، ص٦٤ .

[١٤٦] عصام الملكاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٩ .

أما فيما يتعلق بالتصور الإيراني فإنه يمكن القول بأن هناك غياب إيراني في هذا الموضوع بإستثناء الجانب المتعلق بالأمن ، فهي ترى بالنظام الإقليمي مدخلا للعب دور إقليمي بإشتراك تركيا وإسرائيل ، ولكن طروحاتها الراديكالية ضد إسرائيل وإشكالية تطبيع العلاقة مع إسرائيل تقف عائقا أمام الطموحات الإيرانية في المنطقة ، رغم سعيها إلى تحقيق مكانة متميزة في إطار الترتيبات الإقليمية الأمنية وتطلعها إلى أن تصبح قوة إقليمية رئيسة تكون كلمتها مسموعة وتشارك في أي ترتيبات تخص المنطقة ، وفي هذا المجال عملت على تدعيم قوتها العسكرية بتحديث أسلحتها واعادة تنظيم جيشها ، وبناء علاقات جيدة مع دول المنطقة ، والسير بخطوات التطبيع والتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية .

٤. التصورات العربية للمشروع الشرق أوسطي .

سبق وأن أشار الباحث إلى أنه كثر في الآونة الأخيرة الحديث عن المشروع الشرق أوسطي كمدخل للسلام وتحقيق الرفاه الاقتصادي في إطار إيجاد هندسة سياسية وإقتصادية جديدة للمنطقة في نطاق التطورات الدولية والإقليمية التي يشهدها العالم ، وكما أثار هذا المشروع جدلا فكريا وسياسيا في الأوساط الإسرائيلية فالحال أيضا بالنسبة للعرب ، فهناك المؤيد وهناك المعارض . وقد جاءت التوجهات والتصورات العربية نحو المشروع الشرق أوسطي في ضوء الضغوط الهائلة لإلحاق النظام العربي بالمشروع الشرق أوسطي بهدف إطلاق اليد الإسرائيلية للهيمنة الاقتصادية ، وبالتالي فإن التوجهات العامة للسياسيات العربية إنما تبنى على إعتبارات نشأت في إطار الضغوط المشار إليها بحيث جاء التجاوب العربي مع المشروع متباينا بحسب طبيعة المواقف السياسية لكل دولة وبما يعكس تكيف الدول العربية مع التحولات والتطورات الإقتصادية الدولية التي تسعى إلى إدماج الإقتصاديات العربية بالنظام الرأسمالي الغربي ، والإتجاه نحواقتصاد السوق في إطار سياسيات إعادة الهيكلة والخصخصة وتعزيز دور القطاع الخاص ، ومسألة علاقة العرب بالدول المحيطة بهم في الإطار الإقليمي في مرحلة تقلصت فيها الطموحات القومية العربية الى درجة كبيرة نتيجة الإنتكاسات التي تعرض لها التيار القومي طوال العقود السابقة.

إن فكرة المشروع الشرق أوسطي ليست فكرة عربية بل فكرة إسرائيلية –أمريكية ويروج لهذه الفكرة أصدقاء إسرائيل في الوطن العربي وخارجه ، وهذا أدى إلى إنقسام العرب إلى قسمين : مجموعة مؤيدة وأخرى معارضة ولكل مجموعة تصورها الخاص بها ، فالمجموعة المؤيدة والتي هي منخرطة في العملية السلمية ومتفهمة للإتفاقيات الشرق أوسطية ترى في المشروع وسيلة عملية للتنمية الشاملة والمتكاملة للمنطقة في ظل السلام الكامل بعد عدة

حروب أنهكت الجميع من أجل بناء أفضل وأكثر إستقرارا وأمانا وتقوم هذه المجموعة بتبرير تأييدها إستنادا إلى بعض الأمور ومنها أنها ترى أنه لا يوجد بديل في ظل التطورات الدولية والإقليمية ، فالمشروع لا محالة ولا مفر منه شاء العرب أم أبو وبالتالي من الأفضل عدم دفن الرؤوس في الرمال وبالتالي قبول المشروع راضين بدلا من أن نقبله مجبرين ، وبالتالي هذا يصبح أشبه بشروط الصلح الذي يفرض على دولة مهزومة وبدلا من أن يرفض نرى البعض يستعد لمناقشته والإعداد له . ويرى مؤيدوا المشروع الشرق أوسطي أننا نعيش في عصر التكتلات الإقتصادية وبالتالي نحن بحاجة إلى تكتل لمواجهة التكتلات الدولية ، وبما أن محصلة العمل العربي المشترك طوال العقود الماضية كانت ضئيلة للغاية ومخيبة للآمال ويعززون رأيهم بأرقام التبادل التجاري الهزيل بين الدول العربية ، وبالتالي فإن فتح أبواب التعاون الإقتصادي بين دول الشرق الأوسط سوف يأتي بالخير على هذه الدول جميعا على هيئة إرتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة متوسط دخل الفرد وتحقيق التنمية الشاملة وإتاحة فرص عمل للعمالة الزائدة وتوظيف رؤوس الأموال ، ويخلصون الى القول بأن العالم العربي لن يخسر شيئا في ذوبانه في إطار جغرافي شرق أوسطي أوسع نطاقا ، فما أخفق في تحقيقه العالم العربي وحال إختلاف العرب دون الوصول إليه سوف تقوم إسرائيل بتحقيقه وذلك بما تتمتع به من تقدم علمي وتكنولوجي وتفوق معلوماتي ونفوذ دولي وتميز علاقاتها مع طبقة رجال المال والأعمال الدوليين ، وهذا من شأنه أن يساهم في جذب الإستثمارات الكثيرة التي تفتقر إليها المنطقة ، وهذا بدوره يدفع بإسرائيل إلى المضي قدما بالسلام ويؤدي إلى استفادة العرب في تطوير اقتصادهم أكثر من استفادة إسرائيل (١٤٧).

أما الآراء المعارضة للمشروع فقد وجدته يحمل في طياته محاولة لطمس الهوية العربية والإسلامية للمنطقة وتحويلها إلى محيط وإطار جغرافي متعدد القوميات لا علاقة لها بالحضارة ودون خصوصية تاريخية أو جغرافية تم إعادة تركيبها تحت شعارات مقنعة مما سيزيد من دور وتأثير عدد من الأقطاب غير العربية في إتخاذ القرار العربي ليصبح في غير مضمونه أو أولوياته وبالتالي إضافة بعدا جديدا لصنع القرار الإقليمي ، فدخول قوى إقليمية جديدة فاعلة في علاقات المنطقة سيفرض على الدول العربية المؤهلة والمتطلعة للقيام بدور قيادي داخل النظام العربي حدوداً أو قيوداً يصعب تجاوزها بسبب التغيرات .

كما ويحذر عدد من الكتاب والمحللين أن معظم المكاسب المترتبة على المشروع الإقتصادي

---

١٤٧) مصطفى عبد العزيز مرسي . مصدر سبق ذكره . ص١٥٣.

سوف تذهب إلى الإقتصاد الإسرائيلي . وفي هذا المجال يقول أمين هويدي في كتابه السوق الشرق أوسطية – التطبيع أم السلام أولاً ؟ أنه ليس لدى إسرائيل سوق كبيرة لكي تمتص جزء من الإنتاج الزراعي أو الصناعي العربي ، علاوة على أن البلدان العربية تمتلك الأرض الواسعة والمصادر المائية والأيدي العاملة الرخيصة والنفط فماذا ستقدم إسرائيل لإقتصاديات الدول العربية مقابل ذلك ؟ من هنا فإن الترتيبات الجديدة ستساعد الاقتصاد الإسرائيلي على الاستغلال الأمثل لموارده الاقتصادية وستتحول كثير من الدول العربية إلى بلدان مصدرة للخامات ومكونات التغذية من خلال ما يسمى تعاقدات التبادل التجاري فيما بين الصناعات (١٤٨).

أما فيما يتعلق بمزايا التكتل الإقتصادي في عصر التكتلات ، يرى معارضوا المشروع أنه طالما أن التكتل الإقتصادي مفيد ونافع فلماذا مع إسرائيل بالذات ، فالدعوة الى تعاون اقتصادي شرق أوسطي ليس أكثر من الدعوة الى تعاون اقتصادي بين بعض الدول العربية وإسرائيل وإلا لماذا تغير إسم التعاون من التعاون العربي المشترك الى تعاون شرق أوسطي في الوقت الذي فشل فيه التعاون العربي المشترك .

أما الحديث عن أن التعاون الإقتصادي ضمان لإستمرار السلام ، وأن الحرب والإستعداد لها كانا يستنزفان الموارد العربية والاسرائيلية ، يؤدي بنا إلى ملاحظات مفادها بأن الذي ولد الحرب وقضى على السلام بين العرب واسرائيل ليس له علاقة بالتعاون الاقتصادي وإنما شيء أخر يتمثل بسيطرة اناس أغراب على أراضي اناس أخرين والدليل على ذلك أنه كان هناك تعاون بين العرب واليهود قبل قيام اليهود بإحتلال أراضي الفلسطينيين بالقوة وإعلان دولتهم ، وبالتالي فإن التعاون الإقتصادي بين العرب وإسرائيل ليس شرطاً كافياً لإحلال السلام ، والسلام سيظل مهدداً طالما أن اسرائيل تحتل الأراضي العربية . والملاحظة الثانية أن تبديد العرب الأموال في شراء السلاح ليس لإسرائيل الدور الكبير في ذلك إلا بالإسم ، والسبب الرئيسي في شراء السلاح ليس لمحاربة إسرائيل وإنما تحقيق مصلحة بائعي السلاح والدليل على ذلك ما تنفقه دول الخليج العربي في شراء أسلحة

---

١٤٨) محمود عبد الفضيل . مصدر سبق ذكره . ص٩٠ .

وبالتالي فإنه بعد إقامة السوق شرق أوسطية لن تتوقف الدول العربية عن الإنفاق على شراء السلاح (١٤٩).

بشكل عام وبرغم الخلافات العربية بين المواقف المؤيدة والمعارضة وافقت بعض الدول العربية على المشاريع الشرق أوسطية وشاركت في المؤتمرات الإقتصادية ووافقت على التوجهات العامة الصادرة عن المؤتمرات الإقتصادية من حيث ضرورة إقامة سلام شامل وعادل وشراكة جديدة بين رجال الأعمال والحكومات والعمل على تشجيع الإستثمارات والتجارة وإقامة مؤسسات اقليمية ، وكان هذا التجاوب لدى بعض العرب سواء على المستوى الرسمي أو الخاص والشعبي إنعكاسا لمناخ التفاؤل الذي شاع بعد توقيع اتفاقيات السلام بين العرب وإسرائيل وساعد على ذلك وصول حزب العمل الإسرائيلي الى سدة الحكم وفي هذه الظروف قامت بعض الدول العربية بفتح مكاتب تمثيل بينها وبين إسرائيل ورفع المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة وحتى الأولى ، إلا أنه لم يستمر هذا التجاوب طويلا بسبب الخلافات العربية – الإسرائيلية لعدم إلتزام أسرائيل بتعهداتها وتبدل الحكم في اسرائيل بين حزب العمل الليكود وتراجع عملية السلام بشكل عام والتعاون الاقتصادي الإقليمي بشكل خاص ، هذا بالإضافة الى الخلاف الذي نشب بين الدول العربية حول المؤتمرات الاقتصادية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، وقد ظهرت هذه الخلافات بشكل واضح بإنعقاد المؤتمر الإقتصادي الثالث في القاهرة حيث تراجع الإهتمام بقضايا التعاون الاقتصادي الاقليمي مع اسرائيل للأسباب السالفة الذكر ، وعملت مصر على تحجيم الدور الاسرائيلي وتعزيز اتجاه التعاون العربي – العربي ، وقد حصل خلاف بين الدول العربية بخصوص المؤتمر الاقتصادي الرابع حول المواقف الواجب اتخاذه أزاء هذا المؤتمر سواء من حيث المشاركة فيه أو المقاطعة أو التأجيل وذلك بسبب إصرار اسرائيل على مواقفها أزاء عملية السلام على مختلف المسارات ، وبناءا عليه حصلت تطورات كبيرة في الموقف العربي سواء فيما يتعلق بقضايا التطبيع أو التعاون الاقليمي مع اسرائيل ، فقد عبرت بعض الدول العربية وخصوصا مصر عن خيبة أملها من السياسات الاسرائيلية تجاه عملية السلام ، وفي هذه الأجواء عقدت الدورة ١٠٧ لمجلس جامعة الدول العربية في القاهرة في آذار من عام ١٩٩٧ وصدرعن المجلس قرار يقضي بإيقاف خطواط التطبيع مع إسرائيل ،

---

١٤٩). جلال أحمد أمين . مشروع السوق شرق أوسطية ومشروع النهضة العربية.مصدر سبق ذكره. ص٤٧.

الإلتزام بمقاطعة إسرائيل. حتى يتم تحقيق السلام الشامل والعادل (١٥٠).

أما الخلافات العربية فقد حصلت بسبب إصرار دولة قطر على عقد المؤتمر الاقتصادي المقرر إنعقاده في الدوحة دفع بعض الدول العربية الى مقاطعة المؤتمر مما ادى إلى إتساع دائرة المعارضة لعملية التعاون الإقليمي وساعد على ذلك:

١. إستمرار سوريا ولبنان على موقفيها بمقاطعة مشروعات التعاون الإقليمي قبل انسحاب اسرائيل من الأرض العربية المحتلة.

٢. وصول المفاوضات العربية الإسرائيلية الى طريق مسدود.

٣. المقاومة الشعبية للمفاوضات العربية الإسرائيلية.

٤. المواقف الإسرائيلية المتعنتة التي تطلب من العرب أن يقدموا كل ما عندهم دون أن تعيد شيئاً من حقوقهم.

٥. ازدياد الميل نحو تعزيز التضامن العربي والعمل العربي الشترك.

وانطلاقاً من استعراض الموقف العربي من المشروع الشرق اوسطي ،يمكننا التوصل الى الإستنتاجات التالية:-

١.لم يكن لدى الدول العربية تصور واضح لمستقبل العلاقات الاقتصادية العربية – الاسرائيلية لمرحلة ما بعد السلام وبالتالي لم يكن هناك أي تصور حول الموقف الواجب اتخاذه أزاء المشروع الشرق أوسطي وإستطاعت بعض الدول العربية إستدراك هذا الوضع وهذا واضح من خلال دعوتها إلى إحياء المشاريع العربية المشتركة وضرورة تفعيل دور جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك وصولاً إلى قيام سوق عربية مشتركة وذلك لتطوير الإقتصاديات العربية وتنميتها من أجل التكيف مع متطلبات التطور الإقتصادي الدولي وازدياد دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية .

٢.ساهمت الخلافات العربية في غياب تصور استراتيجي عربي لمواجهة المشروع الشرق أوسطي فلم يكن هناك إجماع عربي حول المؤتمرات أو المشاريع المطروحة.

٣.بينت مجموعة التطورات مدى أهمية صياغة استراتيجية عربية مشتركة أو على الأقل صياغة موقف عربي موحد لتمكين الغرب من مواجهة الاستحقاقات السياسية والاقتصادية التي تفرضها عملية التسوية وكذلك مواجهة استحقاقات القرن الحادي والعشرين.

أما فيما يتعلق بالموقف الفلسطيني من المشروع الشرق أوسطي والمشاريع المنبثقة عنه

---

١٥٠). ماجد الكيالي. المروع الشرق أوسطي .مصدر سبق ذكره.ص٧٠.

فإنها أيضا متباينة ما بين المواقف الرسمية والمواقف المعارضة من قبل التنظيمات الفلسطينية الحزبية والشعبية .

فالموقف الرسمي رغم تأييده للمشروع فإنه لا يوجد لديه إستراتيجية للتعامل مع المشروع الشرق أوسطي ومشاريعه الإقليمية المطروحة ويقول أحمد فريع في هذا المجال كممثل رسمي في تأييده للسوق شرق أوسطية أنه ليس هناك ما نخشاه : كيف؟ ويجيب على هذا السؤال بإعطاء انطباعات وتحليلات حول الموضوع ويصل إلى أنها ستؤدي إلى إحلال السلام الشامل المنشود في القريب العاجل حيث يرى بالمشروع أنه سيوفر فرص عمل وأن فلسطين ستتحول إلى سنغافورة الشرق الأوسط وأن توفر المناطق السياحية في فلسطين سيوفر رخاء اقتصادي وتشغيل عماله وجذب أموال وإستثمارات ، وهذا عكس ما أثبتناه في فصول سابقة.

أما التنظيمات الفلسطينية وفي مختلف اتجاهاتها فإنها تعارض الطروحات الشرق أوسطية سواء من منطلق قومي أو اقتصادي من حيث رفض الوجود الإسرائيلي بالمنطقة، أو الخطر الذي ينبثق عن أي ترتيبات اقليمية في المنطقة تكون اسرائيل هي المؤثر فيها انطلاقا من رفض أي تفاعلات أو ترتيبات مفروضة من الخارج على نحو يتجاهل الهوية والمصالح العربية ، وبالتالي على العرب أن يتضامنوا في إطار أي إتفاق سياسي جديد في ضوء المتغيرات الجديدة دوليا واقليميا وقوميا.

ثانيا :- التحديات الشرق أوسطية :

يمكن القول بأن هناك جملة من التحديات التي تنشأ عن المشروع الشرق أوسطي بحيث تشكل هذه التحديات خطرا يهدد دول المنطقة ، ومن المعروف أن التحديات يمكن تصنيفها لأكثر من معيار ، فقد تكون من حيث مصدرها داخلي أو خارجي ، أو من حيث مضمونها وجوهرها سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو أمني ....الخ ، أو من حيث درجة خطورتها [١٥١]. وترتيبا على ما تقدم تقوم هذه الدراسة بالبحث في التحديات السياسية والإقتصادية والأمنية للمشروع الشرق أوسطي .

أولا :- التحديات السياسية :-

لقد جاء طرح المشروع الشرق أوسطي في ظل ظروف دولية وإقليمية وعربية غير طبيعية ، فالنظام الدولي هو نظام ذو القطب الواحد تهيمن عليه الولايات المتحدة

---

[١٥١] حسن محمد الظاهر ، (التحديات التي تواجه الامة العربية : دراسة تحليلية ، الشؤون العربية ، العدد ٦٩٥ ايلول ، ١٩٩٨) ، ص٢٣ .

الأمريكية ، وبالتالي تضع كل إمكانياتها لضمان وتكريس هيمنتها على العالم ومن ضمن ما تسعى إليه هو إقامة ترتيبات إقليمية تنسجم ومصلحة النظام الدولي الجديد ، فقامت وبالتعاون مع إسرائيل بطرح المشروع الشرق أوسطي مستغلة الظروف التي يمر بها النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية وبالتالي لم تتح الفرصة لمناقشة ودراسة هذا المشروع .

إن التحدي السياسي الناتج عن المشروع الشرق أوسطي يتمثل في السعي الجاد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل للقضاء على النظام الإقليمي العربي والمؤسسات التابعة له كجامعة الدول العربية ، فبعد توقيع إتفاقية السلام بدأت المخططات الغربية وبالتعاون مع إسرائيل بالظهور للسيطرة على المنطقة من خلال المشاريع البديلة ، فقيام نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط من شأنه أن يغير الأهداف والأولويات ومراكز القوة والإدارة والقيادة ، كما وتتغير هوية النظام ووظيفته ومركزه ، فرغم الظروف التي أحاطت بالنظام العربي من تراجع وتدهور وتفكك وخاصة بعد حرب الخليج الثانية للدرجة التي تصل إلى حد إنكار وجوده ، استطاع النظام الإقليمي العربي وفي كل الظروف إلى تجاوز أي أزمة يمر بها وبقي إلى حد ما ثابتا متماسكا وذلك لأنه قام على فكرة الإنتماء إلى حضارة وثقافة وأمة واحدة ، بينما النظام الشرق أوسطي فإنه يقوم على عامل الجوار الجغرافي من أجل تكريس وتبرير وجود دولة داخل هذا النظام ، فتغير هوية المنطقة إلى شرق أوسطية يتيح لإسرائيل أن تكون دولة طبيعية لا تنتمي إلى فضائه الديني والقومي والثقافي [١٥٢] .

وسوف يرافق التغير في هوية النظام تغير في وظيفته ، بينما يهدف النظام الإقليمي العربي إلى الوصول إلى تحقيق قدر من التنسيق والتعاون في مختلف المجالات سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية وإيجاد إجماع حول القضايا المركزية كالقضية الفلسطينية ، سيكون الهدف المركزي للنظام الجديد إيجاد تعاون وتنسيق بين دول المنطقة وإسرائيل وبناء تعايش عربي- يهودي مع ضمان حماية أمن إسرائيل . وتغير النظام من شأنه أن يحدث تغيرا على مركزية النظام ، فبعد أن كانت مصر تمثل مركز النظام الإقليمي العربي مع بعض التنافس من قبل العراق والسعودية بسبب الإمتيازات التي تتمتع بها مصر من حيث ثقلها وموقعها وبنيتها ورصيدها السياسي والتاريخي ستصبح إسرائيل تمثل المركز في النظام الشرق أوسطي بسبب تمتعها بالقوة النووية والتفوق العسكري والتكنولوجي الذي تتمتع به إسرائيل

---

[١٥٢] عبد الاله بلقزيز ، تحديات اقامة النظام الشرق اوسطي وانعكاساته على مجال الثقافة ، (المستقبل العربي ، العدد ٢٠٣، كانون ثاني ، ١٩٩٦) ، ص١٧ .

إضافة للدعم الذي تلقاه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لكي تصبح القائد والمسيطر في ظل النظام الجديد [١٥٣].

ثانياً :-التحديات الإقتصادية :-

منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ كثر الحديث على أنه في ظل المشروع الشرق أوسطي سوف يتحقق الرفاه الإقتصادي في المنطقة ، حيث يتم النظر إلى البعد الإقتصادي على أنه من أهم الأبعاد المطروحة في ترتيبات السلام بين العرب وإسرائيل ، انطلاقاً من الرؤية الإسرائيلية على أن الترتيبات والإتفاقيات والمعاهدات السياسية والأمنية لا تكفي لتحقيق السلام على المدى البعيد ، وانما يتطلب إرساء السلام إيجاد ترتيبات اقتصادية ، فالنظام الإقليمي في الشرق الأوسط هو بالتالي ثمرة لعملية السلام ومن ثم لم يتم الحديث فيه من خلال المفاوضات الثنائية وإنما من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف بلجانها المختلفة –الأمن الإقليمي ، الحد من التسلح ، الموارد المائية وقضايا البيئة ، اللاجئين ، التنمية والتعاون الاقتصادي –، وهذه المفاوضات هي التي سينتج عنها النظام الشرق أوسطي ، إلا أن هذا لم يحدث نتيجة لتعثر المفاوضات الثنائية ، ومع ذلك ظهرت بوادر تنفيذ المشروع الشرق أوسطي على أرض الواقع من خلال المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا [١٥٤].

إن جوهر المشروع الشرق أوسطي هو إقتصادي يتمثل في إقامة سوق شرق أوسطية مشتركة ، وأصبح مصطلح السوق يشكل الوعاء المفهومي الذي ينظر منه إلى التحديات الإقتصادية للمشروع الشرق أوسطي ، وتستند إقامة هذه السوق على ركيزتين : الوصول إلى السلام الشامل وإلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل والتي فرضت منذ ما يقارب خمسين عاماً بإعتبارها سلاحاً في يد العرب في مواجهتهم مع إسرائيل [١٥٥]

---

[١٥٣] المصدر السابق ، ص١٨ .

[١٥٤] المصدر السابق ، ص١٦ .

[١٥٥] نيفين عبد الخالق مصطفى ، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي مصدر سبق ذكره ، ص١١ وقد فرضت المقاطعة العربية لإسرائيل من قبل جامعة الدول العربية عام ١٩٤٨ واقتصر القرار على المقاطعة المباشرة للسلع والخدمات المنتجة في إسرائيل ، وفي عام ١٩٥٠ فرضت المقاطعة من المستوى الثاني ويعني مقاطعة الشركات التي ساعدت على تقوية إسرائيل ودعمها اقتصادياً وعسكرياً ثم المستوى الثالث الذي يعني مقاطعة الشركات التي تتعامل مع الشركات الموضوعة على قائمة المقاطعة من المستوى الثاني ، وقد سعت الدول الغربية والولايات المتحدة من اجل إلغاء المقاطعة حيث تقدمت الولايات المتحدة بطلب من الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية من اجل مناقشة إلغاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة ، واوضحت أنها تتفهم موضوع المقاطعة إلا ان هذا يضر بالمصالح الغربية والأمريكية لان هناك شركات ترغب بالعمل في مناطق السلطة الفلسطينية والمقاطعة تعيق عملها ، إلا ان رد جامعة الدول العربية كان يربط بين تحقيق السلام الشامل وبين إلغاء المقاطعة انطلاقا من انه إذا زالت الأسباب زالت المقاطعة ، ونتيجة لذلك لجأت الولايات المتحدة الى دول مجلس التعاون الخليجي الذي الغى المقاطعة من الدرجة الثانية والثالثة في أكتوبر عام ١٩٩٤ .

إن قيام سوق شرق أوسطية من شأنه أن يدمر الإقتصاد العربي ، وهذا ما اتفق عليه معظم من تناولوا هذا الموضوع بالبحث والدراسة ، على أن قيام سوق شرق أوسطية سوف يكون انتحارا اقتصاديا عربيا بإمتياز ، والسبب في ذلك الاختلال في التوازن الاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل ، فالتعاون الاقتصادي الإقليمي من شأنه أن ينعكس سلبا على الاقتصاد العربي [١٥٦].

ومن أهم الأخطار التي ستنجم من السوق شرق أوسطية دمج الإقتصاد الفلسطيني الضعيف بالإقتصاد الإسرائيلي مما سيؤدي إلى جعل الإقتصاد الفلسطيني إقتصادا تابعا لإعتماده على فرص العمل في إسرائيل والمساعدات والقروض ، كما أن فوائد هذه السوق لن تكون متساوية وإنما سيحكمها التطور الإقتصادي ، وبالتالي فإن إسرائيل هي المستفيدة ، فحجم الإقتصاد الإسرائيلي يفوق نظيره الأردني ١٥ مرة ، ونظيرة الفلسطيني ٢٠ مرة [١٥٧] ،ودخل الفرد في إسرائيل يبلغ تسعة أضعاف دخله في الأردن وفلسطين [١٥٨] ،وحجم الصناعة في الاقتصاد الإسرائيلي ٢٢ % والأردني ١٣ % وفلسطين ٦% [١٥٩] ، والناتج القومي الإسرائيلي يبلغ ما يقارب ٦٧ مليار دولار سنويا [١٦٠]، وهذا يعني أن إسرائيل تتفوق على الأردن وفلسطين مما يعني أن تصبح الأسواق العربية سوقا للمنتجات الإسرائيلية .

ثالثا : التحديات الأمنية والعسكرية :-

يتضمن المشروع الشرق أوسطي ترتيبات أمنية في المنطقة ، وفي هذا المجال يرى شمعون بيرس بأن الأمن القومي وتحقيق السلام والإستقرار يتحقق من خلال إيجاد نظام أمن إقليمي قائم على الرقابة والرصد وذلك لفشل مفهوم الحدود الأمنة والبعد الإستراتيجي، وهو الذي يسمح بتفكك هياكل القوة ويعمل باتجاه نزع السلاح [١٦١] ويتضمن الشق الأمني من المشروع الشرق أوسطي اتفاقيات الحد من التسلح مما سيؤدي إلى تقليص الإنفاقات العسكرية التي تقدر ب٦٠ مليار دولار إلى الثلث وتحويلها إلى بنك التنمية الإقليمي المقترح ، وخلق مناطق منزوعة السلاح وأخرى محدودة السلاح في حالة التوصل إلى معاهدة سلام ، وإقامة أنظمة أمنية للرقابة والتحقق والإنذار المبكر وتبادل المعلومات وإقامة مناورات عسكرية ، وإقامة هيئات رقابة تتمتع بصلاحية وقدرة على التصرف عند الضرورة ، وإيجاد رقابة

---

[١٥٦] عبد الإله بلقزيز ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦ .

[١٥٧] غسان سلامة ، افكار اولية عن السوق الوسطية ، (المستقبل العربي ، العدد ١٧٩ ، كانون ثاني ، ١٩٩٤) ، ص٧٠ .

[١٥٨] نفين عبد الخالق مصطفى ، مصدر سبق ذكره ، ص٧١ .

[١٥٩] غسان سلامة ، مصدر سبق ذكره ، ص٧١ .

[١٦٠] محمود وهبه ، اسرائيل والعرب والسوق الشرق اوسطية ، (القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، ١٩٩٤) ، ص٣٥-٤١ .

[١٦١] شمعون بيرس ، شرق اوسط جديد ، مصدر سبق ذكره ، ٨١ .

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

واسعة على التحركات العسكرية [١٦٢] ويمكن تلخيص العناصر الأساسية للبعد الاستراتيجي للشرق أوسطية في النقاط الأتية[١٦٣]

١-تجميد معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية ، وقد ساهمت بذلك الولايات المتحدة من خلال تغذية الخلافات بين الدول العربية وصولا بها إلى مرحلة المواجهة

٢-إقامة أمن إقليمي جديد بدلا من الأمن الإقليمي العربي ، وظهرت ملامح الأمن الإقليمي من خلال المعاهدات العسكرية بين إسرائيل ودول الجوار للوطن العربي كتركيا وأثيوبيا

٣-ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية المجاورة لتحقيق الردع حيث أن التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية أحد ملامح النظام الشرق أوسطي الجديد وهذا ما تعهد به رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسهم كلينتون ، من خلال تزويد إسرائيل بالأسلحة المتطورة وحرمان الدول العربية منها ومنع الدول العربية من الحصول عليها ، وقد تحدث نتنياهو عن الردع فقال "إن أي سلام يمكن أن يقوم بين العرب وإسرائيل لا بد وان يدعم بقوة ردع حقيقية وفعالة يحتفظ بها لمواجهة أي هجوم عربي محتمل أو يخلص إلى أن أي سلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يستمر إلا إذا كان سلاما مرتبطا بالردع الإسرائيلي ، لذلك فإنه يدعو إسرائيل إلى الاحتفاظ بقوة رادعة " [١٦٤]

٤- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والصواريخ البالستية خارج الدول النووية الحالية بمعنى انفراد إسرائيل بامتلاكها ،حيث أن إسرائيل تدخل النظام الشرق أوسطي وهي تمتلك ترسانة نووية ضخمة ، وتسعى إلى زيادة قدرتها النووية أكثر فأكثر لتدعيم ركائزها وهيمنتها على المنطقة .

٥- أجراء مناورات عسكرية مشتركة لتحقيق التطبيع سواء من خلال الوجود الأمريكي في المنطقة أو بإشتراك دول المنطقة .

إن الهدف من الدعوة إلى إقامة نظام أمني إقليمي ومؤسسات أمنية إقليمية تكون جزءا من المشروع الشرق أوسطي هو تحقيق الأمن لإسرائيل ، وإستمرار تفوقها العسكري ، وإعطاء المجال لإسرائيل ليكون لها اليد العليا في النظام ، فهو نظام أمني إقليمي يهدف إلى تحقيق الاستقرار لإسرائيل وتدعيم دورها الاستراتيجي الإقليمي ، كما ويهدف النظام الأمني في الشرق الأوسط إلى إيجاد تحالف دولي لمحاربة ما يسمى " بالأصولية الإسلامية " [١٦٥].

---

[١٦٢] محمد الاطرش ، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي ، (المستقبل العربي ، العدد ٢٢١٠ آب ، ١٩٩٦) ، ص٥ .

[١٦٣] حلمي الشعراوي الشرق اوسطية مخطط امريكي صهيوني ،(القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٨) ، ص٦٧ .

[١٦٤] المصدر السابق ، ص٦٦ .

[١٦٥] محمد الاطرش ، مصرد سبق ذكره ، ص٩ .

رابعاً : التحديات الثقافية :

بالإضافة إلى التحديات السياسية والإقتصادية والعسكرية ، سيكون هنـــاك دور مـــهم للتحديات الثقافية ضمن المشروع الشرق أوسطي ، فالثقافة العربية سيكون لها نصيـــب مـــن مخاطر المشروع الشرق أوسطي ، وحينما نتحدث عن الثقافة فإننـــا نقصـــد بـــها الحضـــارة والهوية والتي ستؤدي إلى المساس بهوية المجتمع العربي وتاريخـــه ووعيـــه وذاتـــه ، وأول ترجمة لقيام نظام شرق أوسطي في مجال الثقافة تتمثل في إدخال النسيج الثقافي في الترتيبـلت الجارية تحت مسمى التطبيع ، وهذا هو المطلوب من العرب ، حيث أن النجاح في التطبيـــع الثقافي من شأنه أن يسهل عملية التطبيع في المجالات الأخرى، بمعنى أن الثقافة ســتكون أداة وظيفية متقدمة في برنامج إخضاع للشرق أوسطية ، وتولي الولايات المتحدة وإسرائيل قضيـة التطبيع الثقافي أهمية لإداركها بخطورة انتعاش الثقافة والحضارة العربية والإسلامية،لأن ذلك يهدد مصالحها ، ويقصد بالتطبيع الثقافي أن الأسباب التي كانت تحمل المواطن العربي علـــى أن يكن العداء والكراهية للكيان الإسرائيلي الذي قام على أرض فلسطين لم تعد مبررة اليـــوم وهو إعتراف يحتاج إلى توطين مشاعر التسامح والتعايش مع الكيان [١٦٦]

إن مشروع التطبيع الثقافي لا يعني إحلال الثقافة الصهيونية محل الثقافـــة العربيـــة والهيمنة عليها ، فالتطبيع الثقافي ليس مشروع هيمنة ثقافية بل مشـــروع تدمـــير المقومـــات الذاتية للثقافة والحضارة العربية بكل ما تعني من معاني التناثر والفوضى والإرتباك والضيـلع بحيث تصبح الأمة العربية دون ثقافة موحدة ، إنطلاقاً من الإدراك لدى الثقافـــة الصهيونيـــة بعراقة الثقافة العربية [١٦٧]، والتطبيع الثقافي يقتضي بعض الأمور منها ضرورة إعادة كتابـــة التاريخ الفلسطيني ومجمل قضايا الصراع العربي –الإسرائيلي والتكيف مع الحقائق الجديـــدة مما سيدفع إلى البحث عن مؤرخين لتغيير الحقائق ، كما يقتضـــي تغيـــير الهويـــة القوميـــة الجامعة بين أبناء المنطقة العربية وقوامها العروبة واستبدالها بهوية جديدة هي الهوية الشـــرق أوسطية .

---

[١٦٦] عبد الاله بلقزيز ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨ .

[١٦٧] معن بشور ، السلام والتطبيع الثقافي ، (المستقبل العربي ، العدد ٢٩٠ ، تموز ، ١٩٩٦) ، ص٦ .

الفصل الرابع : السوق الشرق أوسطية .

أولا : ماهية السوق الشرق أوسطية

يمكن القول وإستنادا إلى ما سبق أن المشروع الشرق أوسطي مشروع سياسي بقوائم وآليات إقتصادية ، ويتمثل البعد الإقتصادي للمشروع في فكرة السوق الشرق أوسطية التي ترتبط إرتباطا وثيقا بمدى نجاح عملية السلام وتحقيق السلام العادل والشامل ،حيث سيكون جوهر المشروع الشرق أوسطي إقامة سوق شرق أوسطية قائمة على أساس الربط بين السلام السياسي والإصلاح الإقتصادي والتعاون الإقليمي في مجالات البنية التحتية ، وإقامة مشروعات إنتاجية مشتركة أو إنشاء مؤسسات إقليمية بهدف تحقيق التقدم والرخاء ودعم الأمن والسلام في المنطقة . وانطلاقا من أن أي دراسة علمية ينبغي أن تبدأ بتعريف المصطلحات فإن هذا يدفعنا إلى التعريف بالسوق الشرق أوسطية وتعريف مصطلح السوق .

إن مصطلح السوق يطلق على المكان الذي يجتمع فيه التجار لبيع سلعهم ، أما من الناحية الإقتصادية فهو يطلق على مجمل الصفقات التي تتم بين البائعين والمشترين لمختلف الحاجات الإقتصادية سواء كانت سلعا أو قيما أو رؤوس أموال أو عمل [١٦٨].

أما مصطلح السوق الشرق أوسطية والذي شاع استخدامه مع إنطلاق عملية السلام فهو يعبر عن شكل من أشكال الترتيبات الإقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل كمجال اقتصادي يتميز بشبكة من العلاقات الإقتصادية ، وأول من طرح فكرة السوق الشرق أوسطية شمعون بيرس في كتابه شرق أوسط جديد بإعتبارها طريقا لتدعيم السلام ، وتبنى الإسرائيليون والولايات المتحدة فكرة السوق الشرق أوسطية بإعتبارها الآلية القوية لرفع المقاطعة العربية لإسرائيل والسماح لها بالإندماج والإنفتاح بسهولة في المنطقة من خلال تبادل المزايا التفضيلية بحيث يلتزم كل طرف بإعطاء الآخر مزايا للتبادل التجاري لا تذهب إلى طرف ثالث ليس عضوا في السوق [١٦٩].

ويرى البعض أن مفهوم السوق شرق أوسطية غير محدد المعالم وهناك إختلاف في الرؤية تجاهها ، فمن الناحية الجغرافية يرى البعض أنها تقتصر على كل من إسرائيل والأردن والمناطق الفلسطينية ، في حين يرى البعض الآخر أنها تشمل الدول العربية

---

[١٦٨] عبد الوهاب الكيالي : الموسوعة السياسية ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ج٣،ط٥،١٩٨٥)،ص٣٢٠

[١٦٩] عبد الفتاح الجبالي ، ورقة عمل ، (المستقبل العربي ، العدد ٢٠٤ ، شباط ، ١٩٩٦) ، ص١١ .

وإسرائيل وتركيا وإيران ، أما من الناحية الإقتصادية يرى البعض أنها ستقتصر على مجرد إقامة علاقات اقتصادية عادية بين الأطراف المعنية توصل إلى إلغاء المقاطعة في حين يراها البعض الآخر على أنها صورة مشاريع مشتركة ، منطقة تجارة حرة ، إتحاد جمركي وصولا إلى سوق مشتركة [١٧٠] .

وقد صاغت عدد من المؤسسات ومراكز الأبحاث الإسرائيلية والأمريكية سلسلة من التصورات حول الإقتصاد السياسي السلمي في المنطقة ومن أهمها الكتاب الذي أصدرته إسرائيل بعنوان الشرق الأوسط في عام ٢٠٠٠ في عام ١٩٦٧ والذي تضمن الرؤية الإسرائيلية بالنسبة إلى الصناعتين الإسرائيلية والعربية وامكانية المنافسة بذلك [١٧١]، إضافة إلى الدراسة التي قام بها معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى [١٧٢]. حيث ترى كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أن مفهوم السوق ينحصر في إقامة منطقة سياسية وإقتصادية تخضع للهيمنة الأمريكية وتلعب إسرائيل فيها دور القائد .

ثانيا :- الأسس والمراحل التي تقوم عليها السوق الشرق أوسطية :

تكاد تتفق معظم التصورات التي أوردها السياسيون والإقتصاديون حول الأسس والمراحل التي تقوم عليها السوق الشرق أوسطية أو ما يعرف بالنظام الإقتصادي الشرق أوسطي ، فالسوق الشرق أوسطية تقوم على أسس منها [١٧٣]

١. حرية انتقال رؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة .
٢. حرية إنتقال الأشخاص والقوى العاملة .
٣. حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي .
٤. إزالة الحواجز الجمركية .
٥. حرية تبادل البضائع والمنتجات .

---

(١٧٠) نجيب عيسى ، التحديات الاقتصادية للتسوية واستراتيجيات المواجهة ، (مستقبل العالم الإسلامي ، العدد ١٥ ، ربيع ١٩٩٥) ، ص٨ .

(١٧١) يوسف صايغ ، منظور الشرق االوسط ودلالاته بالنسبة الى العرب ، (المستقبل العربي ، العدد ١٩٢ ، شباط ، ١٩٩٥) ، ص٩.

(١٧٢) محمود عبد الفضيل ، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية ، في العرب والتحديات الشرق اوسطية الجديدة ، (المستقبل العربي ، العدد ١٧٩ ، كانون ثاني ، ١٩٩٤) ، ص٩٣ .

(١٧٣) عبد الاله بلقزيز ، تحديات اقامة النظام الشرق اوسطي وانعكاساته على مجال الثقافة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦ .

والملاحظ على هذه الأسس أنها تهدف إلى دمج إسرائيل في المنطقة ، إذا ما أضفنا أنها هي الأسس التي تقوم عليها السوق العربية المشتركة التي لم يتم التوصل إلى تكريسها على إرض الواقع . وتنحصر السوق الشرق أوسطية في إقامة منطقة اقتصادية وسياسية تخضع للهيمنة الأمريكية وتلعب إسرائيل دور القائد من خلال إنشاء السوق الشرق أوسطية عبر ثلاث مراحل أو مستويات تشكل كل مرحلة خطرا لا يمكن الإستهانة به ، وفق آلية إقامة اتفاقيات ثنائية بين إسرائيل وكل دولة عربية ، وإتفاقيات متعددة الأطراف .

* **المرحلة الأولى** :يتم فيها تعاون اقتصادي بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية من خلال إقامة منطقة تجارة حرة تخضع لقواعد القانون الدولي في العلاقات الإقتصادية ، وأبرز مخاطر هذه المرحلة أنها ستؤدي إلى دمج الإقتصاد الفلسطيني الوليد بالإقتصاد الإسرائيلي مما سيجعله تابعا للإقتصاد الإسرائيلي .آخذين بالإعتبار أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على المساعدات والقروض من الدول المانحة ، وعلى العمل في الاقتصاد الإسرائيلي مما سيؤدي إلى تبعية إقتصادية يتبعها تبعية سياسية [١٧٤].

***المرحلة الثانية** : يتم فيها توسيع منطقة التجارة الحرة لتأسيس محور ثلاثي يأخذ تشكيلة سياسية اقتصادية أمنية تضم الأردن وإسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية بتجمع اقتصادي ثلاثي على غرار الإتحاد الاقتصادي بين دول ألبينالوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ)والذي يتميز بقلة عدد الأعضاء وجوارهم الجغرافي ، ومخاطر هذه المرحلة تتمثل في أن فوائد هذه السوق (المنطقة الحرة) توزيعها لن يكون متساويا وإنما سيحكمه التطور الإقتصادي لكل طرف وهنا فإن المستفيد سيكون إسرائيل نظرا لتطور وتميز اقتصادها [١٧٥].

***المرحلة الثالثة** : يتم فيها توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل بالإضافة إلى مستوى المرحلة الثانية بلدان المشرق العربي وتركيا ، حيث تقوم منطقة للتبادل الحر ، وحدد الترتيب الزمني لذلك بعام ٢٠١٠ ، ثم يتم تبادل حر بينها

---

[١٧٤] نيفين عبد الخالق ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥ .

[١٧٥] عبد المنعم السيد علي ، التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق اوسطي ، (المستقبل العربي ، العدد ٢١٤ ، شباط ، ١٩٩٧) ، ص١٥.

انظر ايضا : نيفين عبد الخالق ، مصدر سابق ، ص١٥ .

وبين دول المتوسط ومخاطر هذه المرحلة تتمثل في أنها ستقسم الوطن العربي إلى قسمين الأول : بلدان المشرق العربي ، والثاني : بلدان المغرب العربي ، ومن ضمن المخاطر المنبثقة عن هذه المرحلة فكرة التخصص وتقسيم العمل بين دول السوق ، حيث سيتم توزيع الأنشطة الاقتصادية على أسس ثلاثة وهي الموارد والتكنولوجيا والسوق على النحو التالي :-

مصر :- تتخصص في إنتاج الصناعات التحويلية والثقيلة .

سوريا :- تتخصص في إنتاج المنسوجات الصناعية والغذائية .

الأردن ولبنان :- الخدمات والصناعات الاستهلاكية

أقطار الخليج العربي :- الصناعات البتر وكيماوية .

إسرائيل :- الصناعات الإلكترونية الدقيقة والمتطورة والحاسبات والطائرات [١٧٦] .

ثالثاً : مشاريع الربط الإقليمي المطروحة .

لقد ظهرت العديد من الدراسات التي قدمت مشاريع إقليمية وفي مجالات عديدة في إطار التعاون الإقليمي في المنطقة ، وهذه الدراسات التي أعدتها جهات دولية وعلمية تحتاج إلى وقت طويل حتى تصل إلى وضعية مشروع متكامل ، وتقوم فلسفة التعاون الإقليمي على أساس مجموعة من المنطلقات تتمثل في أن التعاون الإقليمي والإعتماد المتبادل والعلاقات التجارية ستعزز من إمكانية تحقيق السلام ، وتذويب المشاكل المستعصية بين مختلف الإمكانيات مما يؤدي إلى تعاظم "عوائد السلام " وهذا كله نابع من الإعتقاد بإمكانية التكامل في المنطقة من خلال ربط شرايين الحياة الاقتصادية العربية –مياه ، نفط ، سياحة ، ثقافة –بالإقتصاد الإسرائيلي ، والعلاقات الإقتصادية ستكون شاملة في مختلف المجالات والتي تمثل موقعا مركزياً في إطار المحادثات المتعددة الأطراف وتتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها مما يجعل كلفة الإنفصال مرتفعة لأي دولة مشاركة في تلك المشروعات [١٧٧].

---

[١٧٦] أمين محمود عطايا : النظام الشرق أوسطي الجديد ، المخططات الإسرائيلية للهيمنة الاقتصادية على المنطقة ، (بيروت : المنارة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥) ، ص٥٨ .

انظر أيضا : نيفين عبد الخالق ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦ .

[١٧٧] امين محمود عطايا ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٦ .

وتتركز مشاريع الربط الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط في المجالات الآتية :-

١) في مجـــال الطـــاقـــة :-

لقد تم طرح العديد من مشاريع التعاون الإقليمي فـــي مجـــال الطاقـــة فـــي إطـــار المشروع الشرق أوسطي ، حيث ترغب إسرائيل في التعاون في مجال الطاقة بـــهدف تنويـــع مصادرها من الطاقة وخاصة النفط والغاز وتسهيل الحصول عليها بأرخص تكلفة ممكنة مـــن خلال التزود بالنفط العربي بواسطة شبكة أنابيب ، وترى إسرائيل في ذلك مصلحة للطرفيـــن العربي والإسرائيلي ، حيث تحصل إسرائيل على النفط والغاز بســـعر رخيـــص أي بســـعر التكلفة بالمقابل فإن تصدير النفط العربي عبر خط أنابيب يصل إلى الموانئ الإسرائيلية علـــى ساحل المتوسط سيؤدي إلى تخفيض النفقات والتكاليف ، فحسب دراســـة أجراهـــا صنـــدوق ارموندهان في جامعة تل أبيب فإن رسوم تصدير طن واحد من نفط الخليـــج العربـــي إلـــى غرب أوروبا عبر قناة السويس يصل إلى ١٨ دولار بينما تصدير النفط من موانـــئ الخليـــج عبر أنابيب تصل إلى موانئ حيفا وأشدود وغزة ستكلف في حدود ١٢-١٥ دولار ، كمـــا أن مرور هذا الخط عبر أكثر من دولة سيؤدي إلى خلق تشابك في المصالح بين إسرائيل وهـــذه الدول . وهذا من شأنه أن يضر بالمصالح المصرية بإستبدال قناة السويس بطرق إســـرائيلية للطاقة الإقليمية ستجعل إسرائيل موقع للتشابك الاقتصادي [١٧٨] .

كما وأن هناك العديد من مشاريع الطاقة التي تـــم طرحـــها منـــها مشـــاريع الربـــط الكهربائي بين إسرائيل والدول العربية –مصر والأردن ولبنان وفلسطين –وإقامة محطـــات مشتركة لتوليد الكهرباء من خلال الاستفادة من مياه الأنهار والإستعانة بالخبرات الإســـرائيلية مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الكهرباء .

٢) في مجـــال السياحـــة :-

تمثل مشروعات الربط الإقليمي السياحية أهمية كبيرة في إطار المخططات الشـــرق أوسطية الجديدة ،نظرا للعوائد الإقتصادية التي يمكن أن تجنى عن طريق السياحة وانطلاقـــا من أهمية السياحة في التنمية الإقتصادية ، من هنا كانت الدعوة الإســـرائيلية إلـــى ضـــرورة الإهتمام بهذا القطاع من خلال وضع استراتيجية موحدة لبنية سياحية إقليمية ، الأمـــر الـــذي يدفع إلى إيجاد منظمة سياحية ترعى شؤون السياحة .

---

[١٧٨] محمود عبد الفضيل ، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية : التصورات –المحاذير –اشكال المواجهة ، (المستقبل العربي ، العدد ١٧٩ ، كانون ثاني ، ١٩٩٤) ، ص٩٤ .

وقد أعدت وزارة السياحة الإسرائيلية وثيقة بعنوان " مقترحات تعاون إقليمي سياحي مشترك " تحدثت فيها عن التسويق السياحي المشترك في الشرق الأوسط ، وعن ضرورة فتح جسر بري بين العقبة وايلات ، وتنشيط خطوط ملاحية بين مصر وإسرائيل (اشدود ميناء بور سعيد) وإقامة ميناء داخلي مشترك بين الأردن وإسرائيل ، وتنشيط الحركة السياحية الطبية ، وتنظيم المواصلات البرية والبحرية والجوية لتأمين تدفق السياح [١٧٩] .ومن ضمن المشروعات السياحية مشروع "ريفيرا البحر الأحمر " ، وتستند فكرة الريفيرا إلى إقامة منطقة سياحة حرة تتمتع بتسهيلات تشجيعا للنشاط الرأسمالي بإزالة الحدود السياسية والاقتصادية بين الدول المشتركة في المشروع وبالتالي تتحول إلى منطقة واحدة ، فهذا المشروع تتقاطع فيه حدود ثلاث دول عربية بالإضافة إلى إسرائيل وهي الأردن ومصر والسعودية ، عن طريق ربط ساحل ايلات والعقبة وطابا مع بعضها البعض من جزيرة المرجان عبر طابا بساحل المرجان في ايلات وصولا إلى الساحل الأردني في العقبة امتدادا إلى السعودية ، ويقترح أن تكون الريفيرا على ساحل طوله ٥٠كم موزعا على ١٢كم من الساحل المصري و١٢كم على الساحل الإسرائيلي و٢٤ كم على الساحل الأردني ، وهذا يستدعي التعاون والتنسيق فيما يتعلق بالخدمات والنقل والاتصالات والأمن [١٨٠] .

ومن خلال دراسة المشاريع السياحية يتضح بأن إسرائيل ستكون لها دور الريادة في هذا المجال للأسباب التالية :-

١. التطور الإسرائيلي في مجال السياحة ، حيث وصلت إسرائيل إلى مستوى الدول المتقدمة على المستوى العالمي في هذا المجال ، وهذا يمكن استنتاجه من عدد السياح الذين يصلون إلى إسرائيل سنويا .
٢. وجود الأماكن الدينية والتاريخية المقدسة لجميع الديانات سواء في القدس أو بيت لحم أو الناصرة ، وهذا عامل مشجع للسياحة الدينية .
٣. وجود أماكن استجمام ومعالم ومناطق جذابة وخلابة للسياحة سواء في الموسم الصيفي أو الموسم الشتوي على ساحل البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والبحر الميت وطبريا وجبل الشيخ .
٤. توفير الخدمات المختلفة سواء من فنادق أو طرق أو اتصالات أو توفر الأمن .

---

[١٧٩] امين محمود عطايا . مصدر سبق ذكره ، ص٦٦

[١٨٠] جميل هلال ، استراتيجية اسرائيل الاقتصادية في الشرق الاوسط ، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٦) ، ص١٦٠ .

٥. الدعم الذي يلقاه قطاع السياحة من الحكومة والشركات ورجال الأعمال اليهود في مختلف أنحاء العالم .

هذه المزايا من شأنها أن تجعل إسرائيل مركزا سياحيا سيؤثر على حركة السياحة في المنطقة

٣) في مجال الزراعة :-

التعاون في مجال الزراعة من المشاريع الإقليمية التي تولى أهمية خاصة ضمن المشروع الشرق أوسطي ، وتولي إسرائيل المجال الزراعي أهمية كبيرة وترى بأن هناك إمكانية للتعاون في هذا المجال من منطلق أن هناك دولا عربية تعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة في نشاطها الاقتصادي إلا أنها متخلفة في هذا المجال حيث تعتمد على الوسائل البدائية بالمقابل فإن إسرائيل تعتبر من الدول المتقدمة في هذا المجال ، ويأمل الإسرائيليون في تقديم المشورة الفنية في مجال استزراع المناطق الصحراوية ، وتزويد البلدان العربية بالمعدات والآلات ، وتدريب الكوادر –، وتحسين وتنمية البذور ، وهي ترى بالنموذج المصري –الإسرائيلي للتعاون في مجالي الزراعة إمكانية للتصميم [١٨١] .

واختراق إسرائيل لإقتصاديات الدول العربية من خلال الزراعة سيجعلها تتحكم في هذا المجال للتقدم الإسرائيلي فيه ، وسوف يكون هناك صعوبة على الدول العربية للتخلص من هذا الإختراق بسبب الضرر الاقتصادي الذي سينجم عن توقف المشاريع المشتركة والمساعدات الفنية والتقنية مما سيجعل إسرائيل توجه القطاع الزراعي في الدول العربية وفق مصالحها .

٤) في مجال البنية التحتية :-

هناك العديد من مشروعات الربط الإقليمي التي تركز على شبكة واسعة من مشروعات البنية التحتية ، وتشمل المشروعات الخدمية الإقليمية التي ترتبط بإقامة موانئ وطرق برية وجوية إقليمية وشركات نقل مشتركة وتعاون في مجال إنتاج الكهرباء والربط الكهربائي والتي من شأنها تعميق الإعتماد المتبادل بين دول المنطقة ، وربطها بالنظام الإقليمي ربطا محكما تجعل الإنفكاك عنه ليس بالأمر السهل وفي هذا المجال يقول يوسي بيلين " [١٨٢] ." وقد نشهد خلال الأعوام الخمسة المقبلة تشييد بنية تحتية مشتركة في الشرق الأوسط تشمل بالإضافة إلى إسرائيل كلا من فلسطين والأردن ومصر ولبنان وسوريا ، وإذا تم ذلك فإننا سندرس إمكانية إقامة سوق مشتركة في الأعوام العشرة التالية " وهناك العديد

---

[١٨١] امين محمود عطايا ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٠ .

[١٨٢] جميل هلال ، استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٦ .

من المشاريع المطروحة في هذا المجال ومنها شبكات الطرق السريعة البرية التي تربط بين إسرائيل وكل دولة من دول الجوار . ويقول بيرس أن هناك خططا لبناء ثلاث شبكات من الطرق السريعة ، إحدى هذه الطرق ستخترق الشرق الأوسط من شمال أفريقيا إلى أوروبا بمحاذاة البحر عبر (مصر-إسرائيل- لبنان -سوريا -تركيا) ، والطريق الثانية ستعبر الشرق الأوسط من شمال إفريقيا إلى العراق والخليج ، وكلا الطريقين سيمكنان السيارات الخاصة القادمة من أوروبا من الوصول إلى بلدان الشرق الأوسط ومواصلة السفر إلى إفريقيا، أما الثالثة فتكون سلسلة من الطرق تربط بين غزة والخليل ، القدس وعمان ، وحيفا والمفرق ، وحيفا ودمشق [١٨٣] . أما فيما يتعلق بطرق السكك الحديدية فهناك اتجاه لإعادة تشغيل خط سكة الحديد المسمى سكة حديد الحجاز الذي يصل من المدينة مرورا بوادي الأردن إلى دمشق مرتبطا بحيفا و تشير الدراسات إلى أنه يمكن تشغيله خلال ستة شهور وهناك إهتمام بالنقل البحري من خلال الموانئ التي سيسمح لجميع بلدان المنطقة بالعبور إليها ، وسيسمح بإقامة مناطق تجارة حرة تكون خاضعة في المرحلة الأولى لسيطرة الدول التي تقع فيها ، ولكنها ستتحول إلى سيطرة الإدارة المركزية الخاصة بالمجتمع الإقليمي وهناك أيضا مشروع قناة البحر الأحمر -البحر الميت الذي يهدف إلى نقل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت والتي سينتج عنها تعويض المياه التي يتم استغلالها من الأردن واليرموك كما وسيتم الإستفادة منها في مشاريع اقتصادية أخرى ، ولم توضح التفاصيل الكاملة للمشروع ولكن المفهوم الرئيس واضح [١٨٤].

نلاحظ من خلال ما سبق أن مشاريع البنية التحتية ستعطي إسرائيل أولوية مما يجعلها تشكل عقدة مواصلات في الشرق الأوسط الجديد ،حيث يلاحظ في التقرير الذي قدمه البنك الدولي في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف إلى اللجنة المشرفة على مسيرة السلام وبالذات لجنة التعاون الاقتصادي ، نرى بأن هذا التقرير لا يهتم بالطرق التي لا تعبر إسرائيل مثل طريق دمشق بيروت ، كما وتريد إسرائيل أن تجعل من مطار اللد عقدة اتصالات وجسر توصل إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، وتريد أن تكون مركز ترانزيت رئيس سواء للأفراد أوالبضائع ، حيث ترى بموقعها إمكانية لان تقوم بدور رئيس في شبكة المواصلات الإقليمية كونها تقع في منطقة فاصلة بين إفريقيا وأسيا ، بالتالي فإن المشاريع تهدف إلى إعادة تحديد إقليمية واسعة لدور إسرائيل في المنطقة تجعلها قبلة اقتصادية لعموم النشاط الاقتصادي الإقليمي [١٨٥].

---

[١٨٣] شمعون بيرس ، الشرق الاوسط الجديد ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٠ .

[١٨٤] المصدر السابق ، ص١١١.

[١٨٥] أمين محمود عطايا ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٩ .

٥) في مجـــال الميـــاه :-

تعاني معظم بلدان الشرق الأوسط من نقص في المياه ، وقد تم عقـــد العديـــد مـــن المؤتمرات وطرح العديد من المقترحات ذات العلاقة بحل أزمة المياه في المنطقة ، ممـــا أدى إلى احتلال مشروعات المياه موقعا متميزا في إطار قائمة مشروعات الربط الإقليمية الشـــرق أوسطية ، انطلاقا من أن الشرق أوسطية نموذج لتوزيع المياه ، وهذه المشروعات لها طبيعـــة استراتيجية وسياسية في أن واحد لأنها تطرح مشكلة متعلقة بالسيادة والسيطرة على شـــرايين الحياة الاقتصادية ، فترى إسرائيل أن وفرة المياه في بعض المنـــاطق مقارنـــة بشـــحها فـــي مناطق أخرى يستدعي حلا إقليميا مشتركا ، والمشاريع المائية الإقليمية تنطلق مـــن سياســـة إسرائيل الهادفة إلى الهيمنة على الموارد المائية التي استولت عليها وقامت بطـــرح مشـــاريع مع كل طرف من الأطراف العربية المجاورة لها ، وطرحت نفسها وسيطا لنقل الميـــاه مـــن لبنان إلى الأردن ومن مصر إلى غزة ، وإصرارها على عدم أحداث أي تغيير في سـيطرتها على المصادر المائية العربية [١٨٦] .

ومن ضمن مشروعات الربط الإقليمي في مجال الميـــاه المشـــروع الـــتركي المســـمى بـــ"أنابيب السلام " لنقل المياه من تركيا إلى بلدان المشرق العربي وإسرائيل ، حيث تحـــاول تركيا لعب دور إقليمي من خلال استغلال موضوع المياه على إعتبار أن الميـــاه تنبـــع مـــن أراضيها ، وهي تريد استبدال المياه بالنفط ، وإستخدام المياه كورقة ضغـــط سياســـي علـــى العراق وسوريا ، لدرجة أنه عندما يتم الحديث عن المشروع الشرق أوسطي يقترن الحديـــث بمشروعات المياه ودور تركيا في الترتيبات الشرق أوسطية ، وقـــد قـــال الرئيـــس الـــتركي الراحل تورجوت اوزال حول المياه " هناك مشكلة مياه في فلسطين وإسرائيل والأردن وشـــبه الجزيرة العربية ، وتركيا هي المصدر الوحيد للمياه في الشرق الأوسط ، ولهذا نادينا بإقامـــة مشروع مياه السلام ، وسنبيع المياه للدول العربية ، أما إسرائيل فيمكن أن نبيـــع لـــها الميـــاه ولكن مقابل السلام الذي من دونه لن ينفذ هذا المشروع " [١٨٧]. ويتضمن مشـــروع أنـــابيب السلام لنقل المياه من خطين لجر مياه نهر سيحان وجيحان إلى عدد من دول المنطقة ، الخـــط الأول : ويسمى الخط الغربي ويسير في الأراضـــي الســـورية ولبنـــان وإســـرائيل والأردن والأراضي الفلسطينية ويصل إلى أربع مدن سعودية هي (يبع –المدينة المنورة –مكة–جـــدة) الخط طوله ٢٦٥٠كم يتدفق عبره ٣.٥ مليار متر مكعب من المياه يوميا ، والخـــط الثـــاني : ويسمى الخط الشرقي عبر الأراضي العراقية ثم إلى الكويت ويمر بثلاث مدن سعودية

---

[١٨٦] جميل هلال ، المشروع الإسرائيلي للنظام الإقليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٦ .

[١٨٧] ماجد الكيالي ، المشروع الشرق أوسطي : أبعاده –مرتكزاته –تناقضاته ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٣

(الدمام-الخبر-الهفوف) ، لينتقل إلى قطر والإمارات بخط طوله ٣٩٠٠كم يتدفق عبره ٢.٥ مليار متر مكعب يوميا ، إلا أن هذا المشروع يواجه مشاكل تتعلق بالتكلفة المرتفعة ، ومشكلات تقنية وطبوغرافية ، وصعوبات سياسية ناتجة عن ضعف الثقة المتبادلة ، فمروره من سوريا يخلق تخوفا لدى الإسرائيليين حول استمرارية تدفق المياه ، وتجمعه في طبريا يخلق تخوفا لدى الأردن وفلسطين من حيث سيطرة إسرائيل على تدفق المياه [١٨٨]

٦)بنك التنمية :-

أثناء انعقاد مؤتمر الدار البيضاء وافق المجتمعون على إنشاء بنك للتنمية في الشرق الأوسط ، حيث ركز شمعون بيرس على أهمية إنشاء هذا البنك الإقليمي والتعاون الإقليمي تحت مظلة عملية السلام ، ولاقى دعما وترحيبا من مصر والأردن بشكل خاص ، واقترحت الأردن أن يكون مقر البنك في أراضيها [١٨٩] . وسوف يقوم البنك الإقليمي في الشرق الأوسط بتدوير الأموال الخليجية والأوروبية لتمويل المشروعات الإقليمية المقترحة ، باعتباره آلية تحويلية ضرورية للإقتصاد السياسي للسلام ، وتهدف إسرائيل من وراء هذا البنك إلى الإستغلال والإستفادة من الأموال العربية لإقامة مشاريع تهم الاقتصاد الإسرائيلي في إطار الشرق الأوسط الجديد ، في المقابل فإن الدول العربية لن تستفيد الكثير من هذا البنك لأن هناك البنوك العربية التي تستطيع تحويل مشاريع عربية ، وترى إسرائيل بأن رأس مال هذا البنك يمكن أن يكون بتخصيص دولار واحد من سعر كل برميل نفط لأغراض تطوير منطقة الشرق الأوسط ، مما سيوفر في البنك ثمانية مليارات دولار سنويا ، تكون بمثابة مارشال ذاتي لإنقاذ منطقة الشرق الأوسط من التدهور الاقتصادي على حد تعبير بيرس [١٩٠].

٧) جامعة الشرق الأوسط :-

من بين مشروعات الربط الإقليمي ضمن الترتيبات الإقليمية الجديدة إنشاء جامعة أكاديمية يكون مقرها مصر وتعرف بإسم جامعة الشرق الأوسط ، وتكون هذه الجامعة مكونة من ثلاث كليات هي –القانون، إدارة الأعمال ، الزراعة ويدرس بها النخبة التي تستطيع أن

---

[١٨٨] يوسف صايغ ، منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة للعرب (المستقبل العربي ، العدد ١٩٢ ، شباط ، ١٩٩٥) ، ص١٣

انظر أيضا : أمين محمود عطايا ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٣ .

[١٨٩] يوسف صايغ ، مصدر سبق ذكره ، ص١١ .

[١٩٠] امين محمود عطايا ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٤ .

تتلاءم مع التطورات الدولية والإقليمية ، وتكون هذه الجامعة مرتبطة بتوأمة مع جامعات أوروبية وأمريكية [١٩١] .

تلك بعض مشروعات الربط الإقليمي المقترحة ضمن الترتيبات الشرق أوسطية ، ويلاحظ بأن إسرائيل لا بد وأن تستفيد من أي مشروع وأن كانت هذه المشاريع ستقام على أرض عربية أو بأموال عربية ، كما أنها لا تكتفي بالإستفادة ، بل أنها تفرض رأيها وتصورها لأي مشروع هذا من منطلق القوة والدعم الذي نتلقاه من المهيمن على النظام الدولي ممثلا بالولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا كله بهدف تحقيق الإندماج في المنطقة ، وهيمنتها على المنطقة .

رابعا: المؤتمرات الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

من أبرز التغيرات التي شهدتها المنطقة التطورات في العلاقات الإقتصادية والسياسية والتحولات الجوهرية فيها ، وقد نتج عن هذه التطورات عقد القمم الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فما أن تم عقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ حتى بدأت صيغة التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط تأخذ وضعها انطلاقا من أن التعاون الإقتصادي في الشرق الأوسط من شأنه أن يعزز السلام ، وأصبحت قضايا التعاون الاقتصادي تناقش في لجنة التعاون الاقتصادي في المفاوضات المتعددة الأطراف وإلى جانبها برزت القمم الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

إن المؤتمرات الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA تعقد برعاية منظمة في جنيف تسمى المنتدى الإقتصادي العالمي World Economic Forum ، فخلال اللقاء السنوي في دافوس عام ١٩٩٤ أظهرت دول المنطقة على أن هناك ضرورة لشعور المواطنين بمكاسب السلام بهدف بناء الثقة وتدعيم السلام ، فكان هناك إجماع على ضرورة عقد لقاءات اقتصادية توازي العمل السياسي ،وقام مجلس[١٩٢] العلاقات الخارجية بوزارة الخارجية الأمريكية بتبني فكرة عقد المؤتمرات التي طرحها المنتدى . ويشترك في المؤتمرات الإقتصادية عادة بالإضافة إلى رجال الأعمال والشركات الدول المعنية بعملية السلام والتعاون الإقليمي وهي إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الإتحاد الأوروبي ، الدول العربية وهي دول مجلس التعاون الخليجي والأردن وفلسطين ومصر ودول المغرب

---

[١٩١] محمود عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٧ .

[١٩٢] e-mail : < Gregory-blatyt/ world Economic Forum . WEF @ Nat's ,we Forum. Org .

العربي ، في حين قاطعت المؤتمرات كل من سوريا ولبنان ، ولم تقدم الدعوة لكل من العراق وليبيا والسودان . [١٩٣]

إن المؤتمرات الإقتصادية الشرق أوسطية تستند إلى قواعد وأهداف تتمثل في : -

١- إعادة تركيب وتشكيل المنطقة وفق المصالح والعلاقات والإرتباطات الإقتصادية الجديدة

٢- تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل ، وبناء سلام شامل وعادل ، وذلك من خلال إنعاش الوضع الإقتصادي في المنطقة ، حتى يشعر المواطنون بآثار إيجابية على حياتهم مما يعزز السلام ، حيث سيصبح التطور الإقتصادي وحالة الرفاه الحاصلة من خلال التنمية الإقتصادية دافعا للمحافظة على الحالة السلمية .

٣- تخفيف عبء المساعدات الخارجية عن الإدارة الأمريكية نتيجة لعجز الميزان التجاري الأمريكي ، وبالتالي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل عبء التنمية والإنتعاش لدول المنطقة من خلال حث دول العالم على تحقيق ذلك . [١٩٤]

٤- إدماج إسرائيل في المنطقة ضمن منظومة السوق الشرق أوسطية ، حيث أن المشاريع الإقليمية والإنفتاح وإلغاء الحواجز من الوسائل الهامة في ربط دول المنطقة مع إسرائيل ، وبالتالي صعوبة التحول من حالة السلام إلى حالة الحرب لوجود مصالح مشتركة ، ونتيجة الصعوبات التي واجهتها العملية السلمية ظهرت محاولات الفصل بين العملية السلمية والتعاون الإقتصادي .

أن فلسفة المؤتمرات ومؤسساتها التي إنبثقت عنها قامت على قواعد سياسية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تتماشى مع التطورات الدولية والهيمنة الأمريكية على النظام الدولي للحفاظ على مصالحها ، حيث نرى بأن هناك إدخال لأطراف جديدة وإستبعاد أطراف أخرى ، وتنطلق فكرة اللقاءات من فرضية تتمثل في أن السلام لا يمكن أن يتحقق ويتكرس على أرض الواقع دون أن يلمس المواطنون وشعوب المنطقة منافع السلام وهذا لا يتم إلا من خلال زيادة التجارة والإستثمار ، على إعتبار أن اتفاقيات السلام لا تصنع السلام ، وانما السلام يتأكد بتجسيده بشبكة من العلاقات الإقتصادية في الدرجة الأولى بعدها يصبح السلام واقعا مرتبطا بالتفاعل الاقتصادي ، حيث يساعد خلق المصالح الاقتصادية بين الأطراف إلى تسهيل التوصيل إلى حل سلمي سياسي في إطار إجراءات بناء الثقة وهذا كله يرتبط بفرضية أخرى مفادها أن صنع السلام أهم واكثر تعقيدا من أن تترك بمفردها

---

[١٩٣] علاء الحديدي ، الشرق الأوسط بين أسيا وأفريقيا وأوروبا ، السياسية الدولية ((العدد ١٣٠)) تشرين أول ، ١٩٩٧ م –ص ٣٦

[١٩٤] عزام البرغوثي ، القمة الاقتصادية الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، (عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط ، ١٩٩٧ ، ص ٢٠) .

للسياسيين والدبلوماسيين وإنما يجب خصخصة صنع السلام ، لكي تساعد العلاقات التجارية والاقتصادية في بناء الجسور اللازمة لعملية التسوية السلمية ، بمعنى ضرورة إعطاء القطاع الخاص دورا اكبر ، وهذا بدوره يشكل خطورة لإختلاف طبيعة القطاع الخاص العربي عن القطاع الخاص الإسرائيلي ، فالإسرائيليين يربطون الاقتصاد بالتاريخ والعودة والصهيونية بينما العرب يربطونه بتحقيق الأرباح [١٩٥]

أن المؤتمرات الاقتصادية قلبت الأولويات ، فبدلا من أن يكون السلام الشامل أولا يليه التطبيع والمشروعات الاقتصادية نجد أن المشروعات الاقتصادية هي التي أصبحت أولا وبالتالي فإن أهداف القمم لا تتفق وما هو حاصل على أرض الواقع ، فالإدارة الأمريكية ما زالت تتحكم في الآلية الإقليمية لتجعلها تتناسب وسياساتها ومصالحها ، وإسرائيل تتعامل مع هذه الآلية بفلسفتين مختلفتين بالأسلوب ومتفقتين بالهدف لتحقيق الحضور الإسرائيلي في المنطقة ، وإلغاء الحواجز والمقاطعة التي أضرت بإسرائيل إقتصاديا وسياسيا ، كذلك تجعل هذه الآلية سبيلا للإرتباط المصلحي الرأسمالي والاقتصاد العربي بالاقتصاد والسياسات الإسرائيلية مما يجعل إسرائيل فاعلة ومؤثرة في السياسات العربية [١٩٦]

وهكذا جاءت مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتشكل نقلة نوعية جديدة في عملية السلام ، من خلال ترجمة بعض أفكار مجموعات العمل في المفاوضات المتعددة الأطراف إلى واقع عملي ، فعقد مؤتمر الدار البيضاء ، ومؤتمر عمان ، ومؤتمر القاهرة ، ومؤتمر الدوحة.

١)مؤتمر الدار البيضاء (كازا بلانكا) الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا :-

استمرارا لعملية السلام بين العرب وإسرائيل تم الدعوة لعقد مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وعقد في تشرين أول ١٩٩٤ وبحضور ما يقارب ٢٥٠٠ مشارك يمثلون ٦١ دولة ، ٧٠٠ هيئة غير حكومية ، ١١٥٤ مؤسسة اقتصادية وأطلق عليه القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، والدول العربية المشاركة المغرب ، فلسطين ، الأردن ، تونس ، مصر ، قطر ، البحرين ، السعودية ، الكويت ، عمان ، الإمارات ، الجزائر ، اليمن . سوريا ولبنان ، امتنعتا ، العراق دعي ولم يحضر ، ليبيا ، السودان لم تدع [١٩٧]

---

[١٩٥] عبد الفتاح الجبالي ، المؤتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية ، (مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣٠ ، ربيع ١٩٩٧) ص٢١ .

[١٩٦] عزام البرغوثي مصدر سبق ذكره ، ص١١ .

[١٩٧] منصف السليمي ، إعلان الدار البيضاء : تسوية بين مطالب السياسي ومصالح الاقتصادي ، (المستقبل العربي ، العدد ١٩٣ ، آذار ١٩٩٥) ، ص١٩ .

إن البعض يرى بأن إنعقاد مؤتمر الدار البيضاء كان بمثابة شهادة ولادة للنظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط ، ونقطة بداية للمشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص في مجال المشروعات الإقليمية بين العرب وإسرائيل ، فلأول مرة يتم جمع رجال أعمال وسياسيين من العرب والإسرائيليين في حوار مفتوح بهدف مناقشة سبل التعاون الإقليمي، وكسر الجمود في عملية السلام ، وإلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل من مختلف درجاتها وتطبيع العلاقات معها ، وبالتالي خلق مسار مواز للعملية السلمية يتمثل في إيجاد آليات تعاون إقليمي اقتصادية لا تتقيد بالقرار السياسي وقد جاء على لسان شمعون بيريز " أن مؤتمر الدار البيضاء ليس هدفه التفاوض السياسي من أجل السلام ولا دعم السلام عسكريا ولكن بناء السلام اقتصاديا من خلال بناء سوق شرق أوسطية [١٩٨] "

وقد تناول المؤتمر تسعة قطاعات اقتصادية منها السياحة وبعدة مشروعات أحدها بين المغرب وإسرائيل لإقامة منطقة سياحية تقدر بـ ٤ مليار دولار [١٩٩] ، النقل والمواصلات ، البيئة ، الطاقة ، المياه ، الزراعة ، الاتصالات ،الإدارة والتسير ، البنوك والمصاريف .

وقد تمخضت قمة الدار البيضاء عن وثيقة أطلق عليها إعلان الدار البيضاء تضمنت ثلاثة أبعاد [٢٠٠]:-

١- سياسي من خلال التأكيد على ضرورة التقدم في العملية السلمية وبخط متواز بين العملية السياسية والعملية الاقتصادية من أجل إحلال سلام عادل .

٢- ضرورة إرساء مناخ جديد يساعد على حرية التعامل الاقتصادي والتبادل التجاري من دون حواجز ، واطلاق مبادرات الاستثمار في المنطقة .

٣- تفعيل التعاون والإندماج الإقليمي .

وقد تلي في الجلسة الختامية مجموعة من البنود تركزت حول المحاور التالية [٢٠١] :-

١. الإعلان عن تشكيل إقليمي جديد يضم شمال إفريقيا والشرق الأوسط يرتكز على الأمن والسلام والتعاون الاقتصادي .
٢. الدعوة إلى إلغاء المقاطعة العربية وبكافة درجاتها لتحقيق الانسياب المطلوب في تدفق السلع والخدمات .

---

[١٩٨] المصدر السابق ، ص٢١ .

[١٩٩] نرمين السعدني ، المؤتمرات التعاون الشرق أوسطي : الإيجابيات والسلبيات ، (السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ ،كانون ثاني ، ١٩٩٧) ، ص٢٤٨ .

[٢٠٠] منصف السليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١ .

[٢٠١] مصطفى عبد العزيز مرسي ، العرب في مفترق طرق ، (القاهرة ، مكتبة الشروق ، ١٩٩٥) ، ص١٧٢ .

٣. الإعلان عن قيام مشاركة جديدة بين رجال الأعمال والحكومات ، وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص من أجل تدعيم السلام .

٤. دعوة المجموعة الدولية إلى ضرورة الإهتمام بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل دعم عملية السلام .

٥. دعم المفاوضات المتعددة الأطراف .

٦. الإعلان عن أطر واليات لترجمة ما تم بحثه في مؤتمر الدار البيضاء إلى خطوات ملموسة حيث تم الإتفاق على دورية مؤتمرات القمة ،ووضع الأسس لمجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، إنشاء لجنة من ممثلي الحكومات في المفاوضات المتعددة الأطراف لمتابعة القضايا المثارة في قمة الدار البيضاء .

من الملاحظ في مؤتمر الدار البيضاء بأن هناك غيابا واضحا للتنسيق العربي - العربي ، كما منحت إسرائيل شهادة القبول الإقليمي وصاحب ذلك ضغوط دولية للإسراع بالتطبيع ، واعلن عن إيجاد عدة مؤسسات إقليمية منها البنك الإقليمي ، مجلس السياحة ، غرفة تجارة للقطاع الخاص ، واختتم المؤتمر على أن يعقد في السنة القادمة في عمان .

٢)مؤتمر عمان الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا :-

كانت إحدى توصيات مؤتمر الدار البيضاء الإتفاق على أن الإجتماع القادم سيكون في العاصمة الأردنية عمان ، وبالفعل عقد الإجتماع في تشرين أول عام ١٩٩٥ .

وتعتبر قمة عمان ذات أهمية بالغة كونها إمتداد لمقررات الدار البيضاء وبمثابة عامل مساعد للتغير الاقتصادي ، وقد حضر القمة حوالي ٢٠٠٠ مشارك من ٦٣ دولة بينهم ١٢٠٠ رجل أعمال وعرضت مشاريع قيمتها ١٠٠ مليار دولار [٢٠٢] ، وقد جاءت قمة عمان لتشكل خطوة متقدمة على الصعيد المؤسسي مقارنة بمؤتمر الدار البيضاء ، فبهدف تحقيق المشروع الشرق أوسطي على أرض الواقع توصل مؤتمر عمان إلى ضرورة إيجاد مؤسسات جديدة للتعاون الإقليمي ، وتبنت القمة مفهوم الإعتماد على القطاع الخاص لتوفير رأس المال اللازم للإستثمار والخبرة الفنية في حين حدد دور القطاع العام بتحسين المناخ الاقتصادي لتلك الدول بتحرير السياسة التجارية والحد من العقبات والروتين وتشجيع التجارة والإستثمار الأمر الذي سيؤدي إلى تنافس دول المنطقة فيما بينها في إطار طرح المشاريع وإستغلال الموارد .

---

[٢٠٢] عزام البرغوثي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩ .

وقد توصل مؤتمر عمان إلى ضرورة وضع عدد من الهياكل التنظيمية وإيجاد مؤسسات جديدة للتعاون الإقتصادي الإقليمي المستقبلي وتبلورت عن القمة نتائج أهمها [٢٠٣] :-

١. إستكمال إنشاء بنك التنمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا يكون مقره القاهرة ، رغم إعلان السعودية عن عدم إستعدادها للمساهمة أو المشاركة في بنك التنمية ، وبالتالي هذا يشكل فرصة لإسرائيل للإستفادة من الأموال العربية التي كانت محرومة منها ، بالمقابل لن يستفيد العرب شيئا لأن رأس المال مصدره عربي وهناك العديد من المصارف العربية كما ويهدف إلى دعم وتطوير القطاع الخاص ودعم المشاريع الإقليمية للبنية التحتية وإيجاد آلية لدعم التعاون الاقتصادي الإقليمي وتطويره .

٢. تأسيس مجلس السياحة الإقليمية ، إنطلاقا من أهمية قطاع السياحة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط ، وأهمية القطاع السياسي في تعزيز دور إسرائيل في المنطقة .

٣. إنشاء مجلس الأعمال والتجارة الإقليمية بهدف تعزيز دور القطاع الخاص في دول المنطقة ، على إعتبار أنه سيشارك فيه رجال أعمال وشركات تعمل بالمنطقة دون تدخل الحكومات .

٤. تأسيس أمانة عامة تنفيذية للمؤتمرات يكون مقرها الرباط .

٥. تأسيس أمانة عامة ولجنة متابعة مجموعة عمل التنمية الإقتصادية الإقليمية ، المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف يكون مقرها عمان هدفها تشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي . لقد كانت نتائج قمة عمان متواضعة بشكل عام ، لأن المشاكل الاقتصادية لا تحل من خلال اللقاءات والتجمعات الإقليمية ، والتقدم الاقتصادي لا يمكن تحقيقه من خلال لقاء رجال الأعمال بشكل تظاهري فقط وبالتالي يمكن القول بأن المؤتمر عقد ليحقق ما يلي [٢٠٤] :-

١. إبراز إمكانيات الأردن والمنطقة الاقتصادية فقد كان هذا المؤتمر ظاهره إعلامية لدعم عملية السلام وما إنبثق عنها من اتفاقيات .

٢. إيجاد مؤسسات تحويلية للمشاريع الاقتصادية سواء مؤسسات تمويل أو بنوك إقليمية .

٣)مؤتمر القاهرة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا :

لقد شهدت العلاقات الدولية في الشرق الأوسط جملة من الأحداث قبيل إنعقاد مؤتمر القاهرة الإقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي عقد في تشرين ثاني ١٩٩٦

---

[٢٠٣] محمد الأطرش ، المشروعان الأوسطي والمتوسطة والوطن العربي ، (المستقبل العربي ، العدد ٢١٠ آب ، ١٩٩٦) ، ص٨ .
انظر ايضا : نرمين السعدني ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٩ . وأيضا عزام البرغوثي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩ .

[٢٠٤] عزام البرغوثي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢ .

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

وبحضور ٣٠٠٠ مشارك يمثلون ٩٠ دولة منهم ١٥٠٠ من رجال الأعمال [٢٠٥] .فقد عقد المؤتمر بعد شهور من الشد والجذب في السياسة الدولية المتعلقة بالشرق الأوسط وكان واضحا الإصرار الأمريكي على عقد المؤتمر ، بالمقابل كان هناك إصرار مصري على عدم إعطاء إسرائيل دور بالمؤتمر كالذي أخذته في الدار البيضاء وعمان بسبب سياساتها تجاه عملية السلام ، حيث تشكلت جبهة رفض لإنعقاده ، فتوقف عملية السلام ، وتولي حزب الليكود الحكم في إسرائيل أدى إلى أن تصل العلاقات العربية الإسرائيلية إلى قدر كبير من التوتر والقلق بسبب السياسة الليكودية تجاه عملية السلام وتوجهاتها غير الشرق أوسطية ، كما أن إسرائيل قامت بوضع العراقيل أمام تنمية الاقتصاد الفلسطيني في ظل أن العامل الاقتصادي هو الرافعة لإيجاد كيان فلسطيني مستقل [٢٠٦] كما أن إسرائيل تحاول فصل الاقتصاد عن السياسة وتغير الأولويات . وبضغط أمريكي عقد المؤتمر بحجة أن المؤتمر يمثل السبيل إلى إيجاد التعايش مع شعوب المنطقة بربطها بسلسلة من العلاقات التجارية والاقتصادية يصعب الانفكاك منها ، وقد لوحظ على القمة بعض الخصائص التي أثارت الانتباه منها [٢٠٧] :-

١- عزلة إسرائيل الصامتة ، فلم تكن إسرائيل هي محور المؤتمر وبدت وكأنها دولة عادية مثل أي دولة في المنطقة ، فقد كان هناك فتور يحيط بالوفد الإسرائيلي .

٢- وجود نوع من التطور والتحسن في موقف رجال الأعمال المصريين والحكومة المصرية حيث برزت دعوات لإحياء السوق العربية المشتركة

٣- تشجيع طبقة رجال الأعمال .

وقد كانت نتائج مؤتمر القاهرة متواضعة إلى حد كبير برز منها تنامي دور القطاع الخاص والمنظمات التي تهتم نتيجة دول الشرق الأوسط ، وتم تناول موضوعات مثل أهمية التنمية الاقتصادية لإستمرار عملية السلام وعرض المزايا التنافسية للدول من حيث الإصلاحات التشريعية منها ومدى تشجيعها للمستثمرين الأجانب والموارد الاقتصادية ، كما لم يتم الإفصاح عن تفاصيل الصفقات التي تمت في مؤتمر القاهرة الاقتصادي ، أما فيما يتعلق بالهيئات التي إنبثقت عن المؤتمرات فلم يكن هناك أي تطور على هذه الهيئات في مؤتمر القاهرة وهذه الهيئات هي مكتب السكرتارية التنفيذية لقمة الشرق الأوسط وشمال

---

[٢٠٥] E.Mail : cgregory- 61 a tt / world economic forum . WEF @ NATCS Weforumory

[٢٠٦] عزام البرغوثي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٠ .

[٢٠٧] السيد عليون ، مؤتمر القاهرة الاقتصادي الثالث لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، (المستقبل العربي العدد ٢١٥ ، كانون ثاني ، ١٩٩٧) ، ص١٢٧ .

إفريقيا ومقرها الرباط ، مجلس السياحة والسفر ومقره تونس ، البنك الإقليمي للتنمية ومقره القاهرة ، مجموعة عمل تطوير الاقتصاد الإقليمي ومقرها عمان ، ومجلس الأعمال الإقليمية [٢٠٨] . إلا انه يمكن القول بأن النتائج التي ترتبت على هذه القمة تمثلت في تحسين الصورة القومية لمصر ، والتأكيد على أن الصراع العربي الإسرائيلي هو صراع اجتماعي حضاري تاريخي ممتد وأن تسويته ليست بالبساطة ، وإستجاب المؤتمر لبعض الحاجات الحقيقية للمنطقة مثل قضية التعاون العربي -العربي ، والتنمية البشرية ، كما وأكد المؤتمر على أن السلام هو أحد الطرق لجذب الاستثمارات لمنطقة عرفت بعدم الإستقرار .

٤) مؤتمر الدوحة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

كانت إحدى توصيات مؤتمر القاهرة الاقتصادي الإتفاق على أن الإجتماع القادم سيكون في العاصمة القطرية الدوحة ، ولم تكن الظروف الدولية والإقليمية التي سبقت إنعقاد مؤتمر الدوحة أفضل من الظروف الدولية والإقليمية التي سبقت مؤتمر القاهرة وخاصة فيما يتعلق بعملية السلام والجمود الذي يعتريها ، والسياسة الإسرائيلية التي كانت تنتهجها حكومة نتنياهو من استيطان ومصادرة أراض وتعنت وعدم تنفيذ الإتفاقات الأمر الذي أدى إلى تزايد الدعوات لتجميد العلاقات العربية مع إسرائيل وعدم عقد مؤتمر الدوحة الاقتصادي نتج عنه انقسام عربي تجاه المؤتمر بين ما هو معارض ومؤيد وصل الأمر إلى حد القطيعة بين الدول العربية كما حصل في العلاقات المصرية -القطرية ، ويلاحظ أن الخلاف الذي حصل بين العرب جاء في ظل عدم اهتمام حكومة نتنياهو بالمؤتمر والتعاون الاقتصادي الشرق أوسطي ، وقد أيد المؤتمر كل من قطر والأردن والكويت وعمان واليمن وتونس وموريتانيا وعارضه كل من مصر والسعودية والإمارات وسوريا ولبنان والمغرب والبحرين والجزائر ، وقد زادت الدعوة في هذه المرحلة إلى ضرورة إحياء المشاريع العربية ومنها السوق العربية المشتركة ، واقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية ، ويمكن القول بأن مؤتمر الدوحة اظهر أن المؤتمرات الاقتصادية تخضع للظروف السائدة في المنطقة ، فقد أثبت مؤتمر الدوحة التدهور السريع الذي أصاب الفكرة وفتور الحماس لها حيث أن المؤتمر عجز عن الإتفاق على مكان وزمان انعقاد المؤتمر القادم بعد أن كانت المؤتمرات السابقة تشهد تنافسا بين الدول المعنية للفوز بتنظيمه ، حتى أن مؤتمر الدوحة لم يأخذ الزخم من الاهتمام سواء

---

[٢٠٨] عزام البرغوثي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧ .

الإعلامي أو المشاريع المقدمة أو الاهتمام العربي بهذا المؤتمر ، فوصول نتنياهو إلى السلطة في إسرائيل أدى إلى تراجع الإهتمام بالمؤتمر الاقتصادي حيث أن الشرق أوسطية لا تحتل أي مكان في أفكاره ، فإسرائيل بتصوره دوله متقدمة وبالتالي يجب إلحاقها بترتيبات دولية متقدمة كالاتحاد الأوروبي .

الإستنتاجات والخاتمة :

يتضح مما سبق بأن العالم متغير ومتحرك غير ساكن ، فالتغيرات التي تتعلق بالنظام الدولي بمراحله المختلفة تثبت أمر توليد النظام الدولي الجديد من النظام الدولي القديم ، وبعد إستعراض المراحل التاريخية التي مر بها النظام الدولي نلاحظ أنه نظام غربي يعمل لخدمة الدول المنتمية إلى الحضارة المتفوقة وبالتالي ليس لدول العالم الثالث دور فاعل في وضع أسس هذا النظام ، والقوة هي التي تحكم النظام الدولي وهكذا فإن النظام الدولي في جوهره ثابت ، أما المتغيرات فهي مظاهر التعبير عن هذا النظام وهي تشكل التفاعلات والعلاقات وليس جوهرها المستمد لخدمة مصالح القوى المهيمنة .

أما فيما يتعلق بالنظام الإقليمي العربي فإن هناك البعض ينفي وجوده جراء حرب الخليج الثانية لدرجة أن البعض يرى بأنه لم يكن هناك نظام إقليمي عربي أصلاً ، ويبدو أن الذين ينكرون وجود النظام العربي بأثر رجعي متأثرون من ناحية بفكره خاطئة عن مفهوم النظام ، ومن ناحية ثانية قلة المعلومات ، حيث أن الفكرة الخاطئة عن مفهوم النظام تبدو وكأنها تدور حول إعتبار النظام مرادفاً للإنضباط والقدرة على التحكم في سلوك وحداته والحركة المنظمة في إتجاه الهدف وبالتالي فإن حدوث صراع بين الدول العربية -العربية لا يعني غياب النظام علماً بأن مفهوم النظام يعني أن تكون هناك وحدات مكونه للنظام بينها علاقة إعتماد متبادل أكثر كثافة من العلاقة بين هذه الوحدات وغيرها من الوحدات خارج النظام ، أما السبب فيما يتعلق بقلة المعلومات فإنه على الرغم من حصول خلافات وصراعات وضعف مستوى الإعتماد المتبادل في مجالات معينة كالإقتصاد ولكن هناك حركة موحدة متماسكة تجاه تحقيق الهدف وخير دليل على ذلك فشل محاولات اختراق النظام العربي من الأحلاف العسكرية الغربية في الخمسينات والستينات .

أما فيما يتعلق بمصطلح الشرق الأوسط فيمكن إعتباره بطبيعته ونشأته وإستخدامه مصطلحاً جغرافياً سياسياً أكثر منه تاريخياً على إعتبار أنه مزيج من الدول ذات الهوية الثقافية والدينية واللغوية المختلفة ، ليس له تحديد دقيق حيث يتسع ويضيق وفق إعتبارات من يستخدمه أو الهدف المنشود ، من ذلك فينظر إلى الشرق الأوسط على أنه منطقة فسيفسائية تتكون من خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية وبالتالي إضفاء صفة التعدد والتنوع وليس الوحدة والتماثل مما يسهل السيطرة والهيمنة على المنطقة ، والسبب في هذه

التسمية رفض الصبغة العربية للمنطقة رغم أن العرب يشكلون نسبة ٧٠% من المنطقة التي يطلق عليها الشرق الأوسط ، وتهدف هذه التسمية إلى دمج إسرائيل في المنطقة وتبرير شرعية وجودها كدولة طبيعية مقبولة داخل إطار المنطقة ، أما فيما يتعلق بتحديد حدود الشرق الأوسط فإنه لا يمكن الوصول إلى تعريف محدد للشرق الأوسط كونه لا يمكن تعريف مخلوق اصطناعي .

إن المشروع الشرق أوسطي تم الحديث عنه في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام ضمن اللجنة الاقتصادية ، ولكن السؤال الذي يمكن طرحه هل يجب أن يقود السلام إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل ؟ وهل يفترض قيام السلام الدخول مع إسرائيل في علاقات اقتصادية حرة ؟

فيما يتعلق بالسؤال الأول هناك من يؤيد العملية السلمية والشرق أوسطية والتطبيع لأنهم لا يرون خطر على الهوية العربية أو الإقتصاد العربي لأن الأمة العربية أقوى من كل مؤامرة ، كما أن هناك من يقبلون بالتسوية السياسية ويرفضون التطبيع ، ويرون بإعادة ترتيب المنطقة تهديداً للهوية العربية وتحقيقاً لمصلحة إسرائيل والسبب أن إسرائيل لا تملك سوقاً كبيرة لإمتصاص الإنتاج الزراعي والصناعي العربي في حين أن الدول العربية تمتلك أسواقاً واسعة ومصادر مائية وأيدي عاملة رخيصة . أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني فإن المؤيدين للعملية السياسية يرون بأنه هناك إمكانية للقيام بتجارة مع إسرائيل شأنها شان تركيا وإيران ، بالمقابل لا يرون بضرورة إقامة سوق شرق أوسطية مشتركة كشرط من شروط التسوية ، أن الرفض يكون من منطلق أن إسرائيل ليست دولة عادية شأنها شأن أي دولة أخرى ، حيث أنها تمتلك مشروعاً صهيونياً معروف الأهداف .

من المعروف أن عملية السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت من مدريد عام ١٩٩١ أمريكية في مولدها وهويتها وبالتالي من الطبيعي أن يكون هدفها أمريكي ، والمشروع الشرق أوسطي ينطلق إعتماداً على عملية السلام وبالتالي فإن أهدافه ستكون أمريكية تلتقي مع الأهداف الإسرائيلية كونها الراعي للمصالح الرأسمالية في المنطقة ، وهذا يضر بالعرب ، وسيؤدي إلى تفكيك النظام العربي اكثر مما هو مفكك نتيجة لإشراك إسوائيل في مشاريع مع بعض الدول العربية وابعاد دول عربية أخرى ، فالشرق أوسطية تتجاهل الطابع القومي الذي يميز العلاقات بين الأقطار العربية ، واعتمدت المعيار الجغرافي مما سيؤدي في حال نجاح هذا المشروع إلى خلق شعور لدى الكثيرين من العرب بالغربة في وطنهم كونه مطعم بمشاريع يسيطر عليها أجانب مما يشكل خطراً على وجود هم ، ولأول

وهلة يظن البعض بأن المشروع الشرق أوسطي يهدف إلى تحقيق الرخاء والإزدهار للمنطقة ، حيث أن الشرق أوسطية تطرح نفسها كما رأينا سابقاً بأنها السبيل المتاح لتحقيق تنمية في المنطقة على جميع الأصعدة ، وهذا غير صحيح حيث يرى غسان سلامة أن من ضمن الأخطار المنبثقة عن المشروع الشرق أوسطي تتلخص في خمسة هواجس يمكن تلخيصها في الإلحاق والإختراق والإختناق والإنسحاق والإنشقاق .

أن الهدف من المشروع الشرق أوسطي هدف مزدوج اقتصادي سياسي يمكن إجماله فيما يأتي :-

١- إضفاء الشرعية على وجود إسرائيل في المنطقة ، ومن ثم العمل على دمجها فيها لتصبح دولة وجودها طبيعي ومن ثم توسعها عربياً وإسلامياً على إعتبار أن المشروع الشرق أوسطي يمثل البنية الأمثل لدمج إسرائيل في المنطقة .

٢- ابتكار هوية جديدة للمنطقة ونزع الصفة العربية عن المنطقة ومن ثم طمس الهوية التاريخية والحضارية لها .

٣- تكريس الهيمنة الإسرائيلية على الأقطار العربية من خلال تقسيم الوطن العربي إلى أقطار تكون مجرد أطراف تذوب في النظام الشرق أوسطي على إعتبار أن العلاقات بين دول المنطقة تقوم على أسس قطرية والتأثير للدولة الأقوى ، وهذا يتطلب إلغاء الهيئات العربية القائمة منذ فترة طويلة والمرتبطة بالنظام العربي .

٤- دعم اقتصاد إسرائيل وجعلها منطقة استراتيجية ومركزاً حيوياً مما يؤدي إلى توسيع المجال الاقتصادي لإسرائيل مما يساعد على تحقيق تطوير أكثر في طاقاتها الإنتاجية ، حيث سيتم تحقيق تعامل اقتصادي ذو مستويات متعددة ومتداخلة تكون فيه إسرائيل القطب الإقليمي الرئيسي .

٥- التكامل اقتصادياً بين الأقطار العربية وإسرائيل على أساس إقليمي شرق أوسطي يقوم على دعامة النفط العربي ورؤوس الأموال الخليجية والعمالة العربية والمياه التركية والعقلية الإسرائيلية ، بحيث يتم إعادة ترتيب الإقتصاد العربي وإستثمار الأموال العربية لتحقيق المصالح الإسرائيلية .

٦- ترويج البضائع والمنتجات الإسرائيلية في الدول العربية من خلال فتح أسواقها لإسرائيل.

٧- فتح المجال للتواجد الأمريكي في المنطقة للقيام بترتيبات أمنية لحماية أمن إسرائيل والمشاريع الإقليمية المشتركة .

إستنادا إلى ما سبق ، وفي ضوء دراستنا للمشروع الشرق أوسطي في سياقه التاريخي ، وأبعاده المختلفة ، وأهدافه ، والمفهوم الأمريكي والإسرائيلي للمشروع ، والمشاريع الإقليمية المطروحة ، والمؤتمرات الإقتصادية للشرق الأوسط ، يمكن أن نشير إلى الإستنتاجات الآتية:-

١) إن المشروع الشرق أوسطي هو مشروع أمريكي -إسرائيلي وإمتداد لمشروعات طرحت سابقا من قبل القوى المهيمنة على الصعيد الدولي منذ بداية القرن العشرين وإن كان يتميز عنها بالشكل المؤسساتي ويتناسب مع مسارات العولمة الإقتصادية والبنية السياسية الدولية والإقليمية ، فالمشروع الشرق أوسطي بهندسته ومحدداته وبنوده يعمل في إطار إغناء المعنى والقوة للتكتلات الإقليمية التي يرعاها النظام الدولي الجديد ، فالمشروع الشرق أوسطي يعزز الرأسمالية القادمة ، حيث يعتبر من أهم المشاريع الإقليمية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي نظرا لأهمية الشرق الأوسط العظمى في القرن القادم ، وبالتالي وفي ضوء التصور الأمريكي الذي يستند إلى إيجاد ترتيبات إقليمية تتضمن إستمرارية هيمنتها على النظام الدولي الجديد من غير المتوقع أن تلجأ أمريكا إلى تغيير موقفها ذي التأثير الكبير والداعم للمشروع وخاصة أن أهدافه الأساسية تتضمن إيجاد مجالات واسعة للصادرات الأمريكية ، وضرب القومية العربية ، وإزالة خطر سيطرة العرب على نفطهم أو دمج إسرائيل في المنطقة مما يوسع مجال إقتصادها الحيوي مما يقلل من إعتمادها على المعونة الأمريكية .

٢) ترى إسرائيل في المشروع الشرق أوسطي إمكانية للإعتراف بشرعيتها في المنطقة ، وإمكانية للتعايش مع دول الجوار والتوسع الإقتصادي والعلمي وبالتالي تصبح نقطة إستقطاب مركزية إقتصاديا وماليا ، من هنا جاء المشروع الشرق أوسطي يمثل خيارا أو هدفا للإستراتيجية الإسرائيلية الشاملة من أجل بلوغ غايتها في المنطقة أو أداة من أدواتها التي تتكامل مع الأدوات الدبلوماسية والعسكرية فالإقتصاد الإسرائيلي يعاني من جملة من الإشكالات تجعل في إدماجه في المنطقة مسألة ضرورية وإستراتيجية بالنسبة لإسرائيل ، فهو اقتصاد صغير الحجم ، فقير الموارد ، مقطوع الجذور عن المنطقة ويعتمد على الدعم من الخارج ، وبهيمنتها على النظام الشرق أوسطي يمكن أن تحل مشاكلها ، ويقصد بالهيمنة الإسرائيلية هو تفوق إسرائيل في بعض المجالات مثل صناعة الإلكترونيات وتطور الإتصالات والمواصلات ، هذا فضلا عن تطور تكوين رأس المال البشري ، وهكذا ستصبح الدول العربية وفق النظام الاقتصادي المقترح منطقة خدمات وسياحة ومصدر للعمالة الرخيصة وللموارد المائية وسوقا استهلاكية .

٣) المشروع الشرق أوسطي هو مشروع سياسي -اقتصادي -أمنى المعنى ، أنه مشروع متكامل لا يقتصر على السوق الشرق أوسطية ، وإنما يهدف إلى إعادة صياغة خريطة المنطقة وتجزئتها على أسس جديدة والتقليل من شأن الهوية العربية ، وإيجاد علاقات جديدة ناشئة على أسس مصلحيه تكرس تبعية المنطقة من موقع لا متكافئ سواء في التقسيم الدولي أو في التقسيم الإقليمي ، فالمشروع الشرق أوسطي هدفه النهائي إنشاء جماعة إقليمية ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية تتشكل وفق نموذج الجماعة الأوروبية فخلف الحديث عن المشاريع الاقتصادية تكمن فلسفة سياسية إسرائيلية تقوم على الإستفادة من دروس التاريخ المهمة من ناحية ومعرفة كيفية تجاهل هذا التاريخ وتناسيه وتخطيه من أجل طريق جديدة من التفكير والتصرف .

٤) المشروع الشرق أوسطي لا يأخذ في إعتباره الأولويات والإعتبارات العربية أساساً لمنطلقاته ومرتكزاته قياساً على الأهمية التي يوليها لإسرائيل سواء بالنسبة إلى مراعاة أولوياتها وسعيها في الإنخراط في هذا المشروع أو بالنسبة لضمان أمنها وتفوقها والحفاظ على مكانتها المتميزة فيها أو من خلال الدمج بين عملية التسوية السياسية والتطبيع والمشروع الشرق أوسطي بهدف التقليل من أهمية العناصر المشكلة للصراع العربي الإسرائيلي (الأرض ، الحدود ، القدس ، اللاجئين ، المياه ...الخ) بحيث تصبح هذه القضايا ثانوية أمام القضايا الاقتصادية ، بحيث يستشف مما يجري بأن المقصود ليس حل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي -الإسرائيلي وإنما إيجاد ترتيبات جغرافية -سياسية -اقتصادية -أمنية جديدة في المنطقة أو بهذا المعنى فإن المشروع الشرق أوسطي هو محطة جديدة في محطات تطور المشروع الصهيوني متكيفاً مع التغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية الدولية وصولاً إلى تحويل الشرق الأوسط إلى حوض اقتصادي مشترك يتمحور تحديداً حول إسرائيل التي لن تكون نقطة الوصل بين آسيا وإفريقيا فحسب بل ستشكل قوة الربط بين المشروع العربي وأوروبا .

٥) إن تجميع إسرائيل والأردن وفلسطين في تجمع إقليمي اقتصادي سيؤدي إلى مخاطر في ضوء عدم الندية ، فحجم الاقتصاد الإسرائيلي يفوق نظيره الأردني ١٥ مرة والفلسطيني ٢٠ مرة ، وحجم الصناعة من الناتج القومي في إسرائيل ٢٢% والأردن ١٢% وفلسطين ٧% ، الأردن وفلسطين سيصدران العمالة الرخيصة بينما إسرائيل المهنيين والفنيين ، كما وأنه يلاحظ من خلال المشاريع والدراسات التي وضعت من قبل البنك الدولي وإسرائيل في إطار التعاون الإقليمي الاقتصادي تم تخصيص إسرائيل بمزايا تجعل منها المركز والمحور وستغدو منفردة في هيمنتها الإقليمية ومستحوذة على قيادة المشروع الشرق أوسطي بشكل كامل من خلال أثرها البالغ على العلاقات

الاقتصادية ، ففي التقرير الذي قدمه البنك الدولي إلى لجنة التعاون الاقتصادي في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف عرض مفصل لمشاريع الطرق التي خطط لبنائها وأولها طريق واسعة تربط تركيا بمصر مخترقة سوريا ولبنان وإسرائيل ، وخمس طرق تنطلق من إسرائيل نحو مناطق السلطة الفلسطينية فالأردن فالداخل العربي من اجل تسريع الاندماج الاقتصادي في الوقت الذي يهمل البنك الدولي الطرق التي لا تمر بإسرائيل ، وسوف يكون مطار اللد عقدة إتصال جوي تتفرع منها خطوط تنطلق بإتجاهات مختلفة ، كما وأن إنشاء مصرف للتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيؤدي إلى أضعاف المؤسسات المالية العربية .

إنني مع الرأي القائل بأنه ليس هناك مجال للتشكيك بخيار السلام ، فهذا الخيار هو الوحيد الممكن اليوم في ظل الظروف الدولية والإقليمية الراهنة ولارجعة عنه ، والمطلوب ليس تدعيم بديل لمسيرة السلام بل الإلتزام بمبادئ وقواعد ومواقف تتضمن الوصول إلى سلام حقيقي شامل وعادل وأن لا يتحول السلام إلى هزيمة . والمشروع الشرق أوسطي كإفراز للظروف الدولية والإقليمية الراهنة وكإفراز لعملية السلام تشير الدلائل بأن هناك عوائق قد تفشل المشروع على المدى البعيد وإن كان هناك إحتمال للسير في آلياتها على المدى القصير وذلك لأسباب منها :-

١. أن المشروع الشرق أوسطي لن ينجح دون التوصل إلى سلام شامل وعادل يعيد الحق إلى أصحابه ، وهناك تعطيل لمسيرة السلام وبالتالي هذا ينعكس على نجاح المشروع الشرق أوسطي ، إذا ما أضفنا إلى التناقض داخل الأحزاب الإسرائيلية تجاه عملية السلام وعدم قيام إسرائيل بتقديم الإستحقاقات المطلوبة منها تجاه عملية السلام .
٢. أن المشروع الشرق أوسطي يبقي على عدم العدالة نظراً لأن فكرته بسيطة تقوم على أن إسرائيل سترد للعرب أراضيهم المحتلة التي هي في الأصل حقوق لهم مقابل الحصول على مزايا اقتصادية وسياسية وأمنية .
٣. أن المشروع صمم لمواجهة معضلة الصراع العربي -الإسرائيلي وتحقيق مصلحة إسرائيل إلا أنه غير مؤهل للتعامل مع قضايا صراعية أخرى في المنطقة لا يمكن الإستخفاف بتأثيرها على الإستقرار الإقليمي كأوضاع الأقليات والديمقراطية وحقوق الإنسان .
٤. المشروع الشرق أوسطي لا يمثل حقائق القوة في الشرق الأوسط ، فالعراق وإيران غير ممثلين رغم أهميتهما في معادلة التوازن الإقليمي وسوريا لا تشارك في المشروع .

٥. المشروع الشرق أوسطي جاء في لحظة دولية وإقليمية إنتقالية وفي إطار موازين قوى معينة ، وهيمنة أمريكية على العالم ، وثم إتجاه تحليلي بأن التاريخ يشير إلى أنه لا يمكن لقوة أن تدوم في السيطرة فالهيمنة المنفردة مؤقتة .

٦. عدم الاهتمام الأوروبي بالمشروع في ظل وجود مشروع آخر بدعم أوروبي هو المشروع المتوسطي .

وعلى الرغم من أنه ليس من السهل إقتراح صيغ سحرية لمجابهة المشروع الشرق أوسطي إلا أنه ليس قدرا لا يمكن رده ، وإنما هناك خيارات عدة في حال توافرت الإرادة لدى العرب لإعادة صياغة أوضاعهم وعلاقاتهم السياسية والاقتصادية منها :-

١) القيام بعملية توعية واسعة النطاق وعلى جميع المستويات وعبر مختلف الوسائل من أجل توضيح طبيعة وأهداف وأبعاد المشروع الشرق أوسطي على العرب من حيث تهديد الهوية والثقافة والمصالح العربية التي ستتولى أمريكا وإسرائيل السيطرة عليها ، ويجب أن تكون حملة التوعية موجهة نحو المواطنين أنفسهم بسبب الموقف الرسمي إزاء المشروع بحيث يتم اللجوء إلى وسائل الإعلام والنقابات والإتحادات وجمعيات الطلاب والمعلمين والصحافيين والإقتصاديين والمهندسين والعمال ...الخ .

٢) التخلص من الوضع العربي الراهن الممزق بالقيام بالمصالحة والتنسيق بين الدول العربية ونسيان الخلافات لإحياء النظام الإقليمي العربي وتفعيلة وتطويره وتعزيز قدراته والمحافظة عليه ، وتطوير مؤسسات العمل العربي المشترك وتدعيم البدائل العربية كإحياء السوق العربية المشتركة من أجل تهيئة الدول العربية لمواجهة التكتلات الإقتصادية الدولية ، بحيث يتم التعامل مع عصر الأقاليم الاقتصادية بشكل يقلل من المخاطر ويعظم المكاسب ويحفظ للنظام الإقليمي العربي هويته القومية وخصوصيته وإقامة علاقات مع دول الجوار على أسس السلام العادل والشامل وخاصة إيران وتركيا في ضوء المصالح المشتركة ، وعدم إدخال إسرائيل في ترتيبات شرق أوسطية على حساب العلاقات العربية -العربية.

٣) عدم إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، ومقاومة التطبيع حتى تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة وعلى رأسها القدس الشريف وحصر العلاقات في أضيق النطاق إذا ما دعت الضرورة ، فربط السلام بالتعاون الإقتصادي يهدف إلى تجاوز العناصر الحادة في الصراع العربي-الإسرائيلي وخاصة تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية كالقدس الشريف ، واللاجئين ...الخ والتي ستتحول إلى مشكلات ثانوية في إطار المشروع الشرق أوسطي .

٤) توظيف مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والصحافة ومراكز الأبحاث والاتحادات والروابط والنقابات المهنية لتعبئة الرأي العام بهدف الضغط على المؤسسات التشريعية للأقطار العربية بعدم التصديق على مشاريع مقترحة في إطار الشرق الوسطية .

من هنا يجب أن يتم التعامل مع المشروع الشرق أوسطي بتأن وبعد دراسة موضوعية وعلمية مع ضرورة أن يكون هناك تنسيق وتشاور عربي وبالتالي بلورة موقف عربي منسق حرصا على المصالح العربية والنظام الإقليمي ، فيجب الأخذ بعين الاعتبار أن العروبة لا تعني العزلة ، ولا تنفي وجود التفاعلات الكثيفة الإيجابية مع دول الجوار ولكن المرفوض أن تكون مثل هذه الترتيبات مفروضة من الخارج وعلى نحو يتجاهل المصالح العربية أو يلحق الضرر بها .

وأخيراً إن هذه المرحلة تشكل منعطفاً خطيراً بالنسبة لمستقبل الوطن العربي في ظل الظروف الدولية والإقليمية الراهنة ، وهذا يتطلب العمل الجاد لحماية الهوية والحضارة والتاريخ العربي حيث أن السنوات القادمة هي سنوات مصيرية وتاريخية وبالتالي فإن العرب مطالبون بالوقوف والتأمل في وضع الأمة العربية فالأمم تبني تاريخها وتمتحن أرادتها وتقوى عزيمتها في اللحظات التاريخية الحاسمة واللحظة العربية الراهنة واحدة منها والمطلوب المواجهة وتجميع الصفوف والطاقات لمواجهة التحديات الراهنة .

الملاحق

ملحق رقم ١

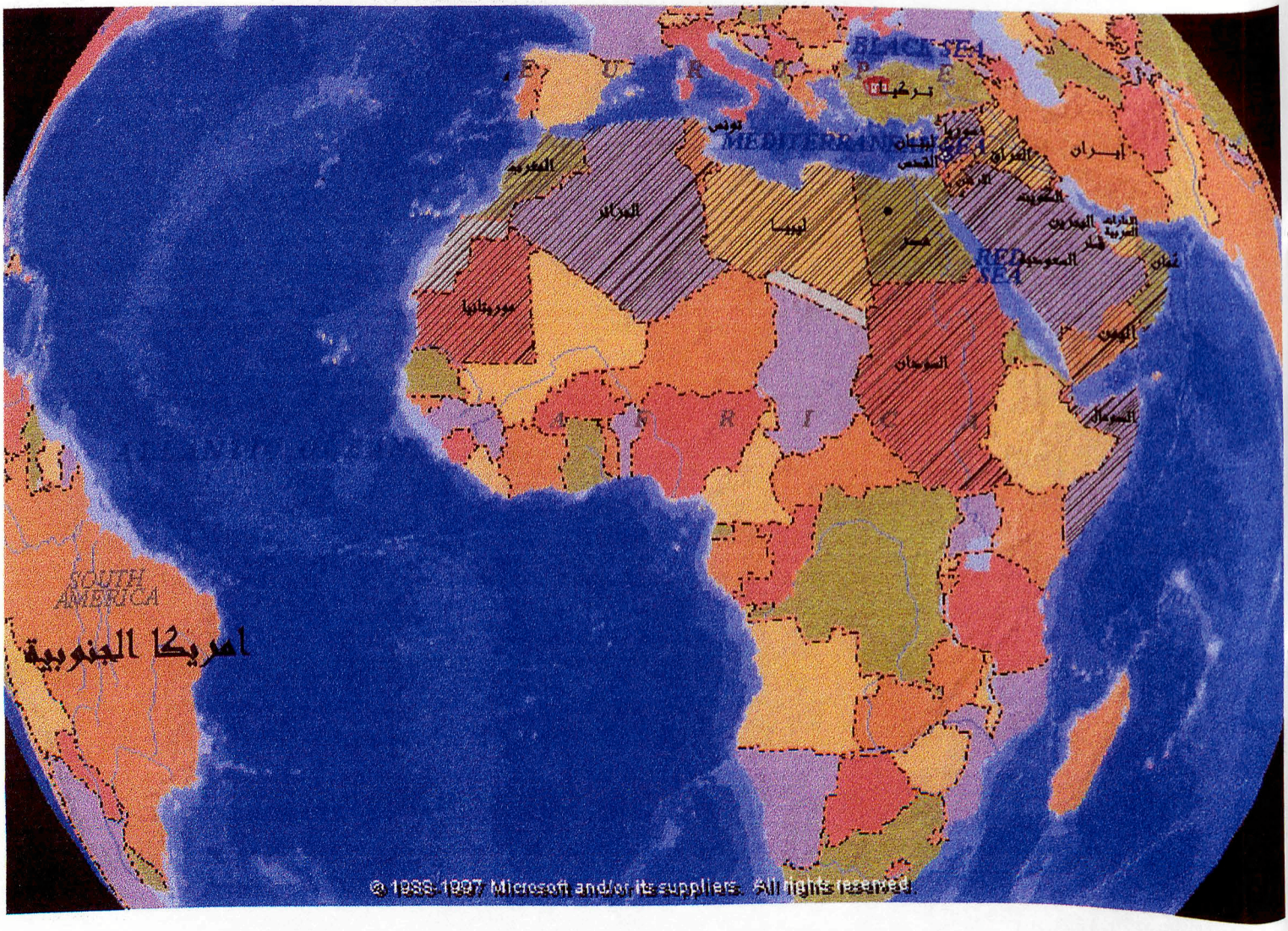

شمال

0كم 532كم 1064 كم

خارطة موقع الوطن العربي بالنسبة للعالم

ملحق رقم ٢

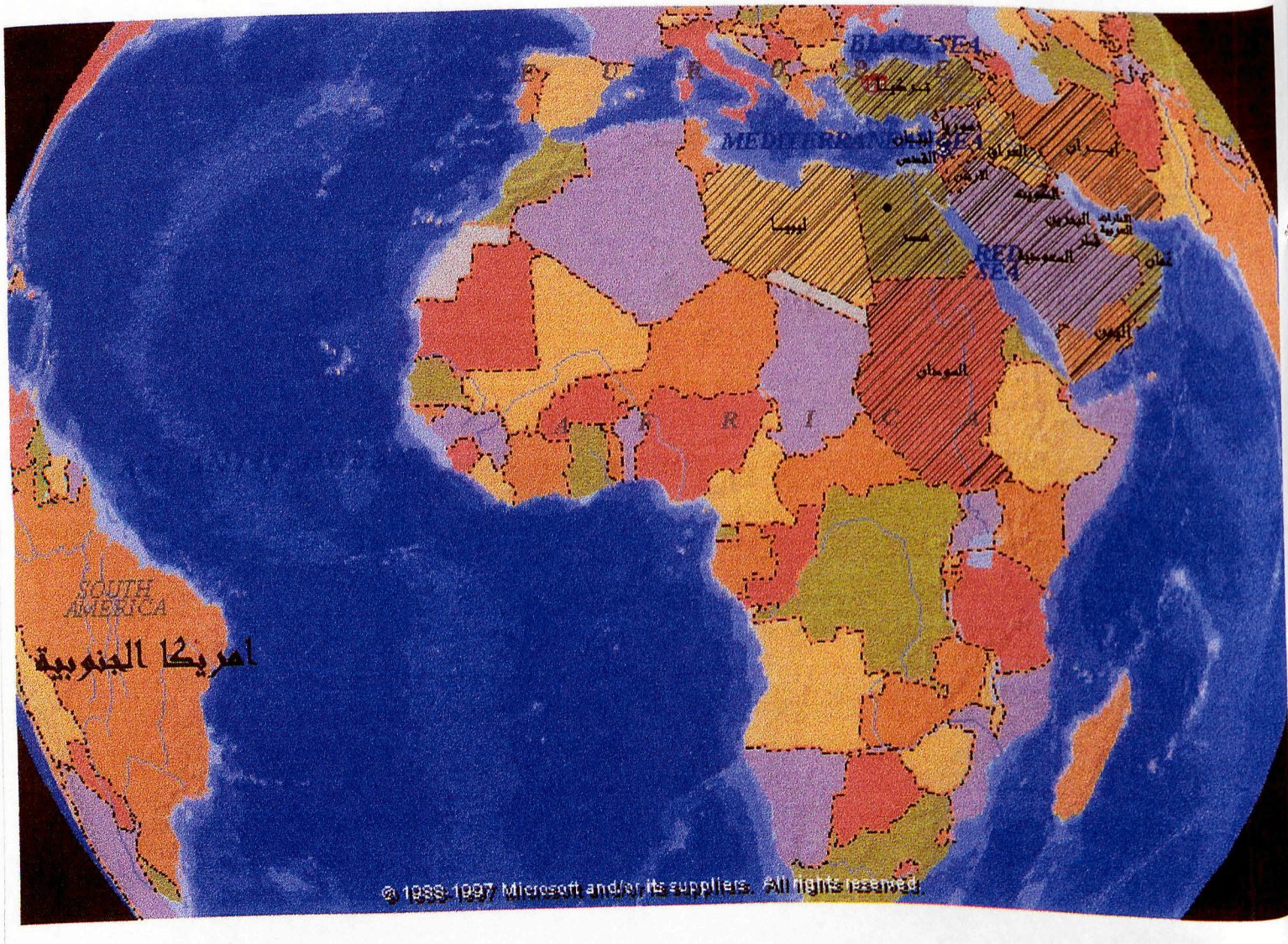

شمال

0كم 532كم 1064 كم

خارطة موقع الشرق الأوسط بالنسبة للعالم

ملحق رقم ٣

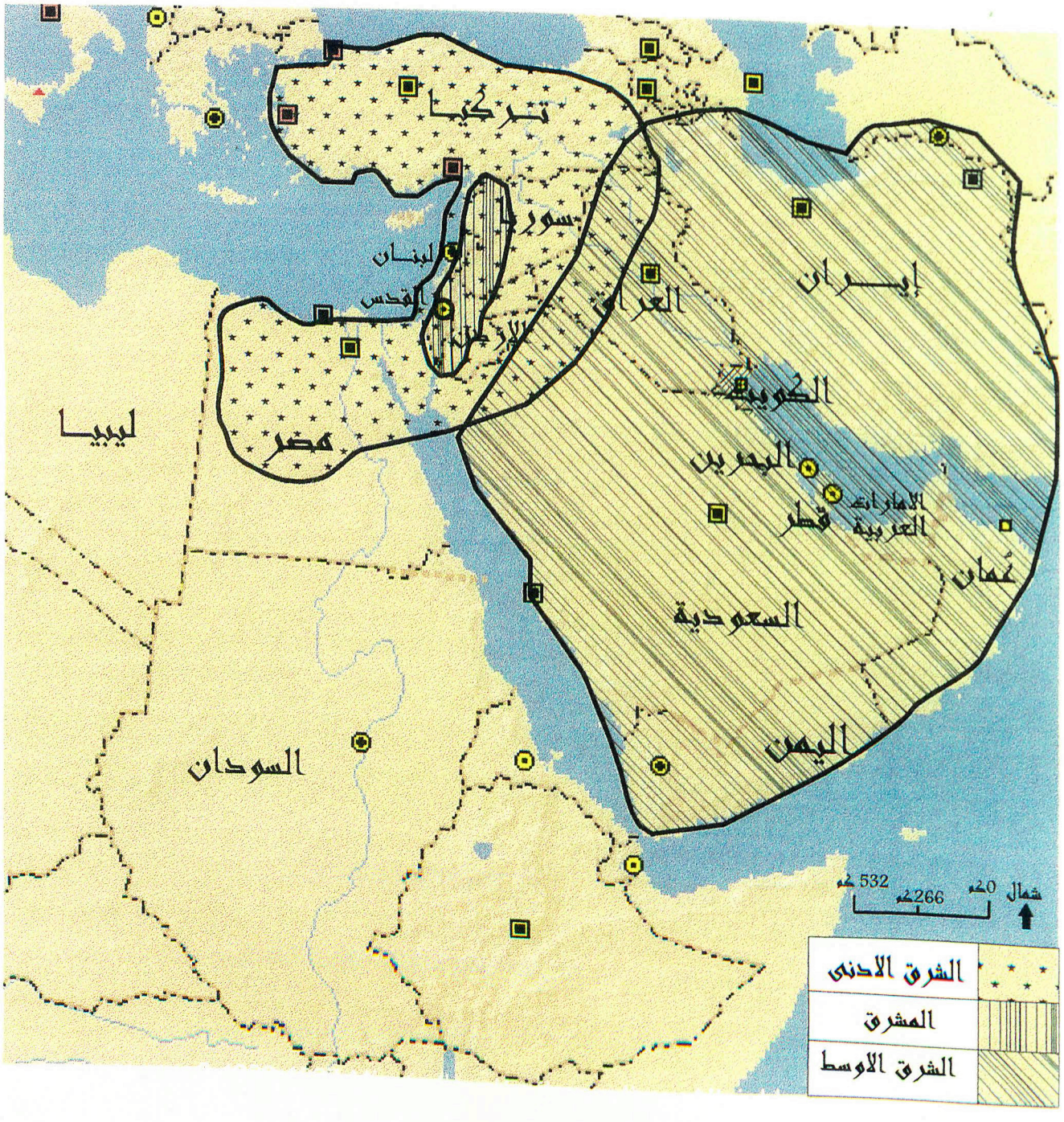

خارطة تشابك الشرق الاوسط و الشرق الأدنى و المشرق

ملحق رقم ٤

خارطة دول الشرق الاوسط حسب التصور الإنجليزي و الفرنسي و الأمم المتحدة

ملحق رقم ٥

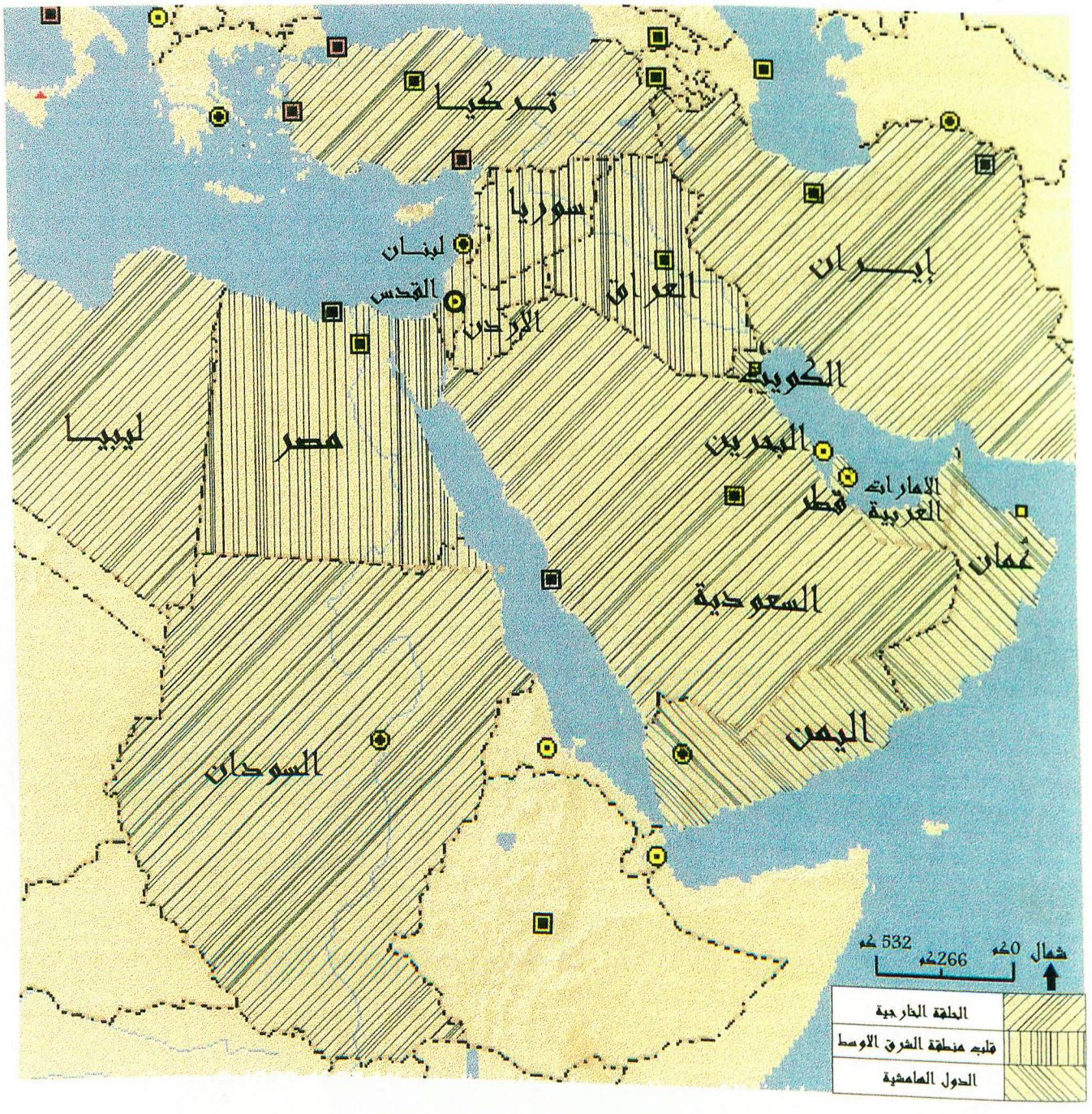
تركيا
سوريا
لبنان
القدس
الأردن
العراق
إيران
الكويت
البحرين
الإمارات العربية
قطر
عمان
السعودية
اليمن
مصر
ليبيا
السودان
شمال
0كم
266كم
532 كم
الحلقة الخارجية
قلب منطقة الشرق الاوسط
الدول الهامشية

ملحق رقم ٦

خارطة دول الشرق الاوسط حسب تصور يوسف صايغ

ملحق رقم ٧

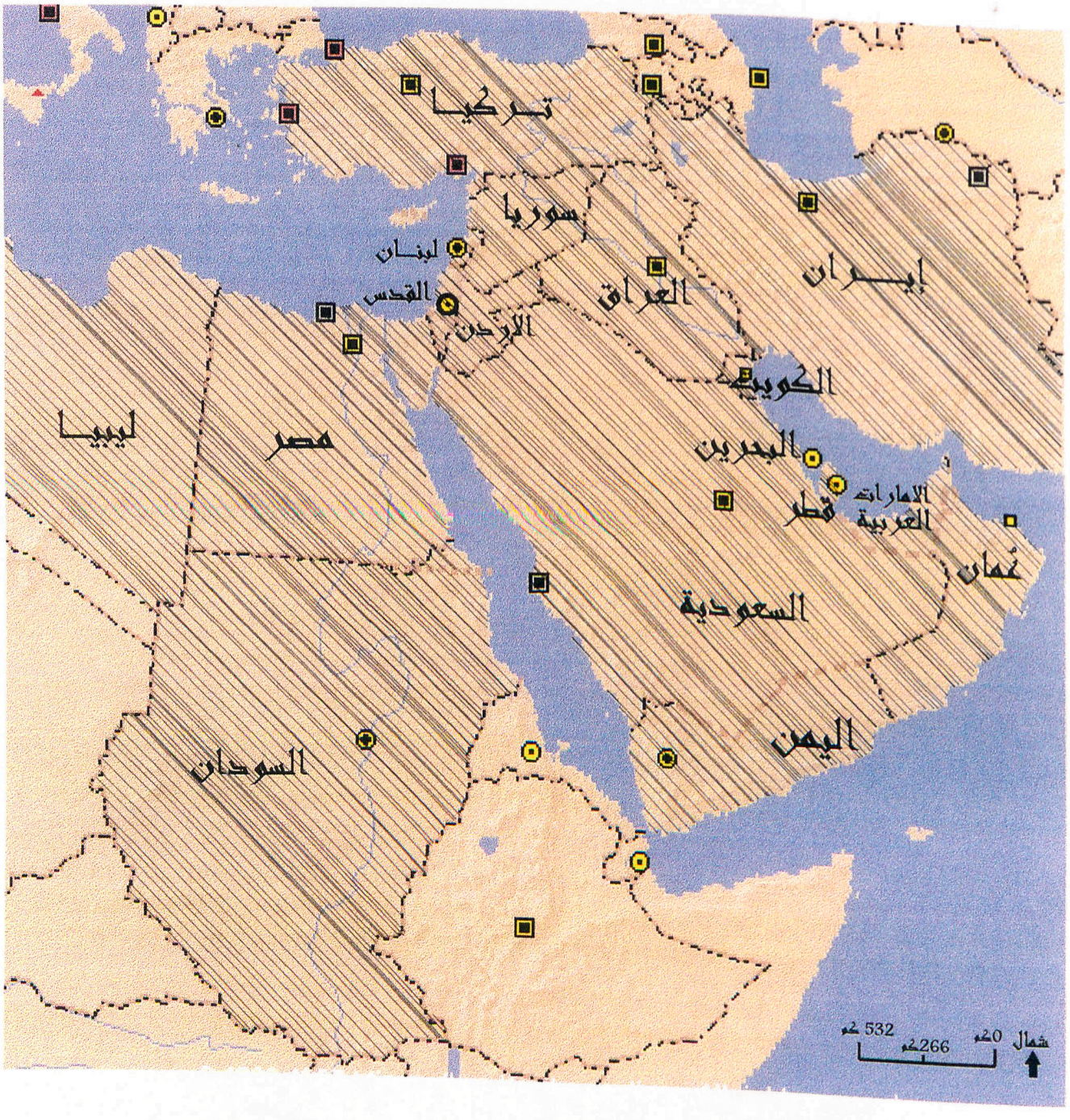

خارطة دول الشرق الاوسط التي يشملها موضوع الرسالة

ملحق رقم (٨)

مساحات واعداد السكان في الدول المعنية بالنظام الشرق أوسطي تبعاً لتقديرات عام ١٩٩٦ .

م.	الدولة	المساحة سم٢	عدد السكان بالمليون	الكثافة السكانية (نسمة /كم٢)
١.	ت. البحـــرين	٦٧٨	٠.٥٥٠	٨١١
٢.	الكـــويت	١٧٨١٨	١.٨٦٦	١٠٥
٣.	سلطنة عمان	٣٠٠٠٠٠	٢.١٦٠	٧٢
٤.	قطـــر	١١٤٣٧	٠.٥٤٦	٤٨
٥.	السعودية	٢١٥٠٠٠٠	١٩.٢٤٠	٩
٦.	الإمارات	٨٤٠٠٠	٢.٢٤١	٢٧
٧.	مصر	١٠٠٠٠٠٠	٦٤.٣٦٥	٦٤
٨.	الأردن	٨٩١٨٦	٤.٢٥٠	٤٨
٩.	لبنان	١٠٤٠٠	٣.٦٥٢	٣٥١
١٠.	سوريا	١٨٥١٨٠	١٤.٤٠٤	٧٨
١١.	فلسطين	٦٠١٥	٢.٤٢١	٤٠٢
١٢.	اليمن	٥٢٨٠٠٠	١٤.٣٩٣	٢٧
١٣.	العراق	٤٣٨٣١٧	٢٠.٠٦٣	٤٦
١٤.	إيران	١٦٤٨٠٠٠	٦٣.٧	٣٩
١٥.	تركيا	٧٧٩٤٠٢	٦١.٥	٧٩
١٦.	إسرائيل	٢٠٩٨٥	٥.٩	٢٨١
*	المجمـــوع	٧٢٦٩٤٥٧	٢٨١.٢٥١	٠٣٩

المصدر : إبراهيم المهنا . مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولية . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٨ . ص٥٨ .

ملحق رقم (٩)

الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في الدول المعنية بالمشروع الشرق أوسطي لعام ١٩٩٥ /١٩٩٦ .

م.	الدولة	١٩٩٥		١٩٩٦	
		الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	متوسط نصيب الفرد دولار	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	متوسط نصيب الفرد دولار
١.	السعودية	١٢٢،٧	٦٩١٧	١٢٧،٦	٦٦٣٢
٢.	الإمارات	٣٦،٤	١٨٥٢٧	٣٧،٧	١٦٨٢٣
٣.	البحرين	٤،٩	٨٩٣٢	٥	٩٠٩١
٤.	عمان	١٤،٣	٦٠٦٢	١٥	٦٩٤٤
٥.	قطر	٧،٥	١٣٧٢٥	٧،٦	١٣٩١٩
٦.	الكويت	٢٥	١٢٩٥٦	٢٦،٥	١٤٢٠٢
٧.	مصر	٤٧،٨	٧٩٦	٥٠،١	٧٧٨
٨.	سوريا	١٥	١٠٠٥	١٥،٩	١١٠٤
٩.	الأردن	٦،١	١٤٣٩	٦،٥	١٥٢٩
١٠.	لبنان	٩،٤	٢٣٢٦	٩،٧	٢٦٥٦
١١.	اليمن	٦،٩	٣١٠	٧،١	٤٩٣
١٢.	تركيا	١٣١٠١٤	٢٤١٠		
١٣.	إيران	٦٣٧١٦	١٠١٩		
١٤.	إسرائيل	٧٧٧٧٧	١٤٥٣٠		

المصدر : إبراهيم المهنا . مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية .أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٨ . ص٦٨ .

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

ملحق رقم (١٠)

المساعدات الأمريكية لإسرائيل خلال الفترة ١٩٥١-١٩٩٦ بملايين الدولارات

السنوات	المساعدات الاقتصادية	المساعدات العسكرية	نسبة المساعدات العسكرية %	مجموع المساعدات
٥١-٥٨	٤٤٠،٤	-	صفر	٤٤٠،٤
٥٩-٦٧	٤١٤،٩	١٣٥،٣	٢٤،٦	٥٥٠،٢
٦٨-٧٤	٥٢٨،١	٣٧٦٥،١	٨٧،٧	٤٢٩٣،٢
٧٥-٨٢	٦٠٠٤	١١٨٠٠	٦٦،٣	١٧٨٠٤
٨٣-٨٨	٨١٩٨	٩٦٨١	٥٤،١	١٧٨٧٩
٨٩-٩١	٣٦٠٠	٥٤٠٠	٦٠	٩٠٠٠
٩٢-٩٦	٦٠٠٠	٩٠٠٠	٦٠	١٥٠٠٠
المجموع	٢٥١٨٥,٤	٣٩٧٨١,٤	٦١,٣	٦٤٩٦٦,٨

المصدر : نبيل السهلي . تطور الاقتصاد الإسرائيلي ١٩٤٨-١٩٩٦ . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . ١٩٩٨ ، ص٩٦ .

ملحق رقم(١١)

إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي أيلول ١٩٩٣

تتفق حكومة إسرائيل والفريق الفلسطيني (في الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط)، ممثل الشعب الفلسطيني ، على انه آن الأوان لوضع حد لعقود من المواجهات والصراع والاعتراف المتبادل بحقوقهما السياسية والشرعية ولتحقيق تعايش سلمي وكرامة و أمن متبادلين والتوصل إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها . وعليه يتفق الطرفان على المبادئ الآتية :

البند الأول : هدف المفاوضات

أن هدف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الشرق أوسطية هو ، إلى جانب أمور أخرى ، تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية ، المجلس المنتخب ، (المجلس) للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى خمس سنوات وتؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ .

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية الشاملة وأن المفاوضات حول الوضع النهائي ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨

ملحق رقم (١٢)

التعاون الفلسطيني الإسرائيلي المتعلق بالبرامج الإقليمية

ينظر الطرفان إلى مجموعات عمل المحادثات المتعددة الأطرف كأداة ملائمة لترويج " خطة مارشال " : برامج إقليمية وبرامج أخرى تشتمل على برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة .

بروتوكول التعاون الإسرائيلي –الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية

يتفق الجانبان على تشكيل "لجنة إسرائيلية – فلسطينية دائمة للتعاون الاقتصادي " تركز عملها من بين أمور أخرى على ما يأتي :

١-تعاون في حقل الماء يشمل " برنامجاً لتنمية الموارد المائية " يعده خبراء من كلا الجانبين ويحدد ايضاً إجراءات التعاون في إدارة الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة ويتضمن مقترحات لإجراء دراسات وخطط حول حقوق كل جانب في المياه إضافة إلى استخدام عادل للموارد المائية المشتركة ، على أن يطبق في المرحلة الانتقالية وما بعدها .

٢- تعاون في حقل الكهرباء يشمل " برنامجاً لتنمية الموارد الكهربائية " ويحدد ايضاً إجراءات التعاون في إنتاج الموارد الكهربائية والحفاظ عليها وشرائها وبيعها

٣- تعاون في حقل الطاقة يشمل " برنامجاً لتطوير الطاقة " يتعلق باستغلال النفط والغاز لأغراض صناعية خصوصاً في قطاع غزة وفي النقب ويشجع على استغلال مشترك لموارد الطاقة الأخرى . ويمكن هذا البرنامج أن يتضمن بناء تجمع صناعي بتروكيميائي في قطاع غزة وبناء أنابيب نفط وغاز .

٤- تعاون في حقل المال يشمل " برنامجاً للتطوير المالي " و"برنامج عمل " لتشجيع الاستثمارات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل وكذلك تأسيس "بنك فلسطين للتنمية ".

٥- تعاون في مجال النقل والاتصالات مع إعداد برنامج يحدد الخطوط العريضة لإنشاء " منطقة مرفأ غزة " وينص على إقامة خطوط نقل واتصالات من الضفة الغربية وغزة واليهما إلى إسرائيل والى دول أخرى . إضافة إلى ذلك فان البرنامج سينص على بناء ما هو ضروري من الطرقات والسكك الحديدية وخطوط الاتصالات ...الخ .

٦-تعاون في مجال التجارة بما في ذلك إعداد دراسات و " برامج لتشجيع التجارة " . بهدف تشجيع التجارة المحلية والإقليمية وبين دول المنطقة . إضافة إلى دراسة حول إمكان إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي إسرائيل مفتوحة أمام الجانبين وتعاون في المجالات الأخرى المرتبطة بالتجارة .

٧- تعاون في مجال الصناعة بما في ذلك إعداد " برنامج لتطوير الصناعة " تنص على إقامة مراكز إسرائيلية - فلسطينية للبحث الصناعي والتنمية وتشجع على تشكيل شركات فلسطينية - إسرائيلية وتحديد الخطوط العريضة للتعاون في صناعات النسيج والأغذية والأدوية والإلكترونيات والألماس والكمبيوتر وغيرها من الصناعات ذات الأساس العلمي

٨- برنامج للتعاون في حقل العمل وتنظيم العلاقات في هذا المجال وتعاون في المسائل المتعلقة بالضمان الاجتماعي .

٩-"خطة لتنمية الطاقات البشرية والتعاون " تنص على تنظيم مؤتمرات وندوات إسرائيلية - فلسطينية وعلى إقامة مراكز تأهيل مشتركة ومراكز أبحاث وبنوك للمعلومات .

١٠-"خطة لحماية البيئة " تنص على تدابير مشتركة (و.أو) منسقة في هذا المجال .

١١-برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصال ووسائل الإعلام .

١٢-أي برامج أخرى ذات اهتمام مشترك .

بروتوكول التعاون الإسرائيلي -الفلسطيني في مجال برامج التنمية في المنطقة

١-يتعاون الجانبان في إطار مساعي السلام المتعددة الأطراف للتشجيع على وضع "برنامج تنمية " للمنطقة بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة تطلقه مجموعة السبع (الدول الصناعية) ويطلب الجانبان من مجموعة السبع أن تسعى إلى مشاركة دول أخرى مهتمة مثل الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والدول العربية في المنطقة ومؤسسات عربية إضافة إلى القطاع الخاص

٢-يتضمن "برنامج التنمية " شقين :

أ-"برنامج تنمية اقتصادية " للضفة الغربية وقطاع غزة .

ب-"برنامج تنمية اقتصادية للمنطقة "

أ-برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة يتضمن النقاط الآتية :

(١) "برنامج إعادة تأهيل اجتماعي " يتضمن "برنامجاً للإسكان والبناء "

(٢) "برنامج لتنمية المؤسسات الصغيرة والخاصة "

(٣) "برنامج لتطوير البنية التحتية " (ماء وكهرباء ونقل واتصالات الخ ...)

(٤) "برنامج للطاقات البشرية " .

(٥) برامج أخرى .

ب-برنامج التنمية الاقتصادية للمنطقة يمكن أن يتضمن النقاط الآتية :

(١) تأسيس " صندوق للتنمية في الشرق الأوسط " خطوة أولى و"بنك للتنمية في الشرق الأوسط " خطوة ثانية .

(٢) وضع برنامج إسرائيلي - فلسطيني -أردني " مشترك لتنسيق استثمار منطقة البحر الميت .

(٣) البحر المتوسط (غزة) قناة البحر الميت .

(٤) مشاريع في المنطقة لتحلية المياه ومشاريع أخرى لتنمية الموارد المائية .

(٥) برنامج إقليمي لتنمية الزراعة بما في ذلك القيام بتحرك إقليمي للوقاية من التصحر

(٦) ربط الشبكات الكهربائية .

(٧) تعاون إقليمي لنقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى وتوزيعها لإستغلالها صناعيا .

(٨) "برنامج إقليمي للسياحة والنقل والاتصالات ".

(٩) "تعاون إقليمي " في مجالات أخرى .

٣- يعمل الجانبان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الأطراف وينسقان تحركهما بهدف إنجاحها .يحض الطرفان على مواصلة النشاطات بين الجولة والأخرى وعلى إعداد دراسات حول إمكان تطبيق ما يتم الاتفاق عليه داخل مختلف مجموعات العمل المتعددة الأطرف .

تلي الملحقات الأربعة ثلاث صفحات تتضمن ملاحظات تحدد نقاط التفاهم والاتفاقات الخاصة بالبنود السابقة .

المصـــادر والمـــراجـــع

أولا :- المراجـــع باللغـــة العربيـــة :

أ) الـــكتـــب :

١. أبو بكر ، توفيق . قضايا الواقع العربي . عمان : مطابع الدستور التجارية ، ١٩٩٦

٢. أبو زعرور ، محمد سعيد . العولمة -ماهيتها -نشأتها -أهدافها -الخيار البديل . عمـــان : دار البيارق للنشر ، ١٩٩٨ .

٣. أبو سليم ، وليد محمود وصباح محمود . الأمن المائي العربي . اربد : مؤسسة حمادة ودار الكندي ، ١٩٩٨ .

٤. أبو طالب ، صوفي حسن . دروس في المجتمع العربي . القاهرة : دار الفكر العربـــي ، ١٩٦٦ .

٥. أمية ، سمير في مواجهة أزمة عصرنا القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩٧ .

٦. البرغوثي ، عزام . القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا . عمان : مركـــز دراسات الشرق الأوسط .١٩٩٧ .

٧. بوستيل ، ساندرا . تقســـيم الميـــاه الإقليميـــة . القـــاهرة : الـــدار الدوليـــة للنشـــر والتوزيع ، ١٩٩٨ .

٨. بوقنطار ، الحسان . العلاقات الدولية . الدار البيضاء : دار توبقال للنشر ، ١٩٨٥.

٩. بـــيرس ، شـــمعون . الشـــرق الأوســـط الجديـــد . عمـــان : دار الجليـــل للنشـــر والدراسات ، ١٩٩٤ .

١٠. بيرس ، شمعون . معركة السلام : يوميات شمعون بيرس . عمان : الأهليـــة للنشـــر والتوزيع ، ١٩٩٥.

١١. توفيق ، سعد حتي ، النظام الدولي الجديد : دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعـــد الحرب الباردة . عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩ .

١٢. الجاسور ، ناظم عبد الواحد . الأمة العربية ومشاريع التفتيـــت . عمـــان : الأهليـــة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ .

١٣. الجميل ، سيار العولمة الجديدة : المجال الحيوي للشرق الأوسط مفاهيم عصر قـــادم . بيروت ك مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ١٩٩٧ .

١٤. جوربا تشوف ، ميخائيل . النظام العالمي الجديد . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٨ .
١٥. حتي ، ناصيف . النظرية في العلاقات الدولية . بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٨٥
١٦. حداد ، معين . الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتيكية . بيروت : شرق المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٩٧ .
١٧. حسين ، عدنان السيد . العلاقات الدولية السلم والحرب مفاهيم أساسية . بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ١٩٩٤ .
١٨. الحمارنة ، مصطفى . العرب في الاستراتيجية العالمية . عمان : مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٤ .
١٩. الحمد ، جواد . مستقبل السلام في الشرق الأوسط . عمان : المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث ، ١٩٩٤ .
٢٠. خضر ، بشارة . أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ .
٢١. الخولي ، لطفي . عرب :نعم . وشرق اوسطيون ايضاً . القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٤ .
٢٢. الدجاني ، احمد صدقي وآخرون . التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ .
٢٣. دمشقية ، غسان . أزمة المياه والصراع في المنطقة . دمشق : الأهلية للطباعة والنشر ، ١٩٩٤ .
٢٤. دوتيش ، كارل . تحليل العلاقات الدولية . القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٣ .
٢٥. دورتي ، جيمس وروبرت بالستغراف . النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية . الكويت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٨٦ .
٢٦. ربيع ، حامد . الحوار العربي -الأوروبي . بغداد : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٨٣ .
٢٧. الرشدان ، عبد الفتاح . العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٨ .
٢٨. سالينجر ، بيار . حرب الخليج : الملف السري . بيروت : دار آزال للتوزيع والنشر ، ١٩٩١ .

٢٩. السبعاوي ، عوني عبد الرحمن . إسرائيل ومشاريع المياه التركية . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٧ .

٣٠. سعيد ، عبد المنعم . العرب ودول الجوار الجغرافي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ .

٣١. سلامة ، احمد سلامة . الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد ؟ . القاهرة : مركز الأهرام للترجمة ، ١٩٩٥ .

٣٢. السهلي ، نبيل .تطور الاقتصاد الإسرائيلي ١٩٤٨-١٩٩٦ . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٨ .

٣٣. شعراوي ، حلمي . الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني . القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٨ .

٣٤. شفيق ، منير . اتفاق أوسلو وتداعياته . نابلس : مؤسسة الناشر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٤

٣٥. شفيق ، منير . النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة . نابلس : مؤسسة الناشر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٢.

٣٦. عبد العليم ، طه . السوق شرق أوسطية في معادلة السلام العربي الإسرائيلي . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٥ .

٣٧. عبد المنعم ، احمد فارس . جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٨٥ . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ١٩٨٦ .

٣٨. عطايا ، أمين محمود . النظام الشرق أوسطي الجديد المخططات الإسرائيلية للهيمنة الاقتصادية على المنطقة العربية ، بيروت : المنارة ، ١٩٩٥.

٣٩. عمر ، مجدي . التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط .عمان :دار البشير للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥ .

٤٠. فورسايت ، ديفيد . حقوق الإنسان والسياسة الدولية . القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٣ .

٤١. الكعكي ، يحي احمد الشرق الأوسط والصراع الدولي . بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٦ .

٤٢. الكفارنة ، احمد . الأردن في النظام الإقليمي العربي . رسالة ماجستير غير منشورة . عمان : الجامعة الأردنية ، ١٩٩٢.

٤٣. الكيالي ، عبد الوهاب . الموسوعة السياسية . بيروت : المؤسسة العربية للدراسة والنشر ، ١٩٨٣

٤٤. الكيالي ، ماجد . المشروع الشرق أوسطي أبعاده -مرتكزاته -تناقضاته . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٨ .
٤٥. الكيالي ، ماجد .المناقشات في التحديات الشرق أوسطية الجديدة . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ .
٤٦. كولا ، دانيال . العلاقات الدولية . بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠
٤٧. كيسنجر ، هنري . الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا . عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥ .
٤٨. الكيلاني ، هيثم . تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٦ .
٤٩. كيندي ، بول . الاستعداد للقرن الحادي والعشرين . عمان : دار الشروق للنشر ، ١٩٩٣ .
٥٠. كيندي ، بول . نشوء وسقوط القوى الكبرى . عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤.
٥١. لورنس ، هنري . دراسات في تاريخ الشرق العربي الحديث والمعاصر . القدس : المركز الفلسطيني للدراسات والنشر ، ١٩٩٤ .
٥٢. لورنس ، هنري . اللعبة الكبرى . باريس : دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، ١٩٩٢ .
٥٣. مرسي ، مصطفى عبد العزيز . العرب في مفترق طرق . قصر النيل : مكتبة الشروق ، ١٩٩٥ .
٥٤. المسند ، عبد الله بن علي . المنظمات الدولية الإقليمية وأثرها على العالم الإسلامي . القاهرة : دار المنارة ، ١٩٩١ .
٥٥. مصطفى ، ممدوح محمود . مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٧ .
٥٦. مطر ، جميل وعلي الدين هلال . النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٦ .
٥٧. مقلد ، إسماعيل ، نظريات العلاقات الدولية : دراسة تحليلية مقارنة . دار السلاسل ،١٩٨٧ .
٥٨. منصور ، ممدوح . سياسات التحالف الدولي . القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٧ .

٥٩. المهنا ، إبراهيم سليمان . مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٨ .

٦٠. مهنا ،فتحية . أصول العلاقات السياسية الدولية . الإسكندرية : الناشر للمعارف ، ١٩٨٥ .

٦١. مودية ، عز الدين . المجتمع العربي : مقوماته - وحداته -قضاياه السياسية . القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٦ .

٦٢. موسى ، محمد . أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي . بيروت : دار البيارق ، ١٩٩٥ .

٦٣. نصار ، ناصيف . تصورات الأمة المعاصرة : دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصر . بيروت : دار أمواج للطباعة والنشر ، ١٩٩٤ .

٦٤. نعمة ، كاظم . العلاقات الدولية . بغداد : جامعة بغداد ، ١٩٧٦ .

٦٥. هاليداي ، فريد . الإسلام والغرب خرافة المواجهة . نابلس : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ١٩٩٢ .

٦٦. هلال ، جميل . استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٦ .

٦٧. وهبة ، محمود . إسرائيل والعرب والسوق شرق أوسطية . القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٤ .

٦٨. يسين ، السيد : أفاق التعاون العربي في التسعينات . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩١ .

٦٩. يسين ، السيد .التكامل الإقليمي العربي في التسعينات . عمان : منتدى الفكر العربي ، ١٩٩١ .

٧٠. يسين ، السيد .نحو تأسيس نظام عربي جديد . عمان : منتدى الفكر العربي ، ١٩٩٢ .

٧١. يكن ، فتحي . المتغيرات الدولية والدور الإسلامي المطلوب . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٣

٧٢. يموت ، عبد الهادي . الاقتصاد العربي والشرق أوسطية . بيروت ، معهد الأنحاء العربي ، ١٩٩٧ .

٢) الـــدوريـــات .

أ- المجـــــــــــــلات

١. إبراهيم ، حسين توفيق . أزمة الخليج الثانية والأمن القومي العربي . شؤون عربيـــة ، العدد ٦٧ ، أيلول ، ١٩٩١ . ص٢٩-٤٨ .

٢. أبو صالح ، صلاح الدين . الشرق الأوسط مكانة ودور النفط في التنميـــة . دراســات عربية ، العدد ١ ، تشرين أول ، ١٩٩١ . ص٤٤-٦٥ .

٣. أبو عامود ، محمد سعيد .الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربي . السياسة الدوليـــة ، العدد ١١٥ ، كانون ثاني ، ١٩٩٤ . ص١٦٥-١٧٧ .

٤. احمد ، احمد يوسف . العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي : مناقشة لبعض الأبعـاد السياسية . المستقبل العربي ، العدد ١٧٩ ، كانون ثاني ١٩٩٤ . ص٥٤-٦٦ .

٥. الأزعر ، محمد خالد . استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشـــرق الأوســـط . المســـتقبل العربي ، العدد ٢١٣ ، تشرين أول ، ١٩٩٦ .ص١٣٤-١٣٨ .

٦. الأطرش ، محمد . في مفهوم العولمة . المستقبل العربـــــي ، العـــدد ٢٢٨ ، تمـــوز ، ١٩٩٧ . ص١٠١ .

٧. الأطرش ، محمد .المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطـــن العربـــي . المســـتقبل العربي ، العدد ٢١٠ ، آب ، ١٩٩٦ . ص٤-٢٩ .

٨. أمين ، جلال احمد . مشروع السوق شرق أوســـطية ومشـــروع النهضـــة العربيـــة . المستقبل العربي ، العدد ١٨٧ ، كانون أول . ١٩٩٣ . ص٤٢-٥٥ .

٩. ايهود براك وبنيامين نتنياهو يشرحان تصورهما للحلول السلمية ومستقبل إسرائيل فـــي الشرق الأوسط . مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢٩ ، شتاء ١٩٩١ . ص٧٨ .

١٠. برانين ، فكس ، نظرة الدول الغربية إلى الدور السياسي للنظام الشرق أوسطي . مجلـــة أبعاد ، العدد ٣ ، أيار ، ١٩٩٥ . ص١٧٩-٢٠٠ .

١١. بشور ، معن . السلام والتطبيع الثقافي . المستقبل العربـــــي ، العـــدد ٢٠٩ ،تمـــوز ، ١٩٩٦ . ص٤-١٥

١٢. بكر ، حسن . الحوار العربي -الأوروبي في عصر الانفراج الدولي . قضايا عربيـــة ، العدد ٦ ، تشرين أول ، ١٩٨٩ . ص٢٥١-٢٥٦ .

١٣. بلقزيز ، عبد الإله . تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي وانعكاساته على مجال الثقافـــة . المستقبل العربي ، العدد ٢٠٣ ، كانون ثاني ، ١٩٩٦ . ص١٣-٢٠ .

١٤. ثابت ، احمد . مشروع النظام الشرق أوسطي . مستقبل العالم الإسلامي . العـدد ١٤ ، شتاء ، ١٩٩٥ . ص٧-٤٧ .

١٥. الجبالي ، عبد الفتاح . قمة عمان الاقتصادية . المستقبل العربي ، العدد ٢٠٢ ، كـانون ثاني ، ١٩٩٦ . ص٩

١٦. الجبالي ، عبد الفتاح .ورقـة عمـل . المسـتقبل العربـي . العـدد ٢٠٤ ، شـباط ، ١٩٩٦ . ص٥-١٥ .

١٧. الجبالي ، عبد الفتاح .المؤتمرات الاقتصادية الشـرق أوسـطية : الأهـداف -النتـائج التوقعات . مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣٠ ، ربيع ، ١٩٩٧ .ص١٨-٤٧ .

١٨. الجرباوي ، علي . في النظام العالمي الجديد . قضايا عربية ، العـدد ١١ ، أيلـول ، ١٩٩١ . ص١١٩-١٢٦

١٩. جميل ، سيار . المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القـادم . المسـتقبل العربي ، العدد ١٨٤ ، حزيران ، ١٩٩٤ . ص٦ .

٢٠. حتي ، ناصيف . ورقة عمل . المستقبل العربـي . العـدد ١٥٨ ، نيسـان ، ١٩٩٢ . ص٤-٢١ .

٢١. حتي ، ناصيف .أي هيكل للنظام العالمي الجديد . عالم الفكـر ، المجلـد ٢٣ ، العـدد ٣+٤ ، اذار +نيسان ، ١٩٩٥ . ص٨٣ .

٢٢. حرب ، أسامة الغزالي . نهاية الشرق أوسطية . السياسة الدولية ، العدد ١٣١ ، كـانون ثاني ، ١٩٩٨ .ص٦ .

٢٣. الحديدي ، علاء . الشرق الأوسط بين آسيا وأوروبا . السياسة الدولية ، العـدد ١٣٠ ، تشرين أول ، ١٩٩٧ . ص٣٤-٤٥ .

٢٤. الحسن ، خالد . مستقبل السلام في الشـرق الأوسـط . شـؤون فلسـطينية ، العـدد ١٢٢+١٢٣ ، كانون ثاني +شباط ، ١٩٨٢ . ص١٤-٤٠ .

٢٥. حماد ، مجدي ، آثار التسوية على النظام الإقليمي العربي . قضايا عربية ، العـدد ٧ ، تشرين ثاني ، ١٩٧٩ . ص٢٥-٤٥ .

٢٦. حمودة ، عمرو . الأوضاع النفطية العربية في ظل مشروع السوق شـرق أوسـطية . مستقبل العالم الإسلامي ، العدد ١٤ ، شتاء ١٩٩٥ . ص٧١-٨٦ .

٢٧. خوري ، الياس . العالم العربي أمام التحديات الثقافية للتسوية . أبعاد ، العدد ٣ ، أيـار ، ١٩٩٥ . ص٥-٢٣ .

٢٨. الدروبي ، عبد الله . المياه في الاستراتيجية الإسرائيلية . مستقبل العالم الإسلامي العـدد ١٥، ربيع ١٩٩٥ . ص٢٩-٨١.

٢٩. دياب ، محمد . النظام العالمي الجديد سمات المرحلة الراهنة . مجلة العربي ، العدد ٤٣٣ ، كانون أول ، ١٩٩٤ . ص٢٦-٣٠ .

٣٠. ديب ، جورج .تحديات النظام الإقليمي على المستوى السياسي . أبعاد ، العدد ٣ ، أيلر ، ١٩٩٥ . ص١٣٠-١٣٦ .

٣١. ربيع ، محمد عبد العزيز . سياسة أمريكية الجديدة وتحدياتها الشرق أوسطية .السياسة الفلسطينية ، العدد ٣ ، صيف ١٩٩٤ . ص١٥-٣٢ .

٣٢. الربيعو ، تركي علي . تركيا والنظام الإقليمي العربي . الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٣٨ ، تشرين أول ، ١٩٩١ . ص١٤٥-١٧٠ .

٣٣. رجب ، يحي . الأحكام القانونية الدولية للملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز . المستقبل العربي ، العدد ٦٢ ، ١٩٨٤ . ص٥٩ .

٣٤. رفعت ، نادية . الاقتصاد الإسرائيلي وطموحاته في التسوية السلمية . مستقبل العالم الإسلامي ، العدد ١٤ ، شتاء ١٩٩٥ . ص٤٥-٧٠ .

٣٥. سابا ، الياس . الجوانب الاقتصادية للتحديات الشرق أوسطية الجديدة . المستقبل العربي ، العدد ١٧٩ ، كانون ثاني ، ١٩٩٤ . ص٩٠-١٢٣ .

٣٦. السعدني ، نرمين . مؤتمرات التعاون الشرق أوسطي : الإيجابيات والسلبيات . السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ ، كانون ثاني ، ١٩٩٧ . ص٢٤٦-٢٥٤ .

٣٧. سعيد ، عبد المنعم . الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد . السياسة الدولية ، العدد ١٢٢ ، تشرين أول ، ١٩٩٥ . ص٦٠-٦٣ .

٣٨. سلامة ، غسان . أفكار أولية عن السوق الأوسطية . المستقبل العربي ، العدد ١٧٩ ، كانون ثاني ، ١٩٩٤ . ص٦٧-٨٩ .

٣٩. السليمي ، منصف . إعلان الدار البيضاء تسوية بين مطالب السياسية ومصالح الاقتصادي . المستقبل العربي ، العدد ١٩٣ ، آذار ، ١٩٩٥ . ص١٩-٢٩ .

٤٠. سياري ، صبري . تركيا والشرق الأوسط في التسعينات . مجلة الدراسات الفلسطينية ،العدد ٣١ ، صيف ١٩٩٧ . ص٢٨-٤٤ .

٤١. سويزي ، بول . العولمة على وجه التقريب . كنعان ، العدد ٨٨ ، كانون ثاني ، ١٩٩٨ . ص٦٢

٤٢. الشربتلي ، ناصرة . النظام الاقتصادي الإقليمي الشرق أوسطي . مستقبل العالم الإسلامي ، العدد ١٨ ، صيف ١٩٩٨ . ص٦٧-٨٥ .

٤٣. الشعيبي ، عمار . النظام السياسي العالمي الجديد . دراسات عربية ، العدد ١١ ، أيلول ، ١٩٩١ . ص٢٤-٤٨ .

٤٤. شوقي ، ممدوح . الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية . السياسة الدولية ،العدد ١٢٥ ، تموز ، ١٩٩٦. ص١٢٥-١٢٩.

٤٥. الصابغ ، يوسف منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة للعرب . المستقبل العربي ، العدد ١٧٩ ، كانون ثاني ، ١٩٩٤ . ص٤-٢١ .

٤٦. الظاهر ، حسن محمد . التحديات التي تواجه الأمة العربية : دراسة تحليلية . شؤون عربية ، العدد ٩٥، أيلول ، ١٩٩٨ . ص٣٣-٤١ .

٤٧. عبد الحي ، وليد . اثر التغيرات في النظام الدولي المعاصر على مستقبل الوظيفة الإقليمية للكيان الإسرائيلي .شؤون عربية ، العدد ٦٥ ، نيسان ، ١٩٩١ . ص٨٠-٨٨.

٤٨. عبد الفتاح ، نبيل . العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي الجديد تحت التشكيل . السياسة الدولية ، العدد ١١٨ ، تشرين أول ، ١٩٩٨ . ص٤٦-٧١ .

٤٩. عبد الفضيل، محمود . الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي . المستقبل العربي ، العدد ٢٢٠ ، حزيران ، ١٩٩٧ . ص٨٧-١٠٦ .

٥٠. عبد الله ، زكريا محمد . التعاون العربي في ضوء التعاون الشرق أوسطي -السياسة الدولية . العدد ١٢٧ ، كانون ثاني ، ١٩٩٧ . ص ١٩٣-١٩٦ .

٥١. عبد الناصر ، وليد محمد . الجامعة العربية بين الفكرة العربية والشرق أوسطية . السياسة الدولية ، العدد ١١٩ ، كانون ثاني ١٩٩٥ . ص١٣٦-١٤٣ .

٥٢. علي ، عبد المنعم السيد . التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي . المستقبل العربي ، العدد ٢١٤ ، كانون أول ١٩٩٦. ص٤-٢٨ .

٥٣. عليوة ، السيد . مؤتمر القاهرة الاقتصادي الثالث لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . المستقبل العربي ، العدد ٢١٥ ، كانون ثاني ، ١٩٩٧ . ص١٢٧ .

٥٤. عيسى ، محمد عبد الشفيع . مسارات غامضة ومصائر غير مؤكدة : بحث في الخيار الشرق أوسطي وبدائله . المستقبل العربي ، العدد ١٩٤ . نيسان ، ١٩٩٥ . ص٤-٢١

٥٥. عيسى ، نجيب . التحديات الاقتصادية للتسوية واستراتيجية المواجهة -مستقبل العالم الإسلامي . العدد ١٥ ، ربيع ، ١٩٩٥ . ص٧-٢٧ .

٥٦. قنان ، جمال . المستقبل العربي ، العدد ١٨ ، شباط ، ١٩٩٤ . ص١٢ .

٥٧. كليمن ، اهرون . نظام عالمي جديد قديم . شون دولية ، العدد ١ ، السنة ١ ، ١٩٩٤ . ص١٣١ .

٥٨. كوثراني ، وجيه . الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣٠، ربيع ١٩٩٧ . ص٣-١٩ .

٥٩. الكيالي ، ماجد . النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأمريكية الإسرائيلية . الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٤١ ، تموز ، ١٩٩٢ . ص٥٩ .

٦٠. الكيلاني ، هيثم -مشروع النظام الشرق أوسطي . أبعاد ، العدد ٣ ، أيار ، ١٩٩٥ . ص١٤٧-١٧١ .

٦١. المجذوب ، طارق . المياه العربية في الاستراتيجية الإسرائيلية الشرق أوسطية .مستقبل العالم الإسلامي . العدد ١٥ ، ربيع ، ١٩٩٥ . ص٨٣-١١٠ .

٦٢. مصطفى ، نيفين عبد الخالق . المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي . العدد ١٩٣، آذار ، ١٩٩٥ . ص٤-١٩ .

٦٣. مصطفى ، هالة . العولمة : دور جديد للعمولة . السياسة الدولية ، العدد ١٣٤ ، تشرين أول ، ١٩٩٨ . ص٤٣-٤٧ .

٦٤. مطر ، جميل . مستقبل النظام الإقليمي العربي . المستقبل العربي ، العدد ١٥٨ ، نيسان ، ١٩٩٢ . ص٤-٢١ .

٦٥. معلوم ، حسين . العرب والنظام الشرق أوسطي . مستقبل العالم الإسلامي ، العدد ١٨ ، صيف ١٩٩٨ . ص٨٧-١٠٥ .

٦٦. الملكاوي ، عصام . النظام الإقليمي ومنطقة الخليج . مجلة الندوة ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، أيار ، ١٩٩٨ . ص٤٤-٥٢ .

٦٧. النجفي ، سالم توفيق . الإشكالية الاقتصادية الشرق أوسطية . المستقل العربي ، العدد ٢٠٩ ، تموز ، ١٩٩٦ . ص١٣-٢٩ .

٦٨. هشام ، عمرو . العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية من عام ١٩٤٨-١٩٨٧ . شؤون فلسطينية ، العدد ١٨١ ، أيار ١٩٨٨ . ص٦٠ .

٦٩. هلال ، جميل . المشروع الإسرائيلي للنظام الإقليمي . مجلة الدراسات الفلسطينية . العدد ٢٢ ، ربيع ، ١٩٩٥ . ص٣١-٥١ .

٧٠. هلال ، علي الدين . النظام الدولي الجديد الواقع الراهن واحتمالات المستقبل . عالم الفكر ، العدد٣+٤ ، آذار +نيسان ، ١٩٩٥ . ص٢٣ .

٧١. هويدي ، امين . الشرق الأوسط الجديد كما يراه بيرس . مجلة العربي ، العدد كانون أول ، ١٩٩٤. ص٣٣-٣٧ .

٧٢. يسين ، السيد . في مفهوم العولمة . المستقبل العربي ، العدد ٢٢٨ ، تموز ، ١٩٩٧ . ص١٠١ .

ب- الجـــــــــــــــرائـــد

١. أبو بكر ، توفيق . النظـــام العربـــي والنظـــام الشـــرق أوســـطي . جريـــدة القـــدس ١٩٩٥/١٠/٣١، ١٩٩٥/١١/١.

٢. بن ، آلوف . باراك يحلم بشرق أوسط جديد ولكن ليس على نمـــط بـــيرس . جريـــدة القدس عن هارتس . ١٩٩٩/٦/٢٦.

٣. برتيل ، كسغي . شرق أوسط جريد على الطريقة العربية . جريدة الأيام عن هـــارتس ١٩٩٨/٤/٢٠.

٤. ربيع ، محمد عبد العزيز . النظام العالمي بين الماضي والحاضر . جريـــدة القـــدس . ١٩٩٩/٦/٢.

٥. زعير ، ابراهيم . الشرق أوسطية أداة لمعالجة أزمات إسرائيل الاقتصاديـــة . جريـــدة القدس .١٩٩٨/٩/١٧.

٦. شرابي ، ناجي صادق . الشرق أوسطية من يكسب ومن يخســـر . جريـــدة القـــدس . ١٩٩٩/١١/٢٦.

٧. شرابي ، ناجي صادق .الشرق أوسطية خيار سلام ام خيار اقتصاد . جريدة القـــدس . ١٩٩٦/١١/٢٧.

٨. عودة ، جهاد . الشرق الأوسط والنظام الدولي الجديد . جريدة القدس . ١٩٩٥/١/١٦.

٩. غندور ،صبحي . العرب والغرب والعولمة السياســـية والأمنيـــة . جريـــدة القـــدس . ١٩٩٩/٣/٧.

١٠. القريوتـــي ، جمـــال . دراســـة فـــي الاقتصـــاد السياســـي . جريـــدة الحيـــاة . ٢٦+٢٧+١٩٩٩/١٢/٢٨.

١١. المجايدة ، جمال . الشرق أوسطية تهدف إلى دمج إسرائيل اقتصاديا مع العرب جريـــدة القدس . ١٩٩٧/١١/١٠.

١٢. مطر ، جميل . كلينتون والتحديات الخمسة في القرن الحادي والعشرين . جريدة القـدس . ١٩٩٩/٣/١٢ .

١٣. يرلوف ، فاســـيلي . رؤيـــة روســـيا للنظـــام العـــالمي الجديـــد . جريـــدة الحيـــاة . ٢٣+١٩٩٨/٩/٢٤.

١٤. الحل هو السوق العربية المشتركة . جريدة الأيام .١٩٩٩/٨/٢٩.

ج- التقـــاريـــر والمـــؤتمـــرات

١. التقرير الاستراتيجي العربي لسنة ١٩٨٦ . القـــاهرة : مركـــز الدراســـات السياســـية والاستراتيجية .١٩٨٧.

٢. التقرير الاستراتيجي العربي لسنة ١٩٩٦ . القـــاهرة : مركـــز الدراســـات السياســـية والاستراتيجية .١٩٩٧.

٣. التقرير الاستراتيجي العربي لسنة ١٩٩٧ . القـــاهرة : مركـــز الدراســـات السياســـية والاستراتيجية .١٩٩٨.

٤. التقرير الاستراتيجي العربي لسنة ١٩٩٨ . القـــاهرة : مركـــز الدراســـات السياســـية والاستراتيجية .١٩٩٩.

٥. أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول حول النظام الإقليمي العربي الواضع الراهـــن والتطورات المستقبلية عمان . ١٩٨٧.

٦. أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الثالث حول الأبعاد السياسية للتطـــور فـــي النظـــام الدولي . عمان . ١٩٩٤ .

٧. أعمال المؤتمر الدولي الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية حاضرهـــا ومســـتقبلها . بروكسل . ١٩٩٧ .

ثانيا : المراجـــع باللغـــة الإنجليزية

١-الـكـــــــــــــــتـــب

a) Ajami , fouad .The Arab predicament . Cambridge. Cambridge University press . 1981 .

b) Bernard, lewis .The shaping of the modern Middle East. New York, ox ford university , 1994.

c) Chibli, Mallat .The middle east in to the 21century .Beirut, Makota Mizutani ,1996

d) Dan, Tschirgi .The Arab word today.lounon, lynne Rienner publishers.1994.

e) Dirk, Rumberg. Pease And Stability in The Middle East And North Africa cutersloh, Bertelsmann fandation publishers,1996.

f) Elise, Boulouing. Building Pease in the Middle East .Bouldex Lynne tiernetpublisheres,1994

g) Jnith, kipper. The Middle East in Global perspective. United State , westview press,1991.

h) Haifa, Jawad .The Middle east in the New World order. Birmingham, Lvesthim college, 1994.

i) Peres, Shimon. The new middle east. Ontario, fizhenty and white side I td,1994.

j) Robert, freedman. The Middle East after Iraqis Invasion of Kuwait. Gainesville-university of floridee .1993.

2-المقـــــــــــــــــــــالات

a) Armajuni, Yahya. Middle East past and present .Engle wood cliffs, prentice ,I tall , 1970.

b) Atherton, alfted. The soviet role in .the middle east. The Middle East journal .vol 39, No 4,1985.

c) Falk, Richard. Can us policy toward the Middle East change Course. The Middle East journal, bol47, no 1, 1993.

d) Fuller, Graham. The Middle East in soviet relations. The Middle East journal, vol. 44,no3, 1990 .

e) Hendrhckson, David. The Renovation of American foreign policy. Foreign affairs, vol 1 71.No 2, 1992.

f) Peres, Shimon the Middle East peace process and The Mediterranean basin. International affairs, No 6, January 1995.

٣-الإنتـــــــــــــــــــــرنـــت :-

email : Gregory –blatt /word economic forum. WEF @ natcs , we forum Org .